الفصل الرابع

لماذا الديمقراطية؟

هنالك ما يغري بالاعتقاد أن الديمقراطية إنما بلغت صدارتها الراهنة لأحد سببين أو لكليهما معاً، فثمة من يؤثر عزو انتصارها إلى أخذها بالعدالة السياسية المشهودة!!، ولكونها بجلاء أفضل مذهب!!، ولعلها الأساس الوحيد المبرر الذي يمكن البشر من تقبل المهانة الظاهرة في كونهم في موقع المحكوم أصلاً. وهناك آخرون يسهل لهم الاعتقاد بأنها مدينة برفعة الشأن هذا لأنها، هي وحدها وحسب، من يملك ضمان عمل اقتصاد رأسمالي حديث حسن التحصين والانسجام. إلا أنه لا يمكن ، لسوء الحظ، أن تملك أي من النظرتين المتفائلتين نصيباً من الصواب. وذلك لأن الديمقراطية في حد ذاتها، كما رأينا، لا تطرح أي بنية واضحة ومحددة للحكم. بل إنها لتقصر تماماً حتى من حيث كونها فكرة (ناهيكم عن كونها ضرورة عملية) في أن تكفل أي علاقة طبيعية ومدعاة للثقة بنتائج يحكمها الصواب في أي قضية مهما يكن موضوعها. ثم إنها باعتبارها بنية حكم، في أي مجتمع حقيقي، وفي أي وقت، من المرجح بشكل طاغ أن تجعل العديد من النتائج المعروفة تتحول إلى ظلم فادح. ذلك أن فكرة العدالة وفكرة الديمقراطية لا تتناسبان معاً إلا في حال متقلقل. والشاهد على ذلك أن الفكرتين لا تنقطعان عن الصراع في التطبيق. ولا ريب بأن كل بنية حكم حقيقية لابد أن تواجه حوافز تختلف وكثيراً ما تكون على تناقض شديد ومقتضيات انسياب عمل الاقتصاد الرأسمالي. ولكن الديمقراطية،

صراحة، تفرض على الحاكم والناخبين المتساوين من حيث المفهوم الحق، قدراً من الفرصة يقحمون فيها خياراتهم الخاصة مباشرة في ظروف تشغيل الاقتصاد، بغية الإفادة من هذا كله. ولذلك من حيث كونه مساومة مزايا عظيمة. ولكن ما من أحد بوسعه أن يرى ذلك بحق عملاً مأموناً يكفل كفاءة الدينامية اللازمة للاقتصاد عند الطرف المتلقي.

وان شئتم فهم كيف بلغت الديمقراطية هذا الشأو فعلينا عندئذ أن نضع هذه التقديرات جانباً ونعيد التقدير ونبعد عن تفكيرنا السذاجة.

فلنتناول من جديد الأسئلة الأربعة التي لابد أن لها إجابات ميسرة. فأولاً لماذا تغير معنى الديمقراطية هذا التغيّر منذ أيام بابوف إلى ما صارت إليه في أيام توني بليير؟ ثم لماذا، ثانياً، يختلف شكل الحكم الذي يغلب عليه هذا الاسم أو الوصف، في كل تنوعاته البارزة على مدى الزمن والثقافة والاقتصاد السياسي اختلافاً شاسعاً عن أصوله الإغريقية، وعن أحلام روبسبيير وبابوف؟ ثم لماذا، ثالثاً، حظي ذلك الشكل من الحكم الذي يختلف أبعد الاختلاف وأشده عن تلك الأشكال الأخرى بمثل هذا السلطان الطاغي عبر العالم، بهذه السرعة وهذه الأوقات المتأخرة؟ ولماذا، رابعاً وبشكل أشد مراوغة، اختار هذا النظام شديد التميز، هذه العبارة دون العبارات كلها لتكون رايته؟ إن هذين السؤالين تسهل الإجابة عنهما حالما تدركون أن الإجابة عنهما تعتمد على الإجابة عن السؤالين اللاحقين. كذلك من اليسير الإجابة عن السؤال الثالث (وقد بات النصر الآن مضموناً) أيضاً، على الأقل في خطه العام. فإذا توافرت لنا الإجابة قدمت لنا مؤشراً حيوياً إلى الإجابة عن السؤال الرابع. ولكن ما ليس ممكناً الإجابة عن ذلك السؤال اعتماداً عليه وحده، بشروطه الخاصة.

عند التأمل في ما جرى نجد أن مؤامرة بابوف كانت أقل من تجسيد مقبول للديمقراطية. ذلك أن حرية الاختيار الصريح من جانب مواطنين يتداولون فيما بينهم أمراً لا يمكن أن يلتبس حقاً إن حسنت النوايا من أجل مؤامرة سرية للاستيلاء على السلطة ثم الوصول إلى حكومة مختارة لممارسة السلطة بشكل مقبول[1]. ولكن كان من المهم قطعاً لبابوف أن تكون هذه الحكومة الجديدة وسيلة مؤقتة، في وجه سلطة قمعية وإرادة المتسلطين الثرميدوريين، بإخلاصهم الذي لا يعرف الخجل لخدمة مصالح الأثرياء. والحق أن بابوف ذاته لم يُسَلِّمْ بشرعية النظام الثرميدوري. فقد كان يعقد الأمل على أن يخلفه تشكيل سياسي أقل وضوحاً (كالجمعية العامة والمجلس في أثينا) من الاستمرار في العادة التي درجوا عليها في الحكم، وألا يقتصروا على النيابة عن الأغلبية الأكثر فقراً وحسب من سكان فرنسا. وكان هذا ما يزال شديد القرب من تصورات أرسطو بل حتى أفلاطون عن الشكل الأقل تهذيباً من الديمقراطية (أي حكم الأغلبية الفقيرة من أجل الأكثرية الفقيرة)، وحيث الولاء معكوس وحسب. فقد يجد الديمقراطيون على شاكلة بابوف أنفسهم مضطرين للتحول إلى حزب سري، مهما يكن هذا التحول واهياً، ولكن لم يكن هناك سر في أمر أغراضهم السياسية. ولذلك فإنهم لم يروا ما يحملهم على الاعتذار في نظام جديد أغلب أهله (الذكور) في الأحوال المتواضعة التي وجدوا أنفسهم وسطها، يحكمون أنفسهم، أو كانوا على الأقل يتولون الرصد ثم يقومون فوراً كائناً من كان ممن اختاروهم ليكونوا حكاماً عليهم. ولكن مع حلول العام 1796 لم يكن ذلك بالأمل الذي يتطلع إليه الأثرياء في أي مكان من العالم. أما اليوم فقد تعلم الأغنياء في كافة أقطار العالم الأغنى، وبعد المضي على درب طويل ملتو، أن يفكروا أفضل فيما هو معروض وصاروا أكثر مرونة وحذقاً على التعامل معه.

لقد غيرت الديمقراطية معانيها بشكل كبير ما بين أيام بابوف وأيام توني بلير قبل كل شيء، بسبب ما وعبر تحول عظيم أصاب التوقعات واقعية توقعاته السياسية. ولكن في أيدي خلفائه الذين يتفوقون عليه، ولينين[2] الأبرز بينهم، كانت التوقعات السياسية قد جرى تشكيلها عن قصد من جديد، قبل انطلاق السباق على السلطة؛ فأصبحت التوترات حادة بين أهداف أصحاب المساواة وأصحاب الديمقراطية والوسائل والبنى السلطوية وظلت كذلك، ولم يكن من الصعب على أولئك الذين يكرهون أن تُبرِز الأهداف الفجوة بين المطلب والنتيجة، وتعرض مشروع المساواة المستمر، عبر تلك الفجوة المفتوحة، على أنه زيف متعمد أو تشويش شرير أو قاتل. ولكن هذا لم يعد بعد العام 1917 فكرة بسيطة للنقاش وأصبح اتهاماً سياسياً ذا أثر. وآية ذلك أن العالم الذي حلم به بابوف، عالم خال من الأغنياء يغدو في النهاية آمناً للفقراء، لم يحظ بتصديق واسع. ولكن المشروع الأعظم الذي يزهو ببنائه الفكري، أي الشيوعية تلك المساواة المرفوعة على ركائز[3]، قد اجتذب في حينه أعداداً غفيرة من الأنصار الذين تحولوا إلى هذا المذهب؛ ولقد تمسكوا بالدواء السياسي الذي أتى به بابوف بقدر ما ظل المشروع يحوز على ولائهم الشكلي، مُفسرين ـ دواء بابوف ـ بكل المرونة التي كان يراها موافقة لطبيعة الأمور. وصارت الديمقراطية في النتيجة الاسم الذي أطلقه النظام على الطريق المؤدية إلى المساواة، مغدقاً الألقاب على المؤسسات السياسية التي تطوعت لحمل مسؤولية الضغط لبلوغ ذلك الهدف المراوغ. والحق أن دعوى الرابطة الخاصة بالديمقراطية لم تغد مقبولة حتى كان التحول الذي أصاب التوقعات قد جرى مجراه والمدافعون عن المساواة قد استسلموا رسمياً

معها. وما كان ذلك تحولاً من الداخل في المعتقد أو الميل. بل كان استسلاماً تحت ثقل تجربة غير مرحَّبٍ بها كلياً.

كانت ساحة المعركة التي دار عليها الصراع في سبيل امتلاك ستارة الديمقراطية مبدئياً القارة الأوروبية، وبالأخص الأجزاء الغربية منها والتي سيطرت عليها جيوش نابليون أطول مدة بأقل جهد. وكانت البقعة الرئيسة التي لم تمسها تلك الجيوش تقريباً أكبر الجزر البريطانية (أما في ايرلندا فكانت الحالة مختلفة نوعاً ما). ولكن حتى في بريطانية، كما في القارة الأوروبية كلها، ظلت الديمقراطية، تحت هذا الاسم، الهدف السياسي الذي تسعى إليه الجماعات الصغيرة من المنشقين المتطرفين، أو الحركات التي سعت إلى تحدي النظام القائم ومواجهته بصورة جذرية[4]. وإذا نظرنا إلى تلك الأحداث من منظور اليوم وجدنا الممارسات التي تؤلف قوام الديمقراطية، من انتخابات تشريعية قائمة على توسيع قاعدة التصويت، وحرية الاقتراع بل وكامل السرية في ممارسة الحق عند الصندوق، ومسؤولين يتحملون بعض المسؤولية أمام أولئك الذين يخضعون لحكمهم، قد امتدت بصورة درامية، عاجلاً أم آجلاً، حتى شملت معظم القارة الأوروبية. لكن حركاتها المتقدمة الرئيسة، وخاصة تلك التي ثبت أنها راسخة نسبياً، لم يكن مصدرها انهيار ثوري خارق للنظام القديم، أو تحت راية الديمقراطية ذاتها، وإنما حركات دفاعية بارعة أتى بها سياسيون محافظون جريئون، أمثال الكونت كافور في بيدمونت ثم شملت بعدئذ إيطالية، واوتوفون بيسمارك في بروسية فألمانية في ما بعد، وبنجامين دزرائيلي في بريطانية[5]. بل وفي فرنسا ذاتها دفع الناخبون الجدد، في الجمهورية الثانية الثورية على عجل بإمبراطورية

سليل آل بونابرت السقيم، لويس نابليون. وكان حق التصويت العام، كما لاحظ الفوضوي برودون بأسى بعد مدة طويلة، سلعة سياسية يعتورها شك عظيم ويصعب عند الممارسة تمييزها عن الثورة المضادة[6].

ولقد أثار توسيع التمثيل التشريعي وحق التصويت صراعاً مريراً إن عاجلاً وإن آجلاً في كل مكان، وغالباً ما هدد هذا الصراع بقاء النظام ذاته. ومع مشروع الإصلاح الكبير بدت حتى بريطانية مدة من الزمن للعديد من المعاصرين، ولبعض المؤرخين المتأخرين على الأقل، وكأنما على شفير ثورة. ومع ذلك فقد برهنت التجارب المتراكمة في التمثيل الانتخابي على أنه مدعاة للطمأنينة. فقد تجاوزت امتيازات الملكية بل حتى ازدهار التجارة والصناعة توسيع حق التصويت. دون أن ينال منها ذلك، إن كثيراً وإن قليلاً، ولم يصبها ويا للعجب إلا القليل من الإثقال. وآية ذلك أن الفكرة التي ظهرت في أوائل القرن العشرين والقائلة أنه حتى النساء يمكن الاطمئنان إلى ممارستهن التصويت لم تعد ضرباً من المغالاة؛ وصار للأحزاب الشعبية الديمقراطية أن تنافس الأحزاب المعارضة لها، وإن لم يكن في معظم المناطق فعلى قدم المساواة، على الأقل دون مضايقة دائمة. وكان اكتشاف ماديسون في مطلع القرن التاسع عشر أن تصويت الذكور عموماً لا يشكل تهديداً للملكية قد تم مستقلاً، وإن كان بعد ذلك بوقت طويل في نصف بلدان أوروبة، ولم يكن دائماً بالتجربة المباشرة، إنما دائماً بتدخل واضح. بيد أنه ما من شيء من هذا تقريباً، ولا حتى أولى إرهاصات منح المرأة حق التصويت، قد جرى امتحانه تحت عنوان الديمقراطية. (كان شمول المرأة مع الناخبين وسيلة ممتازة لنزوع الديمقراطية كفكرة إلى التقيد بنص الكلمة. وإذا كان للكل أن يحكم، (أو يكون له على الأقل

يد في الحكم)، لكي يكون الحكم شرعياً أو آمناً، فأي دليل يمكن أن يكون هناك من أجل فكرة تعامل بتحفظ أكثر من إسقاط ما يزيد عن نصف السكان تلقائياً ودون نقاش تقريباً من صفوف الحكام؟).

لقد تجلّى بوضوح متزايد أن المنطق السياسي المجرد القائل بتوسيع قاعدة التمثيل باطراد: كان واضحاً بالممارسة أنه من غير الضروري تقييد التمثيل عن طريق الانتخاب، وكذلك من المفيد في المحصلة، للسياسيين الحكام ومن يُحكمون توسيع هذا النهج، إن كثيراً وإن قليلاً، قدر ما يمكن للعملية أن تمضي. وذلك بوضوح ما نطلق عليه الآن اسم الديمقراطية، وهي ليست بالتامة، وبالتأكيد بعيدة عن أن تكون مقتنعة بذاتها، لكن لا التباس أنها الشيء المقصود عينه. ولكن كيف صار لنا أن نطلق عليها اسم الديمقراطية؟ بل ما الذي يجعلها حقاً ولو عن بعد ملائمة لوصف هذا الشكل من الحكم بالديمقراطي؟ ولم لا يكون من الواضح أن هذا المصطلح اسم في غير محله؟

ما يزال من غير الواضح كيف تكون الإجابة عن هذا السؤال الأخير؟ فلربما تكون الديمقراطية اسماً في غير محله ليطلق على أي من الأنظمة التي نعرفها بهذا الاسم، ويكون وصفاً أثيماً وعلى مستوى معين مضللاً. ولكن سواء كان الاسم في محله أم في غير محله فالمؤكد أن العبارة قد لصقت وما عاد ينفع الجدل في أمرها، وليس ينفع أيضاً فرك أكفنا حيرة أمام أصول الكلمة واشتقاقاتها، وما علينا إلا أن نستوعب ما جعل هذه العبارة ترسخ. ومفتاح هذا أن نؤرخ متى حلت هذه العبارة، فهذه العبارة إنما وردت في هذه الحلة الجديدة بالضرورة، خلف القارة الأمريكية الشمالية،

كتعميد صيغة جديدة لحكم متمدن (حكم المتحضرين للمتحضرين)، وطرحها المنتصرون في حربين عالميتين متتاليتين على عالم بأمس الحاجة للحضارة، وقد طرح العرض الأول ودرو ويلسون، الأكاديمي عالم السياسة والرئيس السابق لجامعة برينستون الذي غدا رئيساً للولايات المتحدة ومهندساً عتيداً لنظام عالمي جديد[7]. ولم يحظ هذا العرض يومئذ بالتوفيق. فقد تعثرت وصفة ويلسون بمؤامرات الحقد في مؤتمر فرساي ونكران القوم له بالضرورة في أمريكا (وكان نكراناً ليس من شأنه أن يضفي على الديمقراطية سمعة حسنة في أي مكان آخر). وقد ظلت أوروبة التي خلّفها وراءه في خطر اقتصادي منقسمة على نفسها في صراع اجتماعي ومنافسات إيديولوجية وقومية حادة، وتعمل على كسب الوقت لتشعل حرباً عالمية أخرى من جديد. وكان أن جرى التصدي للديمقراطية بضراوة من قوى اليمين الذين تطوعوا للدفاع عن شعوب أوروبة في وجه التهديد المستمر للمساواة. أما في الوطن فقد هوجمت المساواة من حركة سياسية سلطوية كذلك تحالفت بشكل أساسي مع قوة أجنبية غريبة جداً. وقد جرى الدفاع عنها أساساً وبقوة معتقد أعظم كثيراً، من أولئك الذين ما زالوا يأملون بالضغط ليكونوا أكثر قرباً إلى المساواة. ولم يكن اسم القوة عادياً ولا كانت الصيغة عملية مرغمة لفرض هيمنة نظام الأنوية دون أن ينال منها منال.

وكي تفرض هذه القوة هيمنتها، كان لابد لها من خوض حرب ثانية والانتصار فيها، وكانت تلك صراع آخر أقوى وأطول زمناً يهدد أحياناً بدمار أشد وأكبر[8]، ولابد من الصبر عليه والبقاء. وذلك في الصراع الثاني،

وأمام الأهوال التي أنزلها الرايخ الثالث والفظائع التي ارتكبتها اليابان في غزواتها في آسية، انضمت شعوب أوروبة المهددة ومعظم الشعوب المقهورة إلى أمريكا تحت راية الديمقراطية. فقد انضمت تلك البلدان والشعوب في البداية إلى جانب الحليف السوفييتي الذي كان لتضحياته الهائلة وبلائه الكبير في المعارك العسكرية الأثر العظيم في إيقاف اندفاع ألمانية، وكسر جيوشها المدرعة الضخمة وردها على أعقابها دونما إبطاء إلى أراضيها[9].

وبعد عملية بربروسا الحربية المباغتة التي دمر فيها هتلر أكثر من ثلث القوات الجوية السوفييتية على الأرض واندفعت قواته مخترقة دفاعات السوفييت الأمامية على امتداد مئات الأميال، لم يكن لدى قوات الاتحاد السوفييتي أي صعوبة في تعيين الرايخ الثالث باعتباره عدوهم الأول. وفي موضوع الديمقراطية لم يتعلم الاتحاد السوفييتي شيئاً ولم ينس شيئاً من محنة الحرب العالمية الثانية. أما أبعد غرباً فقد تعلم الزعماء السياسيون في نظام الأنوية من تلك الصدمة درساً واحداً قيماً ودائماً. فقد تعلموا عندئذ أنه يمكن أن تنشأ ظروف يحتاج فيها ذلك النظام الذي هو مبدأ العمل الأساسي في أنظمتهم الاقتصادية ومجتمعاتهم، تلك الكلمة والأفكار التي تعبر عنها أمس الحاجة. وفي هذه الحالة الأخيرة وفي وجه العذاب العظيم كانوا يحتاجون قبل كل شيء لاستقطاب ولاء مواطنيهم ولتعيين هدف يستحق القتال من أجله حتى الموت على نحو ليس لنظام الأنوية أن يأمل بتوفيره للكثرة الكثيرة من الناس.

لم يقم الرايخ الثالث ولا فاشيو إيطالية، بل ولا اليابان الإمبراطورية في مرحلتها الخاصة من الفاشية العسكرية، بتعليق أهمية خاصة على

الديمقراطية. وكانت فائدة هذه العبارة أنها عملت على تيسير تحديد أعداء هذه القوى دونما ضرورة لحسم جوانب الالتباس فيها. ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها واشتدت قبضة الاتحاد السوفييتي على أوروبة الشرقية حتى باتت الضرورة تفرض وضع تعريف للديمقراطية أشد حسماً، وتوضيح القواعد السليمة للتحالف السياسي أو العداء سواء في الداخل أو على مستوى العالم الرحب. وعند هذه النقطة نشب صراع كان له أثر شديد على الاشتراكيين منذ أن استولى لينين على السلطة وغدا موضوع اهتمام أوسع كثيراً مما كان له في بدايته[10]. ذلك أن الاشتراكيين الغربيين جميعهم تقريباً في القرن العشرين، كانوا قبل تشرين الأول /أوكتوبر 1917، ديمقراطيين في عين أنفسهم، مهما قد يختلفون في الأهداف والمزاج السياسي أو الوسائل المؤسساتية المفضلة. ثم ما هي إلا سنوات ثلاث حتى كان الاشتراكيون في أرجاء العالم كله منقسمين أشد الانقسام بتأثير النظام الروسي الجديد، بين معرض عنه بشكل قاطع لطغيانه واعتماده القمع، أو مناصر يصر على أنه هو وحده حامل شعلة أصحاب المساواة[11]. وبالنسبة لأولئك الذين أخذوا بالرأي الثاني فإن كل من يعترض على انتسابهم إلى الديمقراطية أو ينتقد نهجهم في الحكم إنما يبرهنون على أنهم أنصار لمذهب الأنوية: عملاء ذميمون للديمقراطيين الاشتراكيين زبانية الأثرياء. والتهمة أنهم كانوا عملاء الديمقراطيين الاجتماعيين الأثرياء في كل مكان. ولكن هذا لم يحمل وصمة خاصة عند السياسيين الانتخابيين الذين لهم تحالفات أخرى؛ وقد وجد هؤلاء أنه لا يكلف جهداً تقريباً تبني العنصر الديمقراطي في التنديد بالديمقراطيين الاجتماعيين، خالصاً من كل إرباك مساواتي. ولم يكن الجدل اللاحق

بالنقاش السياسي الذي أحسنت صياغته قط؛ وليس من الواضح إطلاقاً إن كان بوسع أي من الطرفين في النهاية أن يقول بدقة بأنه الفائز. وما كان واضحاً بشكل لا التباس فيه عام 1991، على كل حال، أن أحد الطرفين كان الخاسر بالتأكيد.

وليس مؤدى القول أن دعوى المنتصرين بأنهم من يجسد الديمقراطية يعلل انهيار الاتحاد السوفييتي: فدعاوى الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي المهزوم بأنه يحكم كالشعب، مع مزاعم الحزب بأنه يشيع المساواة بأي شكل أو صيغة، تحولت إلى سخف حالما لم يعد الحزب يمسك بمقاليد السلطة وفقدها تماماً. والحق أنه مع حلول عام 1991، أيضاً، كان السخف قد بات سراً مكشوفاً لكل ذي عين. وكانت العقود الأربعة من الحرب الباردة قد سمحت بما هو أقل من تثقيف ذاتي جماعي شفاف؛ بيد أنها برهنت بما لا يقبل الشك على أنه سوء استخدام للغة سخيف وحسب، وصف الجماعة الحاكمة المحصنة من المساءلة، والتي تنكر على رعاياها الفرصة سواء للتعبير عن أنفسهم بحرية أو للتنظيم دفاعاً عن مصالحهم، أو السعي إلى تنظيم قواهم في الحكومة وفق مفاهيمهم الخاصة، باعتبارهم دولة ديمقراطية (أو على وجه الدقة، جمهورية شعبية).

إن ما جعل عبارة الديمقراطية تبرز على هذا النحو في العالم، هو الصراع الطويل بعد الحرب ضد الاتحاد السوفييتي وحلفائه. وقد كان هذا الشجار بالتأكيد بين المدافعين عن نظام الأنوية وأولئك الذين يتمنون له جهاراً سوء المصير. إلا أن الأمر صار يتحول باطراد إلى شجار أيضاً حول الملكية السياسية لمصطلح الديمقراطية. وبسبب من حدة المعركة ومداها وطول أمدها صارت خطوط المعركة الداخلية في الغالب مضطربة

مقلقة. فقد ظلت تنسب على مدى عقود متصلة كل مرة، في أندونيسية، وفي كورية الجنوبية، وفي تايوان، وفي جنوب فيتنام، وفي التشيلي، أنظمة ديكتاتورية صريحة وبلا خجل أو ارتباك وبأقل عبارات الاعتذار إلى الديمقراطيين الغربيين. (عملاً بالقول عدو عدوي صديقي). بيد أن هذا الافتقار للحساسية الشديدة اجتذبت يومئذ تعليقات لا تحمل على السرور؛ ثم صار جلياً باطراد مع مرور عقود من الزمن أنها لم تكن مجرد استهواء سياسي وإنما ذات تكلفة عالية تعيق نشر رداء الديمقراطية على هذا النطاق الواسع. لكن أصول الحكم الأمريكي غدا، ببطء شديد، أكثر نزوعاً، قليلاً، إلى توخي حسن الانتقاء؛ وبات السكان الأكثر غنى والأفضل ثقافة في أقطار عديدة مختلفة يمتعضون من الحكم السلطوي كلما تعثر هذا في طريقه أو ارتدَّت الدورة الاقتصادية بحدة ضده. وبموجب هذا الأصل الأمريكي عُرضت الديمقراطية وكان الترحيب بها باعتبارها وصفة موثوقة لتغذية نظام الأنوية والجمع بين ازدهارها وبعض الحماية للحقوق المدنية لمعظم السكان. وقد هددت حياة قلة من البشر وحملت آمالاً متواضعة نسبياً للكثرة. وزاد في الأمر أن أُضيفت الحصافة في الاقتصاد (تقدير في محله لمقتضيات تهذيب نظام الأنوية)، مع شيء من الألم، أحياناً[12]؛ إلى العدة السياسية لدى أكثر الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية.

بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر2001 تحول انتشار الديمقراطية على امتداد العالم، دون مقدمات وبقليل من الحرج يدعو للاستغراب، وتغير معناها من جديد، واكتسبت أهمية جديدة وإلحاحاً. فمن كونها علامة إنذار على بيارق أمريكا غدت أيضاً، على الأقل لمدة من الزمن، سلاحاً

سياسياً رئيساً. وكما قال الرئيس بوش في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الآتي فإن «توسع الديمقراطية في العالم هو القوة الأعظم التي تدحر الإرهاب والطغيان»[13]. ولم تكن الولايات المتحدة تتكبد عناء كبيراً في التصالح مع الإرهاب ذات يوم طوال عقود من الزمن في بلدان أجنبية. فقد نظرت بلا مبالاة متعمدة (أو حتى بتعاطف محدود) إلى ممارسة الإرهاب ذاته، ولمدد طويلة من الزمن، في بلدان مختلفة، من ولاية كشمير إلى الجمهورية الروسية، وربما ايرلندا الشمالية في بعض المدد. إن ما فرض عليها أن ترد وما جعل رد الطغيان على أعقابه فجأة أمراً ملحاً فكان صلتها المفترضة بالإرهاب، والأكثر إلحاحاً من ذلك الإرهاب داخل الولايات المتحدة ذاتها.

الطغيان، كما ظهر الآن، يلد الإرهاب. ولاستئصال الإرهاب (أو منعه على الأقل من الامتداد إلى أمريكا الشمالية) صار من الضروري الآن استئصال الطغيان أيضاً. وقد بات الاسم العصري، والوصفة العملية الناجعة الفريدة في نوعها، لاستئصال الطغيان الآن الديمقراطية. وذهب القول إلى أن الكرة الأرضية المتحدة تحت تأثير الديمقراطية وحدها يمكن أن تكون عالماً تشعر فيه الولايات المتحدة بأنها آمنة تماماً من الرعب. ولكن التقدير الاستراتيجي هذا قد لا يدوم طويلاً. ذلك أن عولمة الديمقراطية حتى في هذا المعنى المحدود مشروع سياسي بالغ التكلفة وله أعداء كثر حاضرون. ثم إنه بعيد كل البعد عن الوضوح إن كان تحقيق هذا المشروع سيأتي بالنتيجة المنشودة. وليس هناك، بعد، من سبب يحمل أولئك الذين لديهم من المرارة ما يجعلهم يعطفون على الإرهاب أو يحملهم على نجدة ممارسيه، على الشعور بالحرج من التصرف وفق مشاعرهم لمجرد أن

لديهم سيطرة أوسع على حكامهم. فنشر الديمقراطية في الضفة الغربية وغزة لن تأتي في حد ذاتها بما يحبب سكان دولة إسرائيل إلى السكان الحاليين في أي من المنطقتين. وإن هذا ليبدو في شكله الحالي أقل من أن يكون طلسماً سياسياً يعتد به، بل إنه أقرب ما يكون إلى حالة ساطعة من المبالغة الإيديولوجية[14]. لكن إن تكن هذه حالة عارضة، كما لابد وأن تظهر، فإنها تعرض بالتأكيد ذروة سلسلة إيديولوجية متتابعة محددة. ولربما غيرنا ما يدور في أذهاننا بصورة متطرفة (بل وقد تغير حتى الحكومة الأمريكية ما بذهنها) حول ما إذا كانت هذه بالطريقة الجيدة التي تُفهم بها الديمقراطية وأحوالها أو ما تعنيه. ونكاد نقول بما يبلغ حد الجزم أن الزعماء الأمريكيين الذين سيتعاقبون على الحكم سوف يعدلون قطعاً من تقويماتهم لما هو مقبول لهم أن يأملوا (أو ينقطعوا عن الأمل به) من الديمقراطية على نحو ما هو مفهوم الآن. ولكن من المستبعد لأي كان أن يزيد كثيراً على هذا التقدير للفوائد التي يمكن للديمقراطية، حسبما هي مفهومة، أن تأتي بها.

بوسعنا الآن أن نرى كيف نجيب عن ثلاثة من أسئلتنا الأربعة. فلقد بدلت الديمقراطية معناها بصورة حادة منذ بابوف لأنها انتقلت نهائياً من أيدي أصحاب مذهب المساواة إلى أيدي أولئك القادة السياسيين في مذهب الأنوية. والزعماء هؤلاء يطبقون الديمقراطية (بالموافقة الفاعلة من معظمنا) على هذا الشكل من الحكم الذي يختارهم ويُمكنهم من الحكم. إنه شكل من الحكم جرى تكييفه في حده الأدنى ليلبي الشروط الراهنة التي يقتضيها مذهب الأنوية، مُصاغة من داخل المطالبات المستمرة بحيث يكون المذهب هذا في حالة عمل ومتكيفة معه. فالأصول

الإغريقية للديمقراطية لا تملك أن تؤدي هذه الخدمة إلا بمشقة كبيرة، سواء تنظيمياً أو سياسياً؛ بل ولا يمكن الزعم ولو تقديراً أن الخدمة ذاتها راودت روبسبيير أو بابوف في أحلامهما. فقد واجه اقتران الديمقراطية التمثيلية بوعي الذات والرعاية اليقظة من طرف مجموعة الأنوية تحديات عاجلة ملحة على امتداد هذين القرنين. بيد أن هذه الجماعة أمكن لها أن تتجاوز التحديات تلك جميعها في غضون السنوات الخمس عشرة الأخيرة وارتضت حلاً غير مسبوق مؤداه أن الديمقراطية، في هذه الصيغة التمثيلية، أصل هذا الحجم الكبير لانتصارها وإلى حد بعيد مبررها أيضاً. أما ما مكّنها من التغلب على التحديات فأمر ما زال موضع نقاش. ولكن الكثير من القضية ما زال يكمن بلا جدال في قوة مذهب الأنوية.

في أوائل القرن الماضي بذل رجل دولة روسي يدعى بيوتر شتوليبين جهداً يائساً هو آخر المطاف لإنقاذ النظام القيصري بوضع حد لسبات المساواة لدى المجتمعات الفلاحية الروسية وإخضاعهم للمطالب الصارمة لنظام الأنوية[15]. وقد أطلق على هذه الإستراتيجية اسم «الرهان على القوي». وهذا اسم عام جيد ليطلق على الإستراتيجية السياسية لخدمة مقتضيات نظام الأنوية، سواء في بلد واحد أم في كافة أنحاء العالم. وعلى النقيض من رؤية بابوف أو بوناروتي المخالفة لهذه الفكرة، إذ إنها تنشد إقامة نظام سياسي محوره الدفاع عن امتيازات أولئك الأغنياء أصلاً (ودائماً في الجوهر عقيم نوعاً ما)، وهي تمسك بشكل رائع زخم إستراتيجية تهدف إلى تغيير دائم، وترمي إلى لجم القوة الساعية إلى تحقيق التغيير في كل من يثبت أنه يمتلكها. وكان لويس أنطوان دوسان جوست زميل روبسبيير ذو النزعة الاستفزازية في لجنة السلامة العامة قد وضح متلهفاً في لحظة معينة

من قمة الإرهاب أن الفقراء (استخدم عبارة malheureux، البؤساء) هم أصحاب السلطة الحقيقية على الأرض[16]. بيد أن الرجل برهن على أنه أبأس رجل. فالرهان على القوي هو رهان على الغني، وبالضرورة إلى حد ما على أولئك المحظوظين من الأغنياء، ولكن قبل كل شيء آخر على الذين يتمتعون بالمهارة والجرأة والحظ بما يمكنهم من أن يمتلكوا ثروات. وعندئذ يكون الرهان على القوي قد أنتج ربحاً مذهلاً. ولكن ماذا عن السؤال الرابع؟ لماذا تم اختيار القوي هذه الكلمة دون سواها من الكلمات لتعيين شكل الحكم الذي يتولى خدمتهم أكثر من سواه في صراعهم الجبار من أجل صوغ العالم على نحو يلائم أغراضهم.

لست أعتقد، حتى الآن، أننا نعلم الجواب عن هذا السؤال على وجه الدقة. لكن الواضح أن العبارة الرئيسة التي وقع عليها اختيارهم إنما جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك قبل أن يركب الشاب ألكسيس دو توكفيل الباخرة في مهمته لتقويم مدلولاتها وآثارها، ومن تلك اللحظة بات من اليسير نسبياً متابعة هذه الكلمة وهي تتقدم مع تيار التاريخ، أحياناً متدفقة عبر منحدرات النهر وتعرجاته، وأحياناً تجري في دوامات الماء العظيمة البطيئة، أو تختفي مدداً مطّولة في بحيرات راكدة. ومن اليسير أيضاً أن نفهم ما الذي يجعلها تجتذب أو تنفر الكثير من مختلف المستخدمين، مجتذبة الولاءات أو مثيرة العداوات. بل إنه لمن اليسير أن نفهم لماذا تفقد باستمرار وضوحها أثناء الطريق وهي تسير باتجاه ثم باتجاه آخر، وإلى حد بعيد تحت رحمة كل من شاء الأخذ بها. ولكن الذي ما يزال أصعب على التبيان هو كيف تساعد أو تعرقل مسيرة أولئك الذين اختاروا استعمالها بما يضاعف من قوتهم السياسية ويكشف خداعهم

أو يشوش فهمهم لأهدافهم الخاصة (ومهما تكن مزاياها الأخرى، فمن الصعب الاعتقاد أن هذه عبارة ساعدت أياً كان على توضيح أهدافهم السياسية لوقت طويل).

وفي هذه اللحظة يبدو الانتصار الإيديولوجي الذي تحقق للديمقراطية تاماً ناجزاً إلى حد يشيع الحيرة في النفس. طبعاً ليس هناك من خطر يلحظ من أن تفتقر الديمقراطية للأعداء، أو تنقطع عن أن تكون موضع كراهية حقيقية. ولكن الديمقراطية لم تعد تواجه منافسين يعتد بهم ويؤخذون بالحسبان عند النظر إلى كيف ينبغي تشكيل السلطة السياسية، أو من يحق له تقويم ما إذا كانت السلطة الآن في أياد أمينة. إلا أن ميلها العملي، طبعاً، أضيق أو أكثر إعاقة، أو تشتتاً في كل مكان تقريباً. لكن العقائد الباقية التي ما زالت تكافح، على المستوى ذاته، ودون الإفادة من برهان فوق بشري خارق وخاص، وحافظت على متانة أعصابها أيضاً لتنكر عليها هيمنتها، صارت جميعها تتعثر أيما تعثر.فما من واحدة منها عادت اليوم تجرؤ على مواجهتها في جدل مفتوح وصريح.

تترك هذه المواجهة الغريبة الكثير من الأسئلة مفتوحة. فهل ما يزال من الصواب، في هذه المرحلة، التفكير بالديمقراطية مبدئياً باعتبارها شكلاً من الحكم؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي صيغة هذا الحكم، ولماذا كان هذا الخيار؟ أم أن هذا الشكل من الحكم مناسب بذات القدر أو ملائم أكثر للتفكير به، بدلاً من ذلك، باعتباره قيمة سياسية، مجسدة بشكل يعتوره النقص الشديد في أي شكل فعلي من الحكم، وربما كان غير ملائم صراحة للعديد من جوانب صيغة الحكم الصريحة التي يأخذ بها ويطبقها الآن معظمنا بحكم العادة؟ وهل ترانا نمضي إذا ما وجدنا في

هذا مبدئياً قيمة سياسية، أو معياراً لسلوك عام، أو خياراً سياسياً يجدر بأشكال الحكم أن تأخذ به قدوة في الحالة المثالية، أو يجدر بنا أن نمضي أيضاً لنرى فيه، كما رأى في النتيجة توكفيل[17] نهجاً كاملاً في الحياة، سياسياً وثقافياً بل واقتصادياً، بقدر ما هو سياسي في جانبه الضيق؟ وهل يمكن أن يكون هنا سياسة ديمقراطية حقاً (سواء للأحسن أم للأسوأ) دون إشاعة الديمقراطية في كل جانب آخر من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؟

ليس ثمة، بعد القرن الماضي، من شخص سليم العقل يشك بأن لأشكال الحكم تأثيرها العظيم على حياة البشر. وقد يكون صحيحاً أنه حتى أعظم الدول هي اليوم أقل سلطاناً في بعض النواحي مما كان عليه أسلافها قبل نصف قرن من الزمن[18]. بيد أنه حق كذلك أن معظم الدول أقوى كثيراً الآن في العديد من الجوانب الأخرى والممكن توصيفها بأسرع مما كانت عليه في الماضي. وقد ينتقل الحكم مراوغاً بين عدة مستويات متحركاً صعوداً وهبوطاً من الدولة القومية ذاتها؛ ثم قد تتقلص التطلعات الحكومية كما قد تتمدد وتتسع. بيد أن العالم الذي فيه نعيش كلنا الآن محكوم على نطاق أوسع وعلى نحو أشد خصوصية مما كان عليه في أي وقت مضى[19]؛ ولهي قليلة تلك الأمور التي يزداد اهتمام أغلب السكان بممارستها على مدى الزمن أكثر من الشكل الذي تتخذه الحكومة.

إن شكل الحكم الذي يستخدم في وصفه معظمنا عبارة الديمقراطية مطموس المعالم أكثر منه واضحاً. وما يجعله يفعل فعله الآن في أي موقع وكل وقت معين ما زال غامضاً إلى حد بعيد[20]. إلا أن بعض جوانب الديمقراطية أدعى إلى الاستقرار وأقل مدعاة للنزاع مما كانت عليه الحال من قبل. وما

عاد هناك سوى بلدان قليلة جداً تأخذ بفكرة الحكم الديمقراطي تجادل في ضرورة أن تكون الهيئة الحاكمة ذات السيادة، ـ المواطنون ـ، مؤلفة من كل الراشدين المؤهلين للحكم على أساس المولد. وهناك من الخلاف الذي يجري حتى اليوم أكثر مما كان في الماضي في أمر طبيعة الجنسية التي يمكن اكتسابها من الخارج، أو من هم غير المواطنين الذين يحق لهم التصويت. كذلك هناك صراع دائر حول الشروط التي تحكم حرمان أشخاص من ممارسة حق التصويت، والحط من امتيازات المواطنين بانتهاك شنيع لمسؤولياتهم، أو تعطيل القدرات العقلية (الجريمة، الجنون أو حتى التهرب المقصود عن تسديد الضرائب)، ولكن لم يعد هناك من مكان تقريباً على وجه الأرض ويجري فيه التصويت كوسيلة لتشكيل حكومة وما يزال يستثني النساء من فرصة المشاركة رسمياً على وجه المساواة. ولقد انتشر هذا التحول الواسع في كل بقعة في أقل من قرن من الزمن. ويكاد يتعذر القول في معظم البلدان أن الديمقراطية كان لها تأثير في كل جانب آخر من الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. بيد أنه لا يمكن حتى لأشد المراقبين تحاملاً ألا يلحظ أثرها في أي بقعة في العالم هيمنت عليها مهما طالت المدة أو قصرت.

هنالك الكثير من التنوعات ضمن أنظمة الحكم، سواء كانت رئاسية أم برلمانية، تحت الوصاية القانونية، أم تخضع لأحزاب متعددة متناقضة أم أنظمة انتخابية، أو حتى جمهورية أو ملكية، وهذه تمارس تأثيراً عظيماً على سياسة كل بلد على حدة. وتكاد لا تدع، في الممارسة، إلا بعض المجالات للشك بأن غرضها الأساسي عزل الحكام إلى أبعد حد ممكن عن عواطف وأحكام المواطنين الخاطئة المغلوطة. فما يوحدها إنما هو

إجماعها على قبول وجهة نظر واحدة طاغية، ألا وهي ضرورة اكتساب السلطة والحكم الشرعية، على نحو يحوز الحد الأدنى من المصداقية من كامل جسم المواطنين الذين لابد من أن تشملهم هذه السلطة. ولابد من الإشارة إلى أن الحقوق التي يدعيها هؤلاء الحكام لأنفسهم، ويوافق عليها دعاة هذا الشكل من الحكم والأقل مناصرة للحكام أنفسهم، تمضي بطبيعة الحال إلى أبعد من ذلك كثيراً. ويذهب هؤلاء إلى أن انتخاب مجالس تشريعية تمثيلية وتنفيذية، كيفما قامت، لا تمنحها سلطة المواطنين الناخبين وحسب، بل وتكسب هؤلاء الناخبين سيطرة مؤثرة على القوانين التي يخضعون لها، وعلى الأشخاص الذين يشرعون هذه القوانين أو يتولون شرحها أو يقومون على تنفيذها عليهم. وهذه الدعوى، في حد ذاتها، ضرب من المبالغة. ولكنها مع التجربة تفقد أيضاً بسرعة ركنها المنطقي كاحتمال. وهذا القول ليس من قبيل العبث. فالمأزق يتجلى في كونك محكوماً من أولئك الذين يتمتعون بأغلبية واضحة ويستطيعون في النهاية طرد آخرين، إنما هو مأزق أقل سوءاً من المأزق المقابل الذي يتجلى في أن يخضع هؤلاء لحكم دائم لا نهاية له ولا أمل بالخلاص منه إلا بالثورة والإطاحة بهؤلاء الحكام بقوة السلاح وحسب.

فهل الديمقراطية اسم جيد لنظام حكم له أن يثق بأنه في النهاية يمكن لأغلبية مستقرة يعتد بها أن تطمئن بأن لديها السلطة لرفض الحكام الذين تحولت مشاعرها نحوهم وصارت تكن لهم المقت؟ ذلكم ليس المعنى الأصلي لمصطلح الديمقراطية؛ ولكنه كذلك ليس امتداداً غير مشروع للمعنى الأصلي. ومع ذلك يظل الاعتراض على توسيع المعنى بسيطاً وذا وزن. ولعل الشرائع في أثينا، أكثر من الشعب ذاته من له السلطة النهائية

على الأثينيين[21]. إلا أنه ما كان للشرائع أن تفرض ذلك الصعود النهائي إلا عبر الشرح المستمر والخيار الفعال من مجلس المواطنين والمحاكم التي تعتمد القوانين. وقد كان للديمقراطية الأثينية تحفظات ذات شأن حول تقسيم العمل السياسي. وآية ذلك أن هذه الديمقراطية كانت ترفض اختيار أفراد لممارسة السلطة باسمها ودون الرجوع إليها، إلا في الظروف الخاصة بالحرب المعلنة الصريحة، حيث كان يتم اختيار القادة وكثيراً ما يتركون للدفاع عن أنفسهم طالما كانت الحملة السنوية قائمة. فكانت هذه المجالس والمحاكم تنظم للحكومة مهامها اليومية إلى حد بعيد وتقوم بتبديلهم دورياً اعتماداً على هيئة من المواطنين؛ كما كانت تتخذ كل قرار عظيم خاص بالدولة والمجلس التشريعي والهيئة التنفيذية أو حتى القضائية وذلك باختيار الأغلبية لعدد كبير جداً من المواطنين، سواء في الجمعية العمومية أو في المحاكم، ففي ظل الديمقراطية افترض مواطنو أثينا، منطقياً وعن صواب تماماً أنهم يحكمون أنفسهم. لكن الهيئات المؤلفة من المواطنين التي هي في البلدان الديمقراطية الحديثة أقل حصرية كثيراً، من الواضح أنها لا تأتي بشيء من هذا القبيل. بل على العكس إذ تقوم هذه الهيئات بالاختيار من قائمة ليس بمقدورهم أن يكون لهم شأن عظيم في تعديل بنودها، وإذا ما وجدوا أحد هذه البنود لا يمكن تعديله اختاروا أقلها مدعاة للضيق، وقد رأى بنجامين كونستان الذي أراد الترويج لهذا الترتيب أن هدف اختيارهم الإشراف والخدمة، أي الإدارة التامة لمصالحهم من أشخاص مناسبين لهذه المهمة[22]. وهذا يوضح، عند كونستان، كيف يتناول الأغنياء توزيع وقتهم. فليس هناك ما ينال من الكرامة أو ما هو مدعاة للخشية بالضرورة في أن يتدبروا رعاية

مصالحك نيابة عنك. فالأغنياء على الأقل لا يشكون قط بأن بوسعهم أن يجدوا أشياء كثيرة أشد إفادة ليشغلوا بها وقتهم.

ولكن حتى لأولئك الذين يوافقون على هذا لم يكن ذلك الطريقة الوحيدة للنظر إلى الصفقة قط. فقد كان كونستان يكتب طويلاً قبل تحول السياسة إلى حرفة، ولما وضع المهاجر النمساوي الاقتصادي يوسف شمبيتر[23]، بعد أكثر من قرن من ذلك صورة للديمقراطية وما تعنيه حقاً، كانت المدلولات العملية للحكم على أساس التمثيل الانتخابي قد غدت أوضح كثيراً، فالديمقراطية كانت عند شمبيتر في جوهرها مباراة بين فريقين من السياسيين للفوز بأصوات الشعب وسلطة الحكم التي تتبع ذلك الفوز بالأصوات. وقد فاز المنتصرون في تلك المباراة بفرصة الحكم لمدة محدودة. وبالآتي فإن الديمقراطية الانتخابية كنظام، إنما هي حكم السياسيين[24]. الذي جعل الناخبين ينتقون السياسيين جودة الخدمة المأمولة. ولكن ما إن يتم انتخاب السياسيين المعنيين حتى تتغير شروط العلاقة فجأة دونما مقدمات. وبالنسبة لمعظم المواطنين في معظم الوقت هنالك مكان صغير للشك بأنهم ما زالوا يخضعون للحكم. فقد يجد الأغنياء أنفسهم مخدوعين أو حتى معذبين من طرف خدم أفراد لم يحسنوا التقدير عند اختيارهم. إلا أن هذه لم تكن بالصورة الصادقة التي تصف حال العلاقة بين الاثنين لتصف الأثرياء بأنهم محكومون من خدمهم. ذلك أن المزيج بين الحكم والخدمة أشد ما يكون صرامة، والانتقال الملزم للسلطة والمسؤولية أكثر مما كان قد طُلب من مواطني أثينا الديمقراطية القيام به في أي وقت من الأوقات (عدا بعض الحالات النادرة التي طلب منهم أو أجبروا على القيام بذلك، لإلغاء الديمقراطية ذاتها). وإنه لمن اليسير على الناخبين ألا يأسفوا

على خيارات فردية أجروها في الماضي (صفقات ضلت سبيلها وأساءت مقاصدها)، وإنما توجف قلوبهم أيضاً على وجه أعم أمام خيارات عُرضت أمامهم، وليس الأمر مجرد أنه يمكن للحرية الحديثة أن تتخذ عدداً كبيراً من الأشكال الأخرى (ذلك لأنها تعرض طرقاً كثيرة أكثر إمتاعاً لقضاء المرء وقته، وهذا أدى إلى انخفاض نسبة من يتكلفون ممارسة التصويت باطراد عظيم عبر العالم الديمقراطي. كما ويعزى بعض انخفاض معدلات التصويت إلى فزع الناخبين مما يلقونه من جزاء لقاء أصواتهم أكثر من إيثارهم تزجية الوقت في المتع الخاصة[25]. وهذا أمر قد يؤدي في أسوأ الأحوال إلى هجران قطاعات كثيرة من السكان للمنتديات الانتخابية، وقد ينظر الناس إلى السياسيين المحترفين بوصفهم فاسدين مخادعين بصورة منهجية لا همَّ لهم قطعاً سوى رعاية مصالحهم الخاصة[26] باستخدام السلطة العامة عمداً في خدمة مصالح شريرة لجماعات صغيرة من الأقوياء الأنانيين الجاحدين. وقبل حوالي قرن من الزمن قال النقابي الفرنسي جورج سوريل: «الديمقراطية هي الجنة التي حلم بها أصحاب الأموال الجشعون»[27].

ما كان لروح أثينا الديمقراطية التي بُثت في خطبة بركليس العظيمة أن تغدو أشد اختلافاً مما كانت عليه في تلك الخطبة. لكنه من خطأ الرأي النظر إلى التضاد بين المجد البركليسي والفضائح المالية القذرة التي غلبت على الجمهورية الثالثة باعتبارها مرآة تصلح لتطبيق مصطلح واضح مقابل الإساءة في تطبيق المصطلح ذاته. وبعض التضاد بين الاثنين لا ريب يصدر عن الاتجاه الخاطئ. وكان الاقتراع حتى في أيام سوريل في الجمهورية الثالثة أقل حصراً إلى حد بعيد من المواطنة في أثينا القديمة[28]. بل حتى

التناقضات التي تبرز بوضوح في الاتجاه الصحيح غالباً ما تدور حول أمر آخر غير الديمقراطية ذاتها. ولا ريب بأن زهو المواطن الذي احتفى به بركليس كان من مقوماته الحرية (للمواطنين أنفسهم) قطعاً مجسدة في التنظيم السياسي لدولة المدينة (polis). بيد أنها صارت تدور في النهاية على روعة حياة مجتمع دولة المدينة وديناميةهذا المجتمع، وتغذي الأولى، الروعة، إلى حد بعيد ثروات الجماعات الأخرى، أما الأخرى، الدينامية، فغالباً ما بذلت الكثير على حساب الشعوب الأخرى. ويرجح أن الديمقراطية كانت تعني لبعض معاصري بيركليس أكثر مما عنت لأي من سكان فرنسا في العقد الأول من القرن العشرين، ولكنها لم تكن تعني أكثر لأن الأثينيين أدركوا دلالة الديمقراطية بينما الفرنسيون لم يدركوا ذلك. ولأن الأثينيين رأوا مدينتهم وهي في قمة عظمتها، ثم قاموا بالربط بين تلك العظمة وشكل الحكم فيها، بينما لم يكن الفرنسيون في وضع يسمح لهم بالنظر إلى حالهم على هذا النحو، وهم الذين كانوا يعيشون في ظل الحرب الفرنسية ــ البروسية المديد، ولم يكن لديهم بالآتي إلا القليل مما يحمدون أنفسهم عليه لتميز ترتيباتهم السياسية.

ولو كانت الديمقراطية مجرد طريقة لتنظيم العلاقات بين المجتمعات وحكوماتها لما كان في ذلك ما يسمح بالزهو الشديد، فحيثما تكون الجماعات، تتمتع بالثقة بالنفس، والزهو فلسوف تبذل شيئاً من ذلك الزهو على مؤسساتها السياسية كيفما كان نظامها (وهذا أمر لطالما أدركه الطغاة على مر العصور). فتحت ظروف أقل حماساً فالأرجح أن تتشكل مواقف المجتمعات من حكوماتهم وفق نظرة الجماعات أو الأفراد فيها إلى مصالحهم وما إذا كانت الحكومات تراعيها أم تلحق الضرر بها،

وهي مسألة تعتمد على المهارة أو الحظ بقدر ما تعتمد على حسن النية أو سوئها، وتوافر الشعور بالواجب أو الرعونة والإهمال المطلق، ولقد درس كل من علماء السياسة ووكالات الإعلان، هذه التحولات في العاطفة والتعاطف بكثير من التفصيل ونشأ لديهم ما يكفي من الاستبصار في ما يجعلهم يعملون لكسب، على الأقل بالنسبة لوكالات الإعلان، مبالغ لا بأس بها من المال لقاء إذاعة استنتاجاتهم على المجموعات المتنافسة من السياسيين. وهذا ما نجده في ذلك الحجم الضخم والتكاليف العالية والتعقيد الشديد مما تنطوي عليه حملة انتخاب الرئيس الأمريكي الحديثة، ولسوف تكون الحملة المزمعة في العام 2004، كما هو متوقع منذ الآن، أضخم مما كانت عليه في أي انتخابات مضت، ولسوف تثير لدى معظم المواطنين الأمريكيين، الأفراد، شعوراً بالحرية الشخصية، ولو من باب الخداع. ولكن لا القسوة في محاولات التلاعب ولا البذخ في البذل يكفيان في حد ذاتهما لدحض المزاعم بتجسيد الديمقراطية، ولكن مواجهة هذه الحال لابد أن تكون بتقديم كل دعوى من جديد باسم نظام المساواة، وضد نظام الأنوية. ولا نستطيع، مهما اختلف فهمنا للديمقراطية اليوم، أن ننحي جانباً، باطمئنان أو بشرف الإقرار بأن الديمقراطية صاحبة القرار الواضح بأن الصراع ما بين هذين النظامين قرار وبأن نظام الأنوية لابد الفائز. ذلك أن الديمقراطية، في هذا المعنى الرقيق إنما الخطير، قبل كل شيء هي من سلّم نظام الأنوية نصره الحاسم.

إن السؤال الكبير الذي أثاره ذلك النصر هو كم من برنامج نظام المساواة البعيد ما زال يمكن إنقاذه من ركام الهزيمة الماحقة التي نزلت به. ويمكن النظر إلى هذا السؤال بطريقتين مختلفتين كل الاختلاف،

الأولى هي نظرة الهندسة المؤسساتية والمعاني التي يمكن نسبتها إليها، أو طريقة توزيع النتائج و نسبة المعاني متروكة بحدّة لكل فائز أو خاسر. وترتبط الطريقة الأولى في النظر إلى الموضوع بإعطاء وزن خاص للقول أنه لا يمكن النظر إلى الديمقراطية بصورة مناسبة بوصفها صيغة تُحكم فيها أو لا تُحكم كل دولة، وإنما بوصفها قيمة سياسية أو معياراً لخيار سياسي مبرَر، يمكن بموجبه ألا يقتصر القياس بل ويجدر به ألا يقتصر على قياس بنى الدولة وحسب بل وكل وضع أو بيئة يحيا فيها البشر.

وإذاً فالديمقراطية تَعِدُ (أو تهدد) بجعل كافة جوانب الحياة ديمقراطية (من العمل والجنس، والأسرة واللباس، والغذاء، والسلوك والخيارات وما يلجأ إليه كل شخص في كل أمر ويؤثر في حياة أي جمع من الناس). وما ينجم عن ذلك من استبعاد كل أثر لامتياز من تنظيم الحياة البشرية. إنها رؤية تصور كيف يمكن للبشر العيش مع بعضهم بعضاً، إن فعلوا ذلك في سياق حياة قطع منها دابر الظلم. وهذا يظل فكرة مراوغة أشد المراوغة مهما بُذل فيها من التفكير[29]. ولكن ما ليس مراوغاً في هذا الموضوع، على كل حال، أنه يشترط استبعاد السلطة (بمعنى القدرة على قسر الآخرين على العمل بعكس ميولهم الثابتة) من العلاقات الإنسانية. إنها تفرض على أضعف الإيمان استبعاد كل سلطة مستقرة كفاية لتكشف نفسها للآخرين، وصلبة كفاية لتستمر في البقاء أي قدرٍ من الوقت متى تم لها ذلك. ومن المستبعد جداً أن تأتي الوقائع ببرهان على صلاح استبعاد كل قوة (وهي التي كانت السبب في استمرار القدر الأعظم من الحياة الإنسانية على نحو ما هي عليه) من العلاقات بين البشر حتى كفكرة. كذلك من المستبعد بشكل ظاهر أن تتحقق هذه الفكرة، نظراً لأنها تنكر في المقام

الأول الوسيلة الرئيسة التي بها يأتي البشر بالنتائج التي ينشدونها[30]. ولأن الفكرة تفتقر إلى المنطق واحتمال الأخذ بها بعيد، كما أنها بلا جدال المشروع الكامل الذي يأخذ به أصحاب المساواة، وبشكل أوضح وقاطع أكثر مما تكبد بابوف العناء لتطويره على الإطلاق. أما ما لا يصدق عليه، مع ذلك، فهو كونه مشروعاً تبنته جماعات في العالم الحقيقي، وأقل من ذلك أن به ما يذكر ولو بصورة واهية بشكل من الحكم. وذلكم في الحقيقة قيمة ربما توحي بشكل من الحكم، على الأقل في أشكالها السلبية، وكانت ملهمة في الغالب لجماعات من الرجال والنساء، وعلى نطاق واسع أحياناً. ولكن هذه ليست وصفاً منطقياً متماسكاً للسبيل إلى تنظيم السلطة أو إنشاء المؤسسات: ليس هذا نموذجاً عادياً لأي شيء على الإطلاق.

إن جعل كل ما هو إنساني ديمقراطياً ليس إمكانية واقعية: فهذا توهم إن نظر إليه كأمل بقدر ما هو تافه كتهديد. أما كمشروع سياسي فإنه ينطوي على إغراء شديد. وقد قطع في بلاد كثيرة أشواطاً أبعد مما تخيل الأب سييه. ففي البلدان الأغنى من العالم أُلغي العمل الشاق، والوحشية المألوفة التي كانت تهيمن على حياة الأعداد الهائلة من البشر حتى قبل قرن من الزمن قد أزيحت عن كاهل الجميع سوى أقليات صغيرة منهم. وعندما تظهر أوضاع هاتيك الأقليات بين الحين والآخر ويطلع عليها الجمهور كانت تثير فيهم الصدمة والشعور بالعار. ولقد أصاب التغيير أبعاداً بالجملة من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما لا يرجى معه العودة إلى سابق العهد: وكان أشدها تأثيراً العلاقات بين الرجال والنساء. ذلك أن هذه العلاقات أخذت، عادة ببطء، وغالباً بشكل مذهل، إنما دائماً تقريباً بحقد، تعيد ترتيب أوضاعها على نحو شامل لتفي بشروط

المساواة، وكانت أبسط بداية التسليم بحق التصويت. وليس منا من يعلم بعد مقدار ما يمكن أن يبلغه ذلك التحول، أو أين سينتهي. وإذا ما نظرتم إلى الديمقراطية من حيث أنها قيمة وحسب فإنكم قد تتحمسون أشد الحماس حول مدى هذا التقدم. فالجندر (النوع الاجتماعي) قد لا يكون مجرد مجال ممتاز وملح على نحو فريد لتقتحمه المساواة، وقد يؤدي مهمة الوسيط أيضاً لاقتحام كل مجال آخر ما تزال المساواة معوقة عن تناوله: العرق، الإثنية، التعليم، بل وحتى الطبقة. والحدود الوحيدة التي تحول دون تقدمها هي حدود القدرات البشرية للتفكير بوضوح والتخيل المنطقي.

بيد أن هذا لا يولي الديمقراطية من حيث أنها شكل من الحكم إلا القليل من الوزن كما يفوته أهمية انتشارها باعتبارها صيغة شديدة الخصوصية من الحكم على مدى القرنين الأخيرين. إنه يعلق السببية السياسية وحسب (ما الذي يجعل السياسة تؤثر على النحو الذي نراه). ويكاد يكون من المؤكد، عند التحليل الدقيق، أنه حتم عليه أن يعلق معه معظم أشكال السببية الاجتماعية والاقتصادية بل حتى الثقافية أيضاً. وإذا كانت الديمقراطية قد انتشرت في هذه الهيئة عبر العالم، وخاصة خلال نصف القرن الأخير، بفضل دعم نظام الأنوية حتى مقبض السيف، كما يقال، فلقد أشاد نظام الأنوية نفسه بالمقابل بشكل أقوى في الوقت ذاته بتبني وإنعاش الديمقراطية بهذا المعنى الخاص بالذات. والعالم الذي نعيش فيه جميعاً هو عالم صممته أساساً الراديكالية وتعميق التفاوت. وبين سكان البلدان الأغنى ليس مؤدى هذه التفاوتات ظهور فجوات أوسع من الثراء أو المرتبة أو السلطة الذاتية من تلك التي كانت موجودة قبل قرون عديدة، أو ما تزال موجودة في البلدان الأشد فقراً اليوم. إنما يعمل هؤلاء، وفق مبدأ

التنافس الاقتصادي وتراكم نتائجه، ولابد لهم من العمل حسب هذا المبدأ، وهذا من شأنه زيادة حدة التفاوت وتنظيمه في حياة الجميع تقريباً.

تمكن نظام الأنوية بدأبه ومثابرته وحزمه من وضع نظام للأولوية العملية يمنع المساواة. وهذا النظام يحتمل بل ويرحب بالكثير من النزعات ذات الطبيعة الخاصة التي تنحو إلى التساوي. ولكن ما يحفزها، في النهاية ينظم العالم الإنساني كله هو مبدأ القسمة والتضاد الدائم والكاسح. ذلكم ما رآه بابوف وكرهه. وهذا المبدأ ما يزال ماثلاً هناك لنراه (وإن شئنا لنكرهه) إلى يومنا هذا. وما يمكن أن يكون، اليوم وما طاب لنا أن نستشرفه في المستقبل، ليس نشر الديمقراطية في الحياة البشرية في كليتها، إما في إحدى المؤسسات، أو إحدى البلدان أو في العالم ككل. ولكن ما يمكن أن يكون هو ديمقراطية الحياة الإنسانية في أي مكان بقدر ما يجيز نظام الأنوية. وذلكم ليس صراعاً سوف تفوز به المساواة. فالحدود التي سوف يحددها على وجه الدقة نظام الأنوية للمساواة لا تشكل بنية واضحة يمكن تحديدها مسبقاً قبل التجربة السياسية. فالحق أن هذه الحدود تمثل أرض معركة لا نهاية لها ودائمة التغير. فالواضح والثابت إنما هو النتيجة الإستراتيجية لتلك الحرب الطويلة وهوية المنتصر فيها.

قد لا تكون النتيجة ذاتها موافقة لهوى أي منا وما يود أن يراه بوضوح شديد ولعلها لا تكون النتيجة التي يمكن أن يرحب بها من رآها بوضوح شديد لا التباس فيه. وهذه النتيجة لا تخاطب النوازع الأخلاقية[31] مباشرة، ناهيكم عن مخاطبة الشعور الأخلاقي[32]. ولكي نعبر عن الفكرة بطريقة أقرب إلى عهدنا نقول إنها نتيجة لابد أن تزعج كل من لديه الشجاعة للاعتراف بما تعنيه.

إن الدور الذي تضطلع به الديمقراطية باعتبارها قيمة سياسية في إطار هذا الشكل الرائع من الحياة (نظام الأنوية العالمي) هو البحث دائماً في الحدود التي يمكن تحملها من الظلم، وهي مزيج دائم وأحياناً شديد الكثافة من البحث الثقافي والصراع الاجتماعي والسياسي، ومفتاح هذا الشكل من الحياة ككل بمثابة شد حبال لا ينتهي بين مفهومين مستنيرين، إنما مختلفين كل الاختلاف للديمقراطية. وفي ذلك الصراع لا ينقطع المفهوم الثاني، أي الديمقراطية كقيمة سياسية، عن تخريب شرعية الديمقراطية من حيث كونها شكل من الحكم قائم أصلاً. بيد أن المفهوم الأول، أيضاً، يقوم بالاستقصاء بذات القدر من الدأب ولصالحه، سوى أنه يلح وفي النهاية يفرض أولويته على المفهوم الثاني. واستقصاءات الديمقراطية كقيمة تختلف من حيث الإيقاع والضرورة والجرأة في الزمان والمكان. كذلك فإن صورة النهج الديمقراطي في الحياة، كما في أعمال الفيلسوف والمربي الأمريكي جون ديوي[33]، شديدة التأثير وتستنهض طاقات تخيلية قوية. وفي أحيان كثيرة تجد قوة التعبئة القيمة سلبية وبعيدة عن أن تكون واضحة بينة إلى حد كاف كتخريب وظلم ظاهر في مجال بعد آخر من حياة الجماعة. ولسوف يجد كل منا ما يفضله من هاتيك القصص المؤثرة. وهناك كثيرون أيضاً، بلا ريب، لديهم ما ينفرون منه. وما قد يفعله أو لا يفعله الراشدون من الرجال أو النساء بأجسادهم أو أجساد بعضهم بعضاً أو أجساد إخوتهم الأجنة. وكيف يعامل المرء (نفسه أو سواه في جماعة ذات لون عرقي معين. وكم من المال ينفقه المرء مباشرة في سبيل منصب أو سلطة، أو اكتساب شرف أو قوة في عملية تبادل مباشرة لقاء مال. وإننا نعيش حياتنا معاً على مفردات التجارة سواء كانت علنية صريحة أم سرية.

تدور معظم السياسة الحديثة في معارك حول ما هو واجب الاحترام أو مرفوض في نطاق هذه الصراعات. فالتعريف الحق للديمقراطية أنها مجرد جائزة واحدة تعلن عن هذه المعارك. فما من قصة من القصص ختامها نصر خال من أي شائبة. أما ما يضع الحدود لنصر هذه الجماعة أو تلك فغالباً ما يصعب التحقق منه؛ لكن النصر يكاد يدور دائماً، عاجلاً أم آجلاً، حول قرارات محققة تتخذها هيئات قوية ضمن الجهاز الرسمي في الحكم الديمقراطي أو سياسيون محترفون أو أولئك الذين يجيزونهم في النهاية. وجدير بالذكر أن التوازن بين الريادة الثقافية والكفاح الاجتماعي والقرار العام الذي تتخذه مؤسسات الديمقراطية التمثيلية الحاكمة لا تكون ثابتة راسخة أو واضحة. بيد أن ثمة حواجز أقوى تحدد المدى الذي ينبغي فيه باتجاه دون آخر. وقد توحي المدد التي يبدو فيها أن هذه الحواجز قد أُزيلت لوهلة من الزمن، بأنها تحمل للناس أملاً جماعياً متقدماً، وتعد بانقلاب شخصي ينقل المرء من حال إلى حال. لكنها لا تقدم وسائل منافسة يمكن أن يخلف القوم معها ضمانات مؤسساتية ثابتة مطمئنة مقابل كل مساحة يكسبونها. وكثيراً ما تزول الانتصارات الكبرى بسلسلة طويلة من الهزائم الصغيرة[34]. ومن شأن هؤلاء أن يختفوا بالسهولة ذاتها وبالقدر نفسه من السرعة، حيثما يفشلون في تحقيق القوانين التي كانت المجالس التشريعية التمثيلية قد أقرتها.

ثمة حقيقة هامة في أمر هذا الشكل الغريب من الحياة التي نتشارك فيها الآن، وهي أنه يكاد لا يكون فيها من يحاول أن يمسك بمصير الديمقراطية في هذين المعنيين الرئيسين في أي مكان على وجه الإطلاق. وليس في هذا ما يفاجئ ولا هو بالأمر غير الملائم. فليس ثمة إلا من كان

على قدر عظيم من العجرفة وربما أيضاً شخص يعاني اضطراباً فكرياً شديداً يحلم بمحاولة استيعاب مصير المعنيين على ظهر الأرض كلها. بيد أن التشعب الحاد للانتباه لدى الغالبية العظمى إنما كان بين هذين المجالين. مهما كانت مصادرهما طبيعية أو أسسهما محكمة، وكانت له نتائجه الضارة الخارقة. إنه يحملنا على فصل الانشغال بما هو أخلاقي ومرغوب عن أي محاولة لاستيعاب ما يجري في العالم وأسبابه. ويجيز رعاية الحساسية المعيارية، وتذوق الخلاب والمشذب. كما أنه يلحظ ويثني على تراكم المعرفة وإتقان ما يفيد عملياً في المنافسة السياسية. لكنه يكاد لا يفرض التقاء الاثنين، أو على الأقل المواجهة بينهما. والحق أنهما لا يلتقيان أبداً، إلا بصورة انتهازية وإذا ما فرضت الضرورة.

وأوضح وضع لهذا الانفصال في فهمنا الاجتماعي والسياسي إنما يتجلى في تنظيم حياتنا الأكاديمية، وهي التقسيم الفكري الحديث للعمل في أشد الحالات طموحاً واحتراماً للنفس. وإن أي دارس للسياسة حديث متمكن لا يمكنه أن يتقن الاثنين معاً بصورة متساوية. بل حتى محاولة الإمساك بناصية الأمرين يدل إما اضطراب فكري أو خفة ذاتية. ولكن إذا كان التأليف بينهما يتجاوز قدرات أي محترف، فكيف يكون بوسع الأكثرية من الهواة بين المواطنين المعاصرين اليوم أن ينهضوا بذلك كما يشاء المختارون المستقلون أن يحسبوا أنفسهم؟ (وإذا كانوا لا يملكون الوقت ولا الجرأة ولا الميل فماذا بوسعهم أن يفعلوا، عوضاً عن ذلك، بصورة مشرفة؟)

هناك أمر عميق في موضوع بنية هذه النتيجة. فهذه الحال من الإرباك الجمعي اللاإرادي هي ضمانة دائمة بأنها ليست ما كان

يمسكه أفلاطون ضد الديمقراطية. ولكن من الصعب ألا يرى المرء هذا الأمر لطخة تلحق بنهجنا الخاص في الحياة. كذلك يصعب على المرء أن يفهم في النهاية كيف يمكن أن تعجز عن أن تفسد كل معنى للديمقراطي تماماً، وتتخلى عن شكل الحكم مقابل رحمة المحترفين ولطفهم، بالإضافة إلى التخلي عن نهج البحث الثقافي والفكري الراقي مقابل استبطان أشد سكولاستية ونرجسية.

ثمة ضغوط من أجل جعل المجتمع ديمقراطياً أقواها النفور من الخضوع، وإرادة أفراد أو جماعات العثور على طرق أفضل للدفاع عن مصالحهم. وقوة الأول يصفها توكفيل[35] على نحو مثير إذ يركز من حيث الجوهر على الشكل والمظهر ويفترض مسبقاً، عن حق، أن الديمقراطية مهما تعرقلت عملياً فعليها أن تسلم في الأقل بالامتياز على صعيد الشكل. ويجب أن تُقر بأن المواطنين جميعهم سواسية وعليها أن تتيح لكل فرد منهم على الأقل بعض الفرصة للإلحاح على معاملتهم بصورة متساوية. أما ما لا تقدر عملياً أن تمنحهم إياه فهو المساواة في السلطة للدفاع عن مصالحهم. وما يحول دونها والقيام بذلك الأمر، قبل كل شيء، حجم التفاوت وتفشيه الذي يفرضه نظام الأنوية. ففي المجلس في أثينا يحق لكل عضو راشد، ذكر، أسعده الحظ بأن يولد مواطناً، ثم صادف أن كان حاضراً المناسبة أيضاً وشاء أن يخاطب الشعب في ما ينبغي القيام به، شأنه في ذلك شأن الآخرين سواه[36]. وبمقدور هؤلاء، إن كان لديهم الشجاعة، الدفاع عن مصالحهم بأنفسهم وحسب تقديرهم وبصوتهم الشخصي. وليس هناك في سن القوانين (وأكثر من ذلك اتخاذ قرار الحرب) في بلد ديمقراطي حديث ما يشبه ولو من بعيد ما يماثل ما كان

يجري في أثينا. فالمواطنون العاديون في الدولة الحديثة لا يشخصون بذواتهم ولا يحضرون المجلس التشريعي قط. وأقل من ذلك أن يتمتعوا، كمواطنين عاديين، بسلطة تنفيذية. ولا ريب بأن المواطنين العاديين، في معظم الديمقراطيات الحديثة، وفي معظم الوقت وأكثر القضايا، يتمتعون تقريباً بقدر من حرية التعبير والحديث أو التفكير أكبر مما تمتع به الأثينيون على الإطلاق، والعقاب الذي يواجهونه للتعبير عن آراء لا تطيب لمعظم معاصريهم أو يجدونها فضائح أقل قسوة وعلنية. ولكن لمعظمهم بعض الفرصة لإسماع أصواتهم على نطاق واسع؛ بيد أنه ليس هناك أحد إطلاقاً، سوى بجهد قوي وعزم شديد ملؤه الإصرار إلى أبعد حد وقد حالفه النجاح، أن يمتلك النفوذ بالدخول مباشرة في مداولات المجلس التشريعي. وآية ذلك أن الصحافة الإخبارية، التي قدمها جون ستيوارت ميل إلى بريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، على أنها بديل فعال عن التفاعل السياسي المباشر الذي كان يعرضه مجلس الأثينيين[37]، ما زالت قادرة على ممارسة قوة ضغط على أصحاب المصالح الاقتصادية الضخمة. ولكن معظم ذلك ينتمي، في أجزاء عديدة من العالم، إلى عدد صغير نسبياً من الأفراد العاديين؛ والطرق التي تعمل فيها هذه المصالح لا يمكن القول جدياً أنها تعدل من العقم السياسي الواضح الذي تعاني منه الغالبية العظمى من المواطنين معظم الأوقات وفي القضايا كافة. وهذا التأثير بارز أكثر في حالتي التلفزيون والراديو، وهما أشد وسائل الإعلام المعاصرة الجاهزة دائماً. في إيطالية، وفي سياق فضائحي إنما ذي دلالة عميقة الرمزية، نرى رجلاً فرداً يملك الآن عدة قنوات في شبكة التلفزيون الوطني (فضلاً عن أضخم دار للنشر) يسيطر على معظم

قنوات التلفزيون الأخرى لكونه رئيس وزراء ويرأس الحكومة باعتباره رئيس حزب هو من الناحية العملية إقطاع له[38]. وما يمنح معظمنا التمثيل الفعال لمعظم مصالحنا ليس ما نتمتع به من حرية الوصول إلى كل منبر عام أو موقع اختيار سياسي ملزم. ذلك أن هذا بنية شديدة التعقيد من العمل المُقسَّم، وأغلبه يعمل كلياً بعيداً عن أعين الجمهور، ويمكن أن ينسحب إلى ضوء النهار إنما بشكل متقطع، بجهد عظيم وكنتيجة لكارثة سياسية مشهودة كلياً ولو أنها غير معينة. وإنه ليس جزءاً من مؤدى عبارة الديمقراطية أن تكون المؤسسات السياسية التي تحكم حياتنا بعيدة عن متناول معظمنا كل الوقت تقريباً. ولكن يبقى صحيحاً بشكل جلي أن هذا ما تعنيه الديمقراطية الآن من حيث أنها شكل من الحكم. فكيف يمكن أن تساوي حقاً أي شيء مختلف بصورة جذرية فعلاً؟

ولأن هذا المركب من المؤسسات والممارسات لم يكن أي شخص قد قام بتصميمه أو اختياره فلابد أنه حق أن كل جانب منه قد يختلف عن الآخر تماماً. ولأنه انتشر هذا الانتشار الواسع حقاً الآن وحقق ذلك مبدئياً بالتقليد والمنافسة، فإنه يكاد يكون حقاً أيضاً أن هذا المركب قد يتحول كله فوراً أو بسرعة أيضاً ليصبح أمراً مختلفاً كل الاختلاف عما هو عليه الآن. وأقل من ذلك أن يأمل بأن يتحول بطرق كانت تعتمد على الفوز بالتصفيق والتهليل أو حتى على كسب رضى معظم أولئك الذين كانوا على وعي بها. والموضوع الرئيس في هذا الشكل الحديث من الديمقراطية هو ما مقدار ما تتطلبه من اغتراب الإرادة والرأي والاختيار مما لم يكن لأي مناصر قديم للديمقراطية أن يراها كنفي تام: وفي أحسن الأحوال هي أرستقراطية[39] انتقائية جزئياً، وفي أسوئها أوليغارشية فاسدة مغلفة بإبهام شديد.

وإذا كانت الديمقراطية القديمة تعني أن يختار المواطنون ما يشاؤون لأنفسهم بصورة حرة ومباشرة، فإن الديمقراطية الحديثة، على ما يبدو، هي مبدئياً قيام المواطنين بين الحين والآخر في مواقيت وظروف محددة غاية في الضبط باختيار عدد صغير نسبياً من مواطنيهم الذين عليهم منذ ذلك الحين الاختيار من أجلهم. وهناك العديد من الطرق البدهية التي لا يحتاج فيها المواطنون إطلاقاً في العصر الحديث إلى قبول هذه المساومة. فلهم أن يلحوا على اتخاذ قرارات معينة ملزمة للدولة بأنفسهم: فيطرحونها للاستفتاء حيث يكون كل مواطن راشد مؤهلاً للإدلاء بصوته كما في الانتخابات العامة. ويضطلع الاستفتاء حقاً بدور في السياسة العامة في بعض الدول، سواء في قضايا رئيسة من الشمول أو الاستبعاد، وفي قرارات مثيرة للاختلاف، وتشتمل أحياناً على تعديلات للدستور[40]. ومن ذلك أن الرئيس المنتخب في تايوان، مثلاً، توسل في العام 2004 بالتهديد بطرح موضوع معين للاستفتاء مؤكداً حق المواطنين في أن يختاروا بأنفسهم إما الاتحاد مع الصين أو معارضته وذلك لتقوية نفسه تجاه خصومه المحليين الذين كانوا يحبذون نهجاً أكثر مسالمة حيال الجمهورية الشعبية. (وقد جاء هذا أقرب ما يكون إلى وضع القضية المحورية المتعلقة بأمن الدولة بين أيدي الناس لاتخاذ قرار شعبي مباشر فيها). وما هو مشترك في أمر الاستفتاءات الشعبية أن شروط الخيارات المطروحة تقررها دائماً جماعة حاكمة من محترفي السياسة. والأقرب إلى المنطق أن ننظر إلى هذه الخيارات كمناورات متاحة لسياسيين محترفين يتوقعون منها أن تأتي لهم بنفع أكثر كونهم رجالاً يقصدون إعادة السلطة إلى المواطنين الذين يفترض أنهم أتوا من بينهم. وحيثما كانت توقعاتهم مخيبة للآمال، أو

كان نفوذ الجماعة الحاكمة يتصدع بعزيمة خصومهم، فإنه ربما من شأن اعتماد الضرورة أن يثير حفيظة من كانوا أوائل رُعاتها. بيد أن الناخبين الذين يدلون بأصواتهم في الاستفتاء يظل دورهم أساساً تسليم النصر إلى الفريق الذي يتألف من السياسيين المحترفين على حساب الآخرين.

ومن شأن الفرصة الديمقراطية الأكثر أهمية أن تتجاوز حق التصويت إلى قضايا تلائم الحكومة المنتظرة لطرح استفتاء (وفق شروط يتحكمون بها لصالحهم إلى أبعد حد ممكن). ومن شأنها أن تطالب، بفرصة لأن تضع في الاستفتاء كل ما يود الجمهور طرحه من القضايا، والسماح لهم بتعيين شروط الاستفتاء الحاصل لتلائم مصالحهم. وأول عنصر في هذه الفرصة له أهمية أساسية ولا يصعب توافرها. فلقد كان ثمة حق نصت عليه مبادرة المواطن إلى طرح قضايا للاقتراع؛ في ولاية كاليفورنية وفي الكانتونات السويسرية[41]. وكان لكل وضع بطبيعة الحال العديد من النقاد؛ وكان من نتائج ذلك ما ثبت أنه ضار أشد الضرر. كذلك من شأن امتلاك الحق باتخاذ هكذا قرارات أن يمتد تلقائياً ليغدو كهيئة مواطنين، أو انفتاح مجلس الأثينيين لكل مواطن يشاء الحديث فيه. أما ما لا يمكن نشره على هذا النحو الواسع فهو الفرصة للتركيز على منطلقات الخيار المطروح. هناك يفرض تقسيم العمل الذي يقنن، وإلى حد ما يفرض، جعل السياسة في العصر الحديث حرفة تؤدي إلى تغريب واقعي لمهمة تشكيل جماعة صغيرة نسبياً يعهد إليها بالتفكير والاختيار والكتابة نيابة عنها، من بين قاعدة واسعة كهيئة للمواطنين. فكتابة نص متماسك منطقياً مهما يكن حجمه يتطلب في النهاية عملية واحدة من تفكير منهجي متتابع النقاط: فإذا لم يتوافر عقل وقلم فرد واحد فينبغي أن تجري محادثة

على الأقل بين عدد قليل من الناس الذين يستطيعون سماع بعضهم بعضاً والاستجابة للضغط الفكري لأحدهم على الآخر.

وقد أخذ فلاسفة السياسة من الأكاديميين يبدون في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً لتحديد السمات الجديرة بأقصى الاهتمام عند اتخاذ قرارات عامة مهما تكن عقابيلها[42]. وكان مصدرهم في هذا إقرار أرسطو بأهمية الخيار الديمقراطي: وقدرته على الوصول إلى الشعب الواسع والزج الكامل بالمعرفة والوعي لدى المواطنين[43]. وكان هذا الجمع والغربلة لهذا المدى من التجربة، كما وجد أرسطو، عملية حوار. ذلك أنه بمقدور مجموعة من البشر التواصل فيما بينهم. وهذا يعني أن الحوار قد يصبح عندئذ في مثال الصورة بحثاً مشتركاً وممارسة للتفكير العام بما يمكن أن يضيف إلى الأمر كل أسباب الحكمة المتوافرة في كل مواطن من المواطنين، كذلك يمكن للحوار أن يأمل بأن يخضع من كان حظه من الحكمة أقل ومن كان شديد الانحياز من العناصر في تقدير كل مواطن للفحص والتمحيص والنقد المسؤول من الجانبين على حد سواء.

تحاول الديمقراطية التشاورية، تلك الديمقراطية التي تجسد وتحقق الديمقراطية في كمالها، أن تصف كيف ينبغي لجماعة من البشر أن تتطلع إلى السبيل الأكمل إلى اتخاذ القرارات العامة. وهناك العديد من الموضوعات التي فرضت نفسها، طبعاً، واسترعت الانتباه. وفي هذا المنحى فأن أفضل نهج في اتخاذ القرارات أن يتم ذلك في حال من التفكير التأملي والعناية وصدق السريرة. كما ينبغي الحرص على أن تكون القرارات قد اتخذت خدمة للصالح العام، وليس باعتبارها حسابات لما يكون الأكثر نفعاً وخدمة للمصلحة الشخصية. وأن تُتخذ القرارات دون أن تستبعد أحداً من

الاعتبار: أي أن تحرص على أن يكون بوسع كل من سيتأثر بهذه القرارات وكل الذين يتحلون بما يكفي من النضج والعقلانية أن يعينوا مصالحهم الذاتية[44]، وأن يضطلعوا بدور فعال في تحديد نتائج القرارات المتخذة، وإذا شئتم المزيد من الدقة نقول يجب أن تتخذ القرارات، على نحو يمكن الجميع من المشاركة، وان يدخل كل من يود الانخراط في العملية، كأنداد بحيث يتمتع كل منهم بوزن مساو للآخر[45].

يصطدم نظام الأنوية على نحو أشد عنفاً ببعض الشروط أكثر من اصطدامه وبعضها الآخر. ولكن النظام من حيث أنه شكل من الحياة وبيئة نعيش فيها، هو حيادي في أمس الأحوال، وفي أسوئها غير مبال تجاه أي منهما، وهذا النظام لا مبال حيال بعضهم بل ولسوف يظل أبداً على عداء صريح تام. ويحتل المال دائماً في نظام الأنوية قسماً كبيراً من موضوع السلطة، كما أن قسماً كبيراً من السلطة يحتله المال[46]. ولئن كان يمكن للأفراد أن يشكلوا حياتهم الخاصة، ويملكون أن يقوموا بذلك بصيغ مختلفة أشد الاختلاف عما يحيط بهم، إلا أنه يصعب (وربما، قولاً واحداً، يستحيل) عليهم أن يضربوا عرض الحائط بالمبدأ الناظم للصيغة التي يعيشون فيها. ذلك أن للديمقراطية من حيث هي شكل من الحكم والدقرطة كعملية اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية إيقاع مختلف جداً. وهذه العمليات تخضع لمختلف ضروب الضغوط المتوالية من السبب والنتيجة. فالدقرطة عملية مفتوحة النهاية وتتسم بأنها غير محددة واستكشافية. وهذه العملية تنطلق من إدراك للديمقراطية وتتجاوب مع مفهوم الديمقراطية من حيث كونها قيمة سياسية، نهج يتم فيه في النهاية اتخاذ قرار بكل ما يتصل بحياة جماعة من البشر ويمسها بصورة عميقة.

أما الديمقراطية من حيث أنها شكل من الحكم فإنها أقل انفتاحاً وأكثر تحديداً وأقل جرأة وإقداماً في استكشافاتها. ونظراً لأن بعض الناس في الحكم، يمارسون دوماً سيطرة على عدد كبير جداً من الآخرين بطرق متعددة فإن لهذا التعارض الأساسي بين قيمة الحكم وشكله بعض المزايا الجلية. فالأفضل أن يكون ثمة حدود لما يمكن أن يمارسه الآخرون عليك من السيطرة. وتستطيع الدقرطة اليوم أن تكون أكثر استقصاء وشجاعة من الحكم الديمقراطي لأنها ليست مثل الأخير غير مخولة من نظام الأنوية ولا مسؤولة أمامه. بل إنها أكثر ارتياحاً في نطاق نمط حياتنا، أبداً باحثاً عن حدود ما هو مُجاز إنما تاركاً لآخرين مهمة ضمان ذلك النمط من الحياة، بدرجات متفاوتة من الامتنان.

لقد أعدت الديمقراطية التمثيلية، وهي الشكل الذي انتشرت به على نطاق واسع طوال العقود الستة الأخيرة، نفسها للرحلة بالمصالحة بصراحة أكثر من ذي قبل مع نظام الأنوية. وهذه الديمقراطية توفر إطاراً يمكن معه لذلك النظام أن يزدهر، ولكن يمكن معه للمواطنين عموماً وضع بعض الحدود لدعاواها وعواقبها. وإن اكتساب الثروة برضى من الشعب قد يمثل خطراً عملياً أقل لأي منهم من ثراء ناله في تحد صريح لإرادة الشعب. فهو على الأقل دون ذلك بذاءة. وإن خطوط المعركة بين النظامين التي رآها بابوف ورفاقه المتآمرون تجري بشكل مختلف جداً في أي ديمقراطية تمثيلية، إذ يفقدون كل بهائهم وجل إمكاناتهم السياسية. ولك أن تتبع مسار تقدم الديمقراطية التمثيلية بوصفها شكلاً من الحكم منذ عقد الثمانينيات في القرن الثامن عشر حتى اليوم برصد مسيرتها على الخريطة، لتسجيل مقدار تقدمها، ملاحظاً ليس مجرد تنميط أشكال

مؤسساتها مع مرور عقود من الزمن وحسب، وإنما الحط المتزايد من ثراء التنوع في أشكال الدولة والتي لطالما تنافست فيما بينها على مر التاريخ، وغالباً ما كانت المنافسة تحظى بأسباب الطمأنينة إلى النهايات. وكان الأوروبيون الرواد في تلك الأشواط التي قطعها شكل الدولة عبر الزمن؛ وقد انتشر هذا الشكل في عالم كانت فيه لأوروبة ثم الولايات المتحدة بعدئذ النصيب الأكبر من القوة العسكرية والاقتصادية.

ولقد أخذ آخرون ذلك الشكل من الدولة معظم الزمن الذي انقضى منذ ذلك الحين بسبب من أنه يعد بالصمود أو موازنة قوة مبتدعية، أو ناله الازدراء من الخصوم (في المقدمة الشيوعية أو الفاشية) وكلتاهما تعِدان بتوفير ذات الخدمة بصورة أقوى. وكان هذا الشكل من الدولة يلقى طوال معظم القرن العشرين الازدراء الشديد في الإمبراطوريتين القديمتين روسية والصين. إلا أنها كانت طوال أكثر النصف الثاني من القرن موضع ازدراء كذلك في دول أكثر قوة وعدوانية، مثل ألمانية واليابان حينذاك، ولديها إمكانات أفضل لقلب الطاولات على أعدائها الأضعف. وكانت خطواتها الأكثر حسماً، العدد الأعظم من القوات الحديثة التي تتحرك على الخريطة، قد أتت بثلاث هزائم ضخمة. وكانت الهزيمة الأولى كسر القوة العسكرية الألمانية واليابانية في الحرب العالمية الثانية. وجاءت الثانية في أعقاب تلك واقتضت لذلك كفاحاً عنيفاً من أنواع أكثر تشتتاً، وكانت انهيار الإمبراطورية الاستعمارية الغربية في العالم، وقد استغرق انهيارها عقدين من الزمن بدءاً من نهاية الحرب العالمية الثانية أما الديمقراطية التمثيلية فكانت النموذج الذي فرضه المنتصرون الغربيون على الأعداء المهزومين في تلك الحرب[47]. وكان ذلك أيضاً النموذج الذي شاؤوا بعد

لأي طويل منحه لمعظم مستعمراتهم السابقة، من الهند الإمبراطورية المذهلة[48]، إلى أكثر الجزر إثارة للخوف في البحر الكاريبي أو المحيط الهادي. ولم يجر نبذ هذا الخيار من البداية إلا مع عودة هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية، ومن صاحب الملك الجديد (كاد هذا الرفض ألا يكون من السكان أنفسهم). ومع الهزيمة الثالثة الكبرى، وهي نهاية الاتحاد السوفييتي وانهيار كتلة الدول التي جهد في إشادتها من حوله وعلى شاكلته، خلعت الديمقراطية التمثيلية كل ما بقي من منافسيها القدوة، وصارت بالضرورة مؤشراً لما هو طبيعي في العالم. لكنها ما تزال مرفوضة بشدة في الصين التي هي موئل أقدم وأرسخ مدرسة للاستقلال السياسي في أي مجتمع إنساني، وتضيق بعض الشيء بأخذ حكامها مبدأ الاكتفاء الذاتي برعاية صورة محلية عن عقيدة سياسية غربية صريحة. وقد جرى استبعادها بصرامة وإلحاح ووحشية في العديد من البقاع الأخرى من العالم، وفي معظم الحالات من حكام مجتمعات كانت تتداعى بصورة جلية في الصراع من أجل الثروة والقوة. إلا أنه لم يعد بإمكان أي واحد من أعدائها الكثر ذوي التسليح الجيد أن يواجهها بنموذج من ابتكاره يعتد به، ويتمتع بالقوة للاتصال بأبناء مجتمعات موازية لها ثقافة مختلفة، والإفادة من أي فرصة حقيقية لتحديد أوضاعها السياسية لمصلحتها. وعلى مستوى العالم ما من شيء على الكرة الأرضية مثل هذا قد حدث من قبل، وإن كانت هناك سوابق لإحداث مثل هذا على مدى التاريخ، في البلدان الآسيوية التي تحيط بمملكة الصين الوسطى[49]، أو الظلال المديدة التي كانت تنشرها روما في أرجاء قارة أوروبة.

وفي سياق هذا التقدم الأخير جرى دحض عدد من الافتراضات التي كانت تحظى بالسند على نطاق واسع. فمن الجلي أنه ليس صحيحاً، مثلاً،

أن الأصل الغربي لهذا النموذج السياسي يجعله على نحو ما غير صالح لتأخذ به أجزاء أو شعوب أخرى من العالم نظراً لتناقضه الحاد وتقاليدها الحضارية. وقد يمكن تعديله (بل ولقد جرى تعديله) وكان له نصيب من النجاح في كل قارة، في مجتمعات لها تجربة طويلة قاسية بعسف الحكم، وحضارات ذات عمق تاريخي، ومذاهب دينية تشدد على التفاوت العميق الهام بين البشر وواجب معظمهم التطلع إلى كبارهم بأقصى درجات التوقير، في الشرق والجنوب وجنوب شرق آسية، وفي أمريكا اللاتينية، وبين الفينة والأخرى وبشكل متقلقل، في جنوب الصحراء الإفريقية بل وحتى في الشرق الأوسط. وليس في هذا، في حد ذاته، ما يدعو للعجب. ذلك أنه كان في كل عنصر في هذه الجوانب السلبية في حد ذاتها على مدى معظم تاريخ القارة الأوروبية ما يضارعها في هذه الأسباب التي يقال أنها تجعل تلك المجتمعات غير مؤهلة. وآية ذلك أنه خلف المقاومة لتقدم مسيرتها يكمن أحياناً نفور حيال المجتمعات الغربية التي صدرت عنها، وأحياناً كراهية أشد للسلطة المباشرة وعجرفة الولايات المتحدة ذاتها. لكن إلى جانب الاثنين هناك دائماً إحجام مفهوم من طرف أولئك الذين يمسكون بالسلطة بينهم على القواعد الأخرى وبوسائل مختلفة وذلك عندما يلوح خطر تخريبها علناً ومن الداخل.

لقد جرى هذا التقدم في عالم من اتساع التجارة وتطور التواصل المطرد أبداً، حيث لا ينقطع البشر والسلع والمعلومات عن الانتقال بين أرجاء الكرة الأرضية. فهذا عالم يزداد سكانه أبداً التصاقاً ببعضهم بعضاً، ويعتمدون أشد الاعتماد في أمنهم ورخائهم على مهارات أولئك الذين يحكمونهم وحسن نواياهم. وهذا أكثر مما كان شأنهم في أي وقت

مضى. ومن المؤكد أن ذلك العالم يحتاج الكثير من المعدات التي لا تتوافر اليوم، والكثير منها لم يقيض له بعد الاختراع أو حتى التخيل. لكن ثمة وسيلة واحدة من الجلي أننا بحاجة إليها طوال الوقت، وبأقصى درجة من الاستعجال، وهي الأساس الذي يمكن للناس المقيمين الالتفات إلى مهمة أن تكون مهارات حكامهم وحسن نواياهم متوافرة لأجلهم. ولهذه المهمة مقومات عديدة مختلفة. ومن ذلك أنها تقتضي البحث عن قدر عظيم من المعلومات وممارسة الأمر الشاق ألا وهو التقدير الدقيق، إضافة إلى الرصيد الدائم لأداء أولئك الذين يكرسون معظم حياتهم للمنافسة في السياسة أو الإدارة العامة. والحق أنه ليس هناك من وصفات بسيطة أو يعتد بها لضمان النجاح، والشواهد قليلة على أن التدبير المؤسساتي كفيل في حد ذاته بأن ينهض بمعظم العبء. وهناك بعد مواقع كثيرة، ومنها العديد من البلدان القومية المستقلة، التي لا يبدي فيها الحكام إلا أقل الدلائل على الاعتراف بمثل هذه المسؤولية، والغالبية العظمى من السكان لا يملكون من السلطة الفاعلة، إن ملكوا شيئاً منها، لحماية أنفسهم من عبث أو شر أولئك الذين يتولون في الوقت الراهن حكمهم.

في لجة العقم واليأس هذه يصعب أن تكون الديمقراطية التمثيلية الوصفة الناجعة لإشادة النظام أو لإرساء السلام أو إشاعة الأمن، أو توافر الرخاء أو العدل. فليس بوسع أحد أن يلتبس عليه الأمر فيحسب ذلك حلاً للغز التاريخ. إلا أن الديمقراطية التمثيلية قد أثبتت الآن بطريقتها البسيطة غير المتكلفة دعواها بأنها تستجيب لحاجة عالمية على نحو أفضل من أي من منافسيها. والحقيقة أن الحاجة ذاتها ما تزال ملحة جداً، والشاهد ماثل على أنها تواجه كل جماعة من البشر مهما كان حجمها

يجعل مسألة كيفية تلبيتها كونية حقاً. وفي ذلك ما يجعلها؛ وللمرة الأولى، سؤالاً ربما يكون له ردٌ عالميٌ حقاً. أما أنه ليس هناك أحد من مناهضي الديمقراطية التمثيلية الأحياء يقر بالضرورة بذات القدر من الوضوح، ولا أحد منهم على الإطلاق يبادر إلى توفير جواب عالمي للسؤال المطروح، فيضفي على القضية وصفاً فريداً يمزج الأبدي والتواضع المدروس مع زعم بالعناية بما هو راهن ويجعله أقرب ما يكون إلى الضرورة التي لا غنى عنها.

إنه لمن الصعب تقدير كم يمكن لهذا الزعم أن يصمد. ذلك أن هناك العديد من الحدود التي تقيد شكل الحكم والتي لا يمكن استبعادها، والكثير الذي لا يمكن من حيث المبدأ أن يكون ضمانة لأي جماعة من السكان. وليس لشكل الحكم أن يطمح إلى جعل معظمنا ينفر من حرفة السياسة في أي بقعة لأي مدى من الزمن؛ ولا ريب بأنه عاجز عن حمل الناس على النفور من السياسة. بل إنه يضمن بروز جمع مقلق من الدافع الخسيس وإدعاء تمثيل الروح العامة لدى أغلب أفواج السياسيين الممارسين. وقد تتخفى هذه الخسة خلف برقع في ظروف تنافسية أشد انغلاقاً وأقل ضجيجاً؛ ولكن لا بد لها من أن تجدَّ في البروز على مدى ساحة السياسة بالجهود النشطة من المنافسين داخل وخارج تجمعاتهم السياسية الخاصة بهم. وقد كان هذا كله ظاهراً للعيان منذ انطلاقة الديمقراطية في أثينا نفسها؛ وقد وصف أفلاطون ذاته كل عناصرها الرئيسة ببراعة مشهودة لا يضارعه فيها مضارع.

تصوغ الديمقراطية عالماً لا ينقطع فيه الزعماء السياسيون عن دعوتنا إلى إيلائهم الثقة، وهم يعتمدون ضمناً على كفاءتهم ونزاهتهم وحسن

نواياهم. لكن لا بد لهم في ذلك العالم الذي عليهم أن يشددوا فيه على دعواهم دوماً بأسنان منشار التعليلات التي يوردها بلا كلل منافسوهم حول مقدار الخطأ الذي يمكن أن يكون في محضهم مثل هذه الثقة، ومدى سذاجتهم لمنحهم إياها. فلعقود عديدة، وفي بيئات كثيرة، كان الحزب السياسي الجماهيري إلى حد ما يستطيع توليد وإدامة هذا النوع من الثقة، على الأقل بين جماعات معينة من المواطنين والحزب ذاته بوصفه تنظيماً. وكان الحزب يضفي شكلاً سياسياً على جماعات المقيمين أو الحرفيين هناك، ومما ساعد على إبراز شعور بالمصلحة المشتركة بين هذه الجماعات، وترسيخ خطوط بارزة للصراع السياسي الذي يدور حول ممارسة سلطة الحكم[50]. ولكن العديد من التأثيرات المختلفة أخذت على المدى البعيد تضعف الكثير من البنى الحزبية. فقد أخذ النضال لإدامة الثقة بالزعامة السياسية ينغمر باطراد تحت مياه التكذيب الشعبي المتصاعد. ولا بد لمنتخبي شومبيير الملتزمين[51] من أن يقايضوا الآن في السوق حيث الثقة أشد مراوغة وتكلفة من أي وقت مضى، ومبررات نشر انعدام الثقة بصورة فعالة أيسر وأرخص تكلفة من أي وقت مضى. بل إن الأكثر شيوعاً بين أسلحتهم الأحدث، أي قدرات مهنة الإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري والإعلام المتوسعة باطراد، أنسب كثيراً لتبديد الثقة من تغذيتها أو إحداثها في المقام الأول. ومهما اكتسبت من المعرفة من الإعلانات فإنها بالكاد يمكن أن تكون سذاجة قابلة للتعميم.

عند النظر إلى هذا العالم ككل نجد أنه عالم خال من السحر مضعف للمعنويات، مكيَّف على أفضل وجه ليناسب بشراً حياتهم منتظمة حول الكفاح لزيادة دخلهم الشخصي. إلا أنه لذلك في بحث دائم عن فرص تجدد الشعور بالافتتان والحماس، وغالباً ما يكون مستعداً لمساواة نفسه

مع الاستجابة لأوهى الإشارات وأشدها انفلاتاً: ولا يقتصر ذلك على شباب توني بلير وحيويته وعزيمته وحسب، بل والحيوية السينمائية لارنولد شفارتزنيغر، أو الزخم المالي لسيلفيو برلوسكوني[52]. وإذا ما نظرنا بعين العطف إلى عالم السياسي الديمقراطي الحديث وجدنا ذلك العالم مُجهداً قاسياً، يتفحصه بشكل متواتر أغلبية المواطنين، وغالباً بتذمر ودائماً مع قليل من الشك. إنه عالم غادرته إلى حد بعيد الثقة والتوقير بل وحتى الولاء، وقلما يستمر فيه الإعجاب الشخصي طويلاً.

إذا كان هذا انتصار الديمقراطية فإنه نصر سوف يجده الكثيرون دائماً مخيباً للآمال. إنه نصر لا يحمل معه شيئاً من الألق الذي أضفاه بيركليس على الديمقراطية الأثينية. ولما يزيد عن القرنين اللذين سادت فيهما الديمقراطية، رآها بعضهم مجرد دجل، وحاملة اسم سرقته، وذريعة لحكم الشعب بشيء لا ريب بأنه مختلف. وما من أحد في أي مكان هذه الأيام يستطيع أن يرى أن الديمقراطية هي حكم الشعب. وليست هذه في حد ذاتها مناسبة للندم. فلو كانت حكم الشعب حقاً، كما حذر ماديسون وسييه، وروبسبيير وحتى بوناروتي، جميعهم من أنها لم تنتصر وإنما تفككت بدلاً من ذلك وصارت إلى فوضى لا يرجى معها أن تتقهقر. أما الدعوى الأقل طموحاً من ذلك في الدفاع عنها فتقوم على أنها بعيدة كل البعد عن الأسوأ الذي ينبغي أن نخشاه: وقوام الدفاع أنها تقدم لسكان العالم الذي نجد أنفسنا فيه الأساليب الأكثر أمناً والأقل إساءة للمرء والذي علينا العيش فيه مع إخوتنا المواطنين في دولنا. وتلكم الخدمة هي ما لم نتعلم بعد توفيرها بأي قدر يُطمأن إليه بأي وسيلة أخرى؛ ولا يمكن لأي امرئ أن ينكر بأي قدر من الإنصاف أهميتها المحورية إلا أن هذه قضية

تتصل بالفضائل العملية التي تتمتع بها الديمقراطية التمثيلية كشكل من الحكم. وهذا لا يظهر لياقة مشهودة في اختيارنا لكلمة الديمقراطية اسماً لهذا الشكل من الحكم.

وليكون ذلك الاسم مناسباً لا بد له من أن يعني أكثر من هذا. ولربما كان أدعى إلى الإثارة أن هذه الكلمة لا بد تعني أيضاً أن الديمقراطية التمثيلية لا يمكن أن تكون كما هي الآن منتهى ما يمكننا أن نأمل به. فلا بد أن هناك صلة ما بين الواقعة التاريخية ما يجعل الكلمة نفسها تعني أكثر من ذلك (أو تعني أمراً مختلفاً أشد الاختلاف عن مؤداها الراهن) واحتمال كون الطريقة التي نُحكم بها الآن يمكن تغييرها لتلائم تلك الكلمة بشكل أفضل أو على الأقل استعادة بعض الاتصال المبدع بها. وقد يصدق هذا أو لا يصدق. (ذلك أن الأمر يعتمد، بين أمور أخرى، على نهجنا في العمل سياسياً في المستقبل). فهناك نهجان متطرفان، على الأقل، ربما يمكن لديمقراطية اليوم أن تتغير في هذا الاتجاه. وأحد هذين النهجين يكمن في تدفق المعلومات ونسقها الجاري بين المواطنين، ودرجة تقييد الحكومات جميعها للمعلومات أو حجبها عن المحكومين. وعزلة الحكومات هو الطريق الأكثر مباشرة والتخريب الأعمق أيضاً الذي يصيب الادعاء بالديمقراطية[53]، وهو حذر أحياناً، لكنه أبداً لا يتفق تماماً والمعنى الحر في لشكل الحكم. فكلما ازدادت الحكومات سيطرة على نصيب إخوتها المواطنين من المعرفة تقلص حقها بامتلاك سلطة الحكم على أولئك المواطنين. وكلما ازدادت الحكومات حجباً للمعلومات عن إخوانها المواطنين أصبحوا أقل في المسؤولية من أولئك الذين يمنحونهم سلطتهم. ولسوف تكون الديمقراطية التمثيلية الحديثة مضطرة لتستحق هذا الاسم

أن تحدث في ذاتها تغييراً جذرياً في هذا المجال. ولسوف يكون النضال من أجل هذا التحول يقيناً شاقاً لأن المصالح التي تعترضه ضخمة وفي مواقع جيدة تُمكن من عرقلته. إلا أن القضية ضد تحولها هذا باتت الآن مجرد قضية استنساب وحسب. فما عاد هناك بوسع الضغوط المبتكرة القوية أن تصمد لتتحدى الرأي بأن هذا ببساطة النهج السليم إلى تبديلها.

والنهج الثاني الذي ربما اتجه إليه طريقنا الراهن في الحكم أكثر بصفته الديمقراطية يجد نفسه في الوضع الراهن في ظروف مختلفة جداً. وهذا نهج بسيط كالأول، إنما من الجلي أنه ليس دونه قوة. وكانت الديمقراطية قد فازت، من حيث هي كلمة، في هذه المباراة العالمية لتوصيف حكم مشروع اعتماداً إلى حد بعيد على مذهب بوناروتي الإنيوي، التفكير عبر الفهم الذاتي والتزكية من الاقتصاد الرأسمالي. ولكن انتصاره كان يعني لبوناروتي ذاته، في هذه الحلة عملاً فريداً من أعمال السرقة. ولما كان لم يحظ إلا بالقليل من استيعاب الأساس الذي نما عليه ذلك الاقتصاد في أيامه، ولم يكن له معرفة مسبقة بالعالم المختلف جداً الذي أقامه، فإن تقويمه لم يكن ليحمل إلا القليل من الوزن. أما ما زال يحتفظ بمعظم قوته الأصلية فهو التصور البسيط بأنه ليس بوسع جماعة حاكمة أن تجابه بعضها بعضاً في أوضاع يسودها حال من عدم المساواة، حيث سيطرت القلة على الكثرة في الماضي كما تسيطر الآن وسوف تسيطر بعد كل خيار أو عمل حكومي. ولقد ظلت الاقتصاديات الرأسمالية طوال ما يزيد عن القرن تلقى ضغوطاً سياسية شديدة من أحزاب سياسية جماهيرية حسنة التنظيم، تمثل ملايين المواطنين لتقليص هذه التفاوتات وجعل المواطنين جميعهم في وضع أقرب إلى المساواة السياسية. ولقد تلاشت هذه الضغوط على الأقل

حالياً إلى حد بعيد. لكن اختفاءها لا يأتي بما يخفف من خلل الهوة بين معنى الديمقراطية ككلمة وجوهر الديمقراطية التمثيلية المعاصرة في العمل. وهذه الفجوة تبدو في الوقت الراهن غير قابلة للتجاوز حتى من حيث المبدأ. وقد يمكن لها أن تتسع إنما إذا أمكن لنا أن نستوعب الاقتصاد جيداً بما يسمح بفرض بعض السيطرة الحقيقية عليه، وهذه فكرة قد لا تكون حتى معقولة، وانجازاً يبدو بالتأكيد من الناحية العملية بعيداً عن متناولنا.

وإذاً فقد فازت الديمقراطية، في الوقت الراهن، باحتكارها العالمي تقريباً كأساس للحكم المشروع في وضع يناقض إلى حد بعيد دعاواها. وتظل بشكل صاخب مخالفة للعديد من أشد مظاهر أساليب الحكم القائمة تسلطاً. وما زالت تتصادم بانتظام وبصورة جذرية ومنطق التنظيم الاقتصادي الصارم في حدوده. لكن النصر الذي أحرزته ليس مجرد وهم. إنها تصطدم مع الجميع من حيث كونها سلطة مستقلة. وبمالها من حق خاص، وجاذبية تفوق أياً منهما دفئاً. ولئن تكن أقل قوة الآن من أي منهما (وهي بالتأكيد أقل سلطة من منطق التنظيم الاقتصادي) ولكنها ما تزال تفرض تحدياً دائماً على كل منهما. وبوسعكم أن تروا بصورة تستفز المشاعر ولكن ليس بالضرورة بصورة مضللة، العلاقات بين الثلاثة كحرب طويلة للفوز بمكانة، والجبهات فيها أبداً تحت الضغط وليس بوسع امرئ التنبؤ أين ستجري بالضبط ولو بعد بضع سنوات مستقبلاً[54].

وخلف (أو تحت) حرب المواقع هذه يجري كفاح آخر أقدم عهداً وفيه بالكاد ترد الديمقراطية حتى في الثغرة. وما زالت عناصر الحكم الرئيسة هذه بين البشر ترد في الوحدات السياسية المستقلة كل على حدة في الدولة القومية. فلقد فازت الديمقراطية بما يقارب الاحتكار العالمي من حيث

أنها الرد على قضية كيف ينبغي أن يكون حكم الدولة القومية. وقد جرى تدبير الكثير سوى ذلك إن بالتعاون وإن بالخصام، بين مجموعات من الدول القومية في العدد الذي لا حصر له من الساحات التي أنشئت لهذا الغرض. ولكن مدى التكيف ما زال محكوماً للدول بمفردها (ودعمها ما يزال متروكاً لها بصورة غامرة).

يأمل الكثيرون (بل حتى أن قلة منهم يعتقدون)[55] من الديمقراطية أن تتمكن بل وأن تكتسب اسماً جيداً لأساس مختلف لكل من التكيف والدعم. ولا ريب بأن للديمقراطية مكانة كونية لتحديد شروط الحكم المشروع، سوى أنها ستتولى بذاتها أيضاً فرض هذه الشروط، فرادى وجملة، على مدى الكرة الأرضية كلها. وفي هذه الرؤية تصبح الديمقراطية عالمية ليس من حيث الدعوى أو التوق، وإنما في الواقعة البسيطة. ديموس، شعب، واحد، سكان الكرة الأرضية لن يقتصر على مجرد المطالبة بسلطة سياسية مشتركة عبر تلك الكرة الأرضية بل حرفياً حكمها معاً. وذلكم توق طبيعي (وله تاريخ طويل ما قبل الميلاد وبعده)[56] إنه يعكس مشاعر قوية حميدة. بيد أن هذا نهج في التفكير قديم أنهكه التداول على مر التاريخ أشد الإنهاك.

إنه نهج يتجاهل الصلة المباشرة بين الحكم [بين متنازعين] والفرض بالإكراه في تعريف الدولة. إنها تبدد الفكر (أو تنسى مؤقتاً) فجوة السلطة الشاسعة الواسعة والهوة في الثروة بين مختلف سكان العالم. وهذه لا تنحي جانباً مجرد انتصار نظام الأنوية وحسب، وإنما العوامل التي مكنتّه من الفوز أيضاً. إنها تضفي العاطفية على العقل الذي تحكم به الديمقراطية حتى في كل دولة قومية. وهذه تكاد من حيث هي توقع في شأن مستقبل

الإنسان لا تزيد عن كونها عبثاً. إلا أنها تأتي برأي أساسي صائب تماماً. وآية ذلك أن الديمقراطية قد توفر أو لا توفر وصفة مبررة أو يعتد بها في تنظيم الخيار السياسي وإنفاذه في بلد من البلدان. ولكنها لا تملك قطعاً أن تأمل بأن تأتي، بمجرد أن تفعل ذلك، في الوقت ذاته بوصفة مغرية أو واقعية لتنظيم العلاقات السياسية أو الاقتصادية بين ذلك البلد وسواه. فما لم نحرز تقدماً ملفتاً في تعيين وتنفيذ هكذا وصفة في بلدنا عينه وفي سبيله فسوف يكون ثمة بعض الخطر من أن نفشل في إيجاد علاج للفجوة التاريخية التي تفصل بين مختلف سكان العالم. ولربما كان لنا، إن أتيح لنا ما يكفي من المجال والزمن، أن نجد هكذا علاج وليس في فلسفة الأخلاق أو علم اقتصاد الرفاه، بل حتى في التنظيم الاقتصادي والممارسة السياسية. فإن توافر ذلك كان الجلي الواضح أننا لسنا نتقدم نحو هذا، فإلى أن يكون لنا ذلك يجدر بنا على الأقل أن نتوقع استمرار دفع الثمن عن قصور بمثل هذا الحجم.

الهوامش

هوامش المقدمة

1- تعد حركة نقل الكلمات من لغة بحروف لغة أخرى والترجمة بين لغات ومجتمعات العالم جزءاً أصيلاً من تاريخ العالم الفكري والسياسي الذي ينبغي ملاحقته بقدر من العناية. وإلى أن نعلم لماذا حدث وكيف، لن يكون لنا أن نأمل بفهم إحدى الملامح الأساسية في السياسة الحديثة (أو ربما مجرد فهم السياسة الحديثة؟) وإذا شئت دراسة مقارنة تبعث على التفكير وتهتم بمفاهيم الحرية وتطبيقاتها العملية فعليك بكتاب Robert H. Taylor (ed), The Idea of Freedom in Asia and Africa (Stanford: Stanford University Press, 2002) وخاصة تحليل Sudipta Kaviraj's الفذ لتجربة الهند. وكانت المحاولة الأشد طموحاً لتقويم أهمية أثرها في حالة الصين البارزة (وهي بين حضارات العالم الأقدم والأكثر سكاناً واستقلالاً وتحدياً، والمعولمة بجدارة ووفق شروطها قبل زمن طويل) هي التي قام بها على مدى الأعوام الثلاثين الماضية Thomas A. Metzger (انظر إذا تيسر لك كتابهThe Western Concept of Civil Society وفيما يتصل بتاريخ الصين انظر Sudipta Kaviraj & Sunil Khilnani (eds), Civil Society: History and Possibilities (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 31 - 204. وبين الدراسات الكلاسيكية في هذه الرحلة، انظر Hao Chang, 1907-Liang Ch'I-Chao and Intellectual Transition in China 1890 Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971) and Benjamin) Schwartz, In Search of Wealth and Power. Yen Fu and the West (New York: Harper, 1964 وفي موضوع اليابان، انظر الفصول التي وضعها

Kenneth B. Pyle (on 'Meiji Conservatism'), Peter Duus & Irwin Scheiner (حول الاشتراكية والليبرالية والماركسية)، و Andrew E. Barshay (on `Postwar Social and political Thought 1945- 1990') in Bob Tadashi Wakabayashi (ed), Modern Japanese Thought (Cambridge: Cambridge University Press, 1998 وخاصة الصفحات 122 - 25، 297 - 98 و326 - 27 وحول موضوع انتقال الكلمات إلى العربية، انظر، مثلاً، في Andrew Barshay, <Imagining Democracy in Postwar Japan: Reflections on Maruyama Masao and Modernism', Journal of Japanese Studies, 18, 1992; Nobutaka Ike, The Beginnings of Political Democracy in Japan (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1950 وفكرة الحرية خصوصاً (عند جمال عبد الناصر)؛ أو، في السنغال، الدراسة الممتازة Frederick Schaffers exemplary Democracy in Translation: Understanding Politics in an Unfamiliar Culture (Ithaca: Cornell University Press, 1998.

2- من الأهمية بمكان إبراز كيف غدا هذا مؤخراً رأياً محكماً. وحتى الآن يعني الحجم النسبي لسكان الصين أن الوزن الموازي لأعداء الهند يجعلها بوضوح صادقة. وكان الافتراض بأن المرجح أن تظل الهند، حتى قبل خمس وعشرين سنة، ديمقراطية مثل هولندا، يبدو (وربما كان) دون كيشوتية.

هوامش الفصل الأول

1- بما أننا أصبحنا الآن نعني بهذا أموراً مختلفة، وبما أنهُ هناك الكثير مما نجهله من أمور الماضي فليس بوسعك القول أن الديمقراطية بذلك المعنى قد بدأت، أو حتى بأي معنى مثير للاهتمام حين توافر المجال لذلك.

openkanal.com

2- شخص ما يكسب عيشه بكتابة الخطب أو تعليم الآخرين هذه الحرفة. وقد عرضت أثينا عن هذه الأدوار الثلاثة يومذاك أو بعد ذلك، أمثلة بارزة، شخصيات فذة ما تزال تطل مخيمة على تاريخ الحضارة الغربية كلها: اسخيلوس، سفوكليس، يوروبيديس، أفلاطون، أرسطو، ديموستينيس. وكان بعض تلك الشخصيات أصدقاء أكثر منهم أعداء للديمقراطية. ولكن حتى هؤلاء لم يجشموا أنفسهم العناء، أو رؤية المناسبة، لإطراء النظام السياسي الذي تأخذ به أثينا أو نهجها في الحياة بذات القدر من الهمة أو الاسترسال في أي من الكتب التي بلغتنا. لكن ثمة واحدٌ من هؤلاء تكلف أن يمضي في الخط المعاكس.

3- Thucydides, History of the Peloponnesian War Books I & II, tr Charles Forster Smith (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1928), BkI, xxii, 1, pp 38-39

لبحث الجدة والحذر في نهج ثوسيديدس عند هذه النقطة، انظر Simon Hornblower, A Commentary on Thucydides, Vol 1 (Clarendon Press: Oxford, 1997), 59- 61 [للقارئ أن يرجع إلى الترجمة العربية للحروب البلوبونيزية التي قام بها دينا الملاح وعمرو الملاح، نشر المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1424هـ، 2003م. المترجم]

4- Thucydides, History, I, xxii, 4, pp - 41 يزعم ثوسيديدس أنه وضع كتابه ليكون مرجعاً لكل العصور، ولم يقصد به أن تقتصر فائدته على اجتذاب الإعجاب بفنه في اللحظة

(Hornblower, Commentary, 61- 62).

5- Josiah Ober, Mass and Elite in Democratic Athens (Princeton: Princeton University Press, 1989); Harvey Yunis, Taming Democracy: Models of Rhetoric in Classical Athens (Ithaca: Cornell University Press, 1996 إنه لم يكن يمتلك سلطة بسبب من قيامه بوضع

الخطب وحسب (انظر cf M.I. Finley, Politics in the Ancient World (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); Finley, `Athenian Demagogues', Past and Present, 21, 1962, 3 - 24) إلا أن الخطب كانت ضرورية لشحن قدرته على الاحتفاظ بالسلطة. وتنحصر المراجع الرئيسة التي تخبر بمسيرة بيركليس في تاريخ ثوسيديدس وتواريخ بلوتارك. وإذا شاء القارئ مرجعاً مختصراً ممتازاً فعليه بالمقال الذي وضعه

David Lewis, Encyclopedia Britannica, 15th ed, 1974.

6- Thucydides, History, II, lxv, 9, pp 376 – 77: Athens «أصبحت [أثينا] في حالة هي الديمقراطية اسماً، إنما حاكمها فعلاً الرجل الأول فيها». انظر Hornblower, Commentary, 346, and for critical assessment of the claim, 344 -47

7- دُفنوا حيث سقطوا، أي في ساحة المعركة، حيث وقفت أثينا لوحدها، وأنقذت بلاد الإغريق من القوات الجرارة في أول غزو فارسي في العام 490 ق.م

8- في موضوع خطبة بيركليس، انظر: Thucydides, History, II,vxxx – xlvi, pp 318- 41 وحول دلالة خطبة الدفن كاحتفال عام واستخدامها المقصود في تعريف أثينا باعتبارها مجتمعاً سياسياً، سواء لذاتها أم للآخرين، انظر Nicole Loraux's impressive The Invention of Athens, tr Alan Sheridan (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986

9- Thucydides, History, II, xxxviii, 1, pp 322 - 23

10- Thucydides, History, 11, xxxvii, 1- 2، pp 322– 23 الترجمة موضع جدل، انظر Hornblower, Commentary, 298-99

11- Thucydides, History, 11, xli, 1, pp 330 - 31 بكلمة، إذاً، أقول أن مدينتنا هي، ككل، مدرسة (Paideusin) هيلاس [بلاد الإغريق]. يورد Hornblower

8 -307 ،Commentary) مناقشة عميقة لما أراد ثوسيديدس لبيركليس أن يقوله، ويطري الترجمة باعتبارها «درساً حياً».

12- Thucydides, History, II, xl, 2, pp 328 – 29. Hornblower, Commentary, 305 - 6 & 77 - 78 ناقلاً عن L.B. Carter, The Quiet Athenian (Oxford: Clarendon Press, 1985), 45 لاحظ التوازن بين عناية الجمهور الملتزم ومستويات الاحترام المتبادل والتهذيب اللذين يشدد عليهما بيركليس.

13- كما يعرض كتاب Loroux على نحو ممتاز.

14- كان Metics جماعة الغرباء المقيمين.

15- من أجل عرض للنقد الفكري الذي أثارته تجربة أثينا في الحكم الديمقراطي انظر Josiah Ober, Political Dissent i . n Democratic Athens: Intellectual Critics of Popular Rule (Princeton: Princeton University Press, 1998

16- Pseudo-Xenophon, The Constitution of Athens, tr G. Bowersock ((Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968)) لا ريب بأن السبب الأساس في استمرار دعوته، كما يقول موجنس هانسن The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes (Oxford: Blackwell, 1991)، لأنه هكذا يبدو انظر A.W. Gomme, <The Old Oligarch>, in More Essays in Greek History and Literature (Oxford: Basil Blackwell, 1962), 38 - 69

17- قارن مع الصيغة التي يكررها: «لست أمدح Pseudo - Xenophon, I, 1, pp 474 - 75; III, 1, pp 498 - 99 etc

18- Pseudo-Xenophon, I, 4 , pp 476 - 7/ 7

obeikandl.com

-19 Pseudo - Xenophon, I, 2, pp 474 - 75

-20 Pseudo-Xenophon, I, 4, pp 476 - 77

-21 Pseudo-Xenophon, I, 1, pp 4 7/4 - 7/5

«شاؤوا عند اختيارهم أن يجعلوا أسوأ الناس يتقدمون على الأخيار ولذلك فإني لا أحسن الظن بدستورهم. ولكن لما كانوا قد عزموا على اعتماده فأجدني مشيراً كيف أجادوا في حفظ دستورهم وأنجزوا تلك الأمور التي ينتقدهم عليها الإغريق».

-22 Pseudo-Xenophon, I, 2, pp 474- 75

-23 Pseudo-Xenophon, 1, 5, pp 47/ 6 - 77 تعني حرفياً الأفضل.

-24 Pseudo-Xenophon, I, 5, pp 476 - 77

-25 Pseudo-Xenophon, 1, 6 - 8, pp 478 - 79

-26 Pseudo-Xenophon, 1, 3, pp 476 - 77

-27 Pseudo-Xenophon, 1, 7, pp 478 - 79

-28 قارن John Dunn, The Cunning of Unreason: Making Sense of (Politics (London: HarperCollins/New York: Basic Books, 2000

-29 قارن وضع «Spin» في تقويم المزايا السياسية وقصور حكومة بلير.

-30 قارن، اعتماداً على أمثلة منفرة حديثة، مهمة التقاط الوقائع السياسية لدى أفغانستان الطالبان وشمال كورية جونغ إيل، وعراق صدام حسين.

-31 قارن A.H.M. Jones, Athenian Democracy (Oxford: Basil Blackwell, 1957); M.I. Finley, Democracy Ancient and Modern, 2nd ed (London: The Hogarth Press, 1985) & Politics in the Ancient

obeikandl.com

World (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); Hansen, The Athenian Democracy; Robin Osborne, 'Athenian Democracy: something to celebrate?', Dialogos, 1, 1994, 48 -58; 'The Demos and its Divisions in classical Athens', Oswyn Murray & S.R.F. Price (eds), The Greek City (Oxford: Clarendon Press, 1990), 265 - 93; 'Ritual, finance, politics: an account of Athenian democracy', R. Osborne & S. Hornblower (eds), Ritual, Finance, Politics: Athenian Democratic Accounts presented to David Lewis (Oxford: Clarendon Press, 1994),1– 21

32- لا يأخذون هذه الحقائق على أنها غير حقيقية (يلغونها بطريقة ما)، ومع ذلك يعدونها غير ذات تأثير. ويحظرون اطلاعنا عليها، من عدة وجوه ولأسباب عديدة.

33- قارن الصور الكلاسيكية الثلاث: H.L.A. Hart, The Concept of Law (Oxford: Clarendon Press, 1961); Ronald Dworkin, Law's Empire (London: Fontana, 1986); Michel Foucault, Power (London: Allen .(Lane Penguin Press, 2001

34- Josiah Ober, Political Dissent in Democratic Athens

35- قارن استجابات أوروبة الغربية وأمريكا الشمالية وتعليق العسكريين الانتخابات في الجزائر في العام 1991، والنتائج الفظيعة التي نجمت عن ذلك التعليق.

36- Hansen, Athenian Democracy, 29 - 32; Simon Hornblower, `Creation and Development of Democratic Institutions in Ancient Greece', J. Dunn (ed), Democracy: The Unfinished Journey Press, 1992), 1 -16. (Oxford: Oxford University

37-كان الأكثر ثراء (وهم ذكور دائماً) وحدهم الذين ظلوا يتمتعون، طوال قرن من الزمن تقريباً، بالجدارة لاحتلال هكذا منصب.

38- Hansen, Athenian Democracy, 29 - 32. G.E.M. de Sainte Croix, The Class Struggle in the Greek World (London: Duckworth, 1981).

يعد أكثر المحاولات طموحاً في العصر الحديث للنظر إلى التجربة الأثينية من منظور تاريخ العالم الإغريقي ككل؛ ولكنه لا يعرض تقويماً منهجياً لأهداف صولون أو إنجازاته.

39- أفلاطون، ميكافيللي، جيمس هارينجتون، وروسو، جيمس ماديسون، جيريمي بنتام، وحتى لينين، وذلك كما تبين من قبيل التناقض.

40- كان أصحاب التشريعات /المشرعون جميعهم رجالاً قارن، وفقاً لأفلاطون (الذي نسب، ملاطفاً، مراثي بيركليس إلى عشيقته اسبازيا)، كتاب المراثي الحقيقيين (Plato, Menexenus, tr R.G. Bury (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1929), 329 - 81, 336 - 39,380 - 81).

41- بقدر ما نعلم الآن. ولكن قارن حجة Hansen, Athenian Democracy,. 69 -70

42- Herodotus, History, tr A.D. Godley (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1922)، V, 66, 2, pp 72 - 73; Hansen, 33 - 34

43- Thucydides, History, II, xxxvi, 1 -2, pp 320 - 21; Loraux, Invention of Athens

44- Thucydides, History, I, ii, 3 - 6, pp 4 -7

45- Hansen, Athenian Democracy, 92 - 93، يعرض كتاب هانسن الفذ أفضل رواية معاصرة حول نهج مؤسسات الدولة الديمقراطية في عملها.

obeikandl.com

46- Hansen, Athenian Democracy, 90 –94

47- Hansen, Athenian Democracy, 94

48- ربما يكون الحال قد تغير في القرن الرابع قبل الميلاد، على الأقل لبعضهم، لأن مؤسسة misthos، حيث لم يكن الأجر اليومي يدفع للمحلف في المحاكم الشعبية وحسب وإنما لحضور الجمعية العامة أيضاً. وكان أعضاء المجلس بالنتيجة يخدمون على مدى العام كله، يحتاجون دوماً لتسدد الدولة ثمن وجبات الطعام من النفقات العامة. وكانت مؤسسة misthos موضع اشمئزاز نقاد الديمقراطية بسبب ما أصاب التكوين الاجتماعي في مؤسساتها الرئيسة من خشونة، إذ قدمت بذلك الدوافع للمشاركة السياسية بحوافز مادية مبتذلة، وبتغيير الميزان السياسي الطبيعي للنظام الديمقراطي وهذه بالضبط النتائج التي اجتذبت الأغلبية من المواطنين الذين اختاروا هذا النهج.

49- Hansen, Athenian Democracy, chapter 6

50- Hansen, Athenian Democracy, chapter 10

51- قد يكون خالط الأمر، في بعض الوحدات الأصغر، شيء من الإكراه (Hansen, Athenian Democracy, 249)، إذ غالباً ما يكون هكذا الحال في الوحدات السياسية الصغيرة اليوم.

52- ما كان هذا منصباً يمكن للشخص ذاته احتلاله مرتين في أي سنة من السنين Hansen, Athenian Democracy، 250، وربما أبداً.

53- Plutarch, Lives, Vol 2, tr Bernadotte Perrin (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1916); Pericles, 32, pp 92 - 95; 35, p 103; Thucydides, History, II. lxv, 3 - 5, pp 374 - 75

54- لئن استخدم المؤرخون المعاصرون هذا الاصطلاح أحياناً في وصف جوانب

من السياسة الأثينية، فإنه لم يكن لدى الأثينيين ما يشبه الحزب السياسي بالمعنى الحديث.

55- انظر خصوصاً: Finley, Politics in the Ancient World & W Robert Connor, The New Politicians of Fifth-Century Athens (Princeton: Princeton University Press, 1971 ولنا بالتأكيد أن نفترض، كما افترض أرقى مؤرخي أثينا كافة دوماً، أن عمل التنسيق السياسي والإقناع، والمكافأة والتهديد، الشاق كان يجري طوال الوقت.

56- يعتمد على الرقيق ويستبعد النساء وصريح التعصب لجماعته الإثنية. وما من أحد بات يدافع عن هذه الحدود صراحة.

57- يظل هذا في حالة أفلاطون رأياً منحازاً. فقد كانت له صلاته الشخصية والأسرية برجال حاولوا تخريب الوضع؛ وما من أحد فاته أن يلاحظ أنه يعتبر جوانب عديدة من الأمر مدعاة للاشمئزاز. أما ما يجعلنا نظل نقبل على قراءة أعماله اليوم فهو أنه أحاط ببعض مظاهر الأمر إحاطة ممتازة وما زال لنا عوناً في استيعابها أيضاً، إن شئنا الفهم.

58- Aristotle, Politics, tr H. Rackham (Cambridge، Mass.: Harvard University Press, 1932); The Athenian Constitution, tr H. Rackham (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1935

59- George Grote, A History of Greece from the Earliest Period to the Generation Contemporary with Alexander the Great (London, 1846 -56 ولمعالجة السياق التاريخي الأطول. انظر: Jennifer Tolbert Roberts, Athens on Trial: The Antidemocratic Tradition in Western Thought (Princeton: Princeton University Press, 1994)).

60- ما هي الكلمات التي نسعى إليها عندما نجهد لإثبات أنفسنا فكرياً وسياسياً

في مواجهة أضخم صدمة في التاريخ الحديث؟ قارن العناوين الفرعية المطولة التي اختارها Ian Kershaw لدراسته الضخمة لتأثير هتلر: Hitler. A Life, Vol 1 Hubris; Vol 2 Nemesis (London: Allen Lane, 1998 & 2000).

61- قارن: Cynthia Farrar, The Origins of Democratic Thinking Cambridge: Cambridge University Press, 1988

62- Thomas Hobbes, Hobbes>s Thucydides, ed Richard Schlatter (New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1975

63- Pseudo - Xenophon, I, 5، pp 476 -77

64- القول الأصح قتل المحلفين لولا أن هذه ستبدو عبارة غريبة جداً في الإنكليزية الحديثة يصعب استخدامها دون شرحها في الوقت ذاته. وكان، المحلفون في نظام المحاكم الجماهيرية في أثينا من أقوى أدوات ديمقراطيتها في العمل. فعندما صوت المحلفون إلى جانب موت سقراط كانوا بذلك قد قاموا بحسم قرارهم السياسي كما كان شأنهم حين صوتوا في الجمعية العامة بالهجوم الوحشي على متيلينة، أو يعيدون التصويت، بعد بضع ساعات لتعديله. انظر Thucydides, History, III، xxxvi، i ــ 87 - 54 ،pp ،4 ،xlix

65- Plato, Crito, tr H.N. Fowler (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1914), 150 -91

66- Plato, Apology, tr H.N. Fowler (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1914), 68 - 145

67- مهما تكن مغازلاته الشخصية لمتقلدي ذلك الدور :.Cambridge, Mass Harvard University Press, 1929), Seventh Letter, 476 -565

68- أما ما هي الاستنتاجات العملية التي ينبغي استخلاصها من هذا (أو

حتى ما هي الاستنتاجات العملية التي مضى أفلاطون إلى استخلاصها من ذلك) فتظل بعيدة عن الوضوح ـ بعيدة عن الواضح الجلي بما يكفي لتوافر العدة الفكرية الرئيسة لمدرسة في الفكر السياسي برمتها، شبكة المحاسيب Clientela الذين تحدث عنهم ليوشتراوس، وهم عنصر هام في السياسة الأمريكية (وبالآتي في العالم) على مدى العقود الثلاثة الأخيرة: Ann Norton, Leo Strauss and the Politics of American Empire (New (Haven: Yale University Press, 2004

69- Thomas Hobbes, De Cive (1642) & Leviathan 1651.

70- Plato, The Republic, tr Paul Shorey, 2 vols (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1930 - 35), 559D - 562, Vol 2, 295 -303

71- Republic, 561D, 302 -03

72- Republic, 561D, 302 -03

73- Republic, 561C E, 300 - 03

74- Republic, 562B - C, 304 - 05

75- Republic, 562C, 304 - 05

76- Republic, 562D-563 D, 304 -11

77- Republic, 563D, 310 -11

78- Republic, 564A, 312 - 13

79- Republic, 564A, 312 - 13, 566D - 580C, 322 - 69

80- يعتور كتابات أفلاطون السياسية المتأخرة، The Laws and The Politicos or Statesman) نقص عندما يتحدث عن الديمقراطية ويترك أثراً أقل من ذلك كثيراً على الإدراك أو الرأي السياسي الآتي.

obeikandl.com

-81 Aristotle, Politics, 1279b, II19- 20, pp 208 - 09

-82 Aristotle, Politics, 1279a, II3$_{73}$9, pp 206 - 07

-83 Aristotle, Politics, 1279a,I 18, 1279b، 110, 204 - 07

-84 قارن، للفائدة: Martha C. Nussbaum, The Fragility of Goodness (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), Pt 3, 235- 394

-85 Oxford). :Cf David Bostock, Aristotle's Ethical Theory (Oxford University Press, 2001

-86 قارن صورة هيغل الخلابة في Political Work of Art)، in The Philosophy of History, Pt II, chapter 3, tr J. Sibree (New York: Dover, 1956), 250 -76. E.M. Butler, The Tyranny of Greece over Germany (Cambridge: Cambridge University Press, 1935)). وقارن الاكتشافات حول دولة المدينة، بوليس، الإغريقية ذاتها في الدراسة المشتركة الضخمة والتي قام عليها موجنس هانسن وتناولت شكل المدينة ـ الدولة على مدى الزمان والمكان: Historic, 52 (2003), 257 -82

-87 قارن Origins of Democratic Thinking Politics in the Ancient World with Farrar،

-88 قارن، مثلاً: Quentin Skinner, Visions of Politics (Cambridge: Cambridge University Press، 2002)، Vol 1, chapters 8 -10

-89 قارن Dunn, The Cunning of Unreason

-90 قارن: John Dunn, Western Political Theory in the Face of the Future 2nd ed (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), chapter 1

obeikandi.com

91- قارن Neil Harding, (The Marxist - Leninist Detour)، in Dunn (ed), Democracy: The Unfinished Journey (Oxford: Oxford University Press, 1992), 155 - 87

92-حول مصير سان بوشمن (محيط المحيط) انظر: Leonard Thompson, Survival in Two Worlds: Moshoeshoe of Lesotho (Oxford: Clarendon Press, 1975), chapter 1, esp 13 & 19, or C.W. de Kiewiet, A History of South Africa: Social and Economic (Oxford: Oxford University Press, 1957), chapter 1, 19-20 للاطلاع على النوير كما كان يحلو للانثروبولوجيين البريطانيين التفكير في شأنهم. انظر E.E. Evans – Pritchard, The Nuer (Oxford: Clarendon Press, 1940). For their more recent fate see Douglas H. Johnson, The Root Causes of Sudan's Civil Wars (London: James Currey & Bloomington: Indiana University Press, 2004

93- أحد أشد المحاولات شجاعة كتاب Mark Elvin, The Pattern of the Chinese Past (Stanford: Stanford University Press, 1972). انظر أيضاً G.E.R. Lloyd & N. Sivin, The Way and the Word (New Haven: Yale University Press, 2002) وكذلك العرض الذي يحبس الأنفاس Jared Diamond, Guns, Germs and Steel (London: Jonathan Cape, 1997), chapter 16, (How China became Chinese), 322 - 33.

94- يذهب موجنس هانسن في (The Athenian Democracy) مذهباً قريباً من هذا في أمر أثينا في القرن الرابع، إنما كنتيجة سياسية، وليس قطعاً كدلالة لغوية لكلمة demokratia ذاتها.

95- انظر على الخصوص Fergus Millar, The Crowd in Rome in the Late Republic (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998) & The Roman Republic in Political Thought (Hanover: University Press of New England, 2002)

openkandil.com

وهي دراسة استثنائية من حيث إلقاؤها الأضواء على تطور الفكر السياسي الروماني وتأثيره التاريخي.

96- انظر Ronald Syme, The Roman Revolution (Oxford: Clarendon Press, 1939), or Christian Meier, Caesar, tr David McLintock). (London: Fontana, 1996

97- لئن كانت نصيحة [الشاعر الروماني] فيرجيل الصلبة Tu regere imperio populos, Romane, memento تذكر، أيها الروماني، أنه حق لك أن تحكم الشعوب في إمبراطورية (Vergil, Aeneid, VI, 851)

98- جورج بوكوك هو مؤرخ هذا الدوران اللانهائي في الرجوع. انظر، خصوصاً، J.G.A. Pocock, The Machiavellian Moment (Princeton: Princeton University Press, 1975)

وكتابه العمدة الأخير حول كتاب ادوارد حبيبون تحفة القرن الثامن عشر، The Decline and Fall of the Roman Empire: J.G.A. Pocock, Barbarism and Religion, thus far Vols 1 -3 وقد صدر منه حتى الآن ثلاثة مجلدات

(Cambridge: Cambridge University Press, 1999- 2003)

99- Millar, The Roman Republic in Political Thought

100- Millar, The Roman Republic, 48- 49

101- Millar, The Roman Republic, 23 - 36; F.W. Walbank, Polybius (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972); Kurt von Fritz, The Mixed Constitution in Antiquity (New York: Columbia University Press, 1954); Claude Nicolet, 'Polybe et les institutions romaines', E. Gabba (ed), Polybe (Geneva, 1973), 209 – 58 وثمة

دراسة مثيرة للاهتمام تتناول مسلك بوليبيوس الذي يتسم بالتباس شديد في موضوع قوة الرومان العسكرية والثقافية، انظر: Craige B. Champion, Cultural

Polybius, The Histories, tr W.R. Paton, 6 vols (Cambridge, -102 Mass.: Harvard University Press, 1922 -27), XXXVIII, 22, Vol 6, 9 - 438: يروى أن سيبيو نظر والدموع تترقرق في عينيه إلى المدينة وهي تزول وقد نال منها الدمار وصارت تحتضر وهو ينتحب من أجل أعدائه. وبعد أن أمضى وقتاً مستغرقاً في أفكاره، أدرك عندئذٍ أن كل المدن والأمم وكل جاه، شأن البشر، لا بد أن تنتهي إلى زوال؛ وقد كان هذا المصير الذي انتهت إليه في يوم من الأيام طروادة القديمة، وكانت ذات ثراء ورخاء، كما كان مصير الإمبراطوريات القديمة، آشور، وميديا، وفارس، وهي أعظم ما كان في زمانها، ثم مقدونيا ذاتها، وألقها قريب العهد، وقال، إما قصداً أو لعل تلك الأبيات من الشعر قد أفلتت منه:

لسوف يأتي يوم تزول فيه طروادة المقدسة ويذبح بريام وقومه (هوميروس، الإلياذة، الجزء السادس، 448 - 9)

وعندما سأله بوليبيوس، وكان يتحدث معه بحرية، دونما حرج لأنه كان معلمه، ما الذي قصده بتلك الكلمات، ذكر له صراحة ودون أن يحاول إخفاء شيء عنه اسم بلده الذي كان يخشى عليه حين أخذ يتأمل في الأمور التي تتصل بالبشر. ولقد استمع بوليبيوس إليه وأورد ما سمع في تاريخه».

(لا ترد هذه النبذة سوى في Appian, Punica, 132 ومع ذلك يجدر بالقارئ أن يرجع أيضاً إلى Histories, XXXVIII، 21, 436 -37) ولكن والبانك يشكك في دلالة هذا النص البغيض (Polybius,.11 بيد أن القارئ يجد مناقشة متأنية للأسس التي يقوم عليها الشك في A.E. Astin, Scipio Aemilianus (Oxford: Clarendon Press, 1967), 282 - 87

-103 Aristotle, Politics, esp 1281b-1284a، 220 - 24 cf Polybius, Histories, VI, 10 - 18 , Vol 3, 292 - 311 في ما يخص هدفه المحوري انظر Histories, I, 5 - 6, Vol 1, 2 - 5: «فمن ذا الذي بلغت به التفاهة أو كان كسولاً فلم يود معرفة بأية وسيلة، وبأي نظام حكم أمكن للرومان أن يفلحوا في أقل من ثلاث وخمسين سنة في إخضاع العالم المأهول برمته لحكمهم .... وذلك أمر فريد في التاريخ؟» إن التقدير الجيد لمقدار ابتعاد مقولة الديمقراطية عن الطرح بأنها وصف واقعي لسياسة روما قد يكون مأخوذاً عن كتاب Andrew Lintott, The Constitution of the Roman Republic (Oxford: Oxford University Press, 1999) and Claude Nicolet, The World of the Citizen in Republican Rome, tr P.S. Falla (London: Batsford, 1980).

-104 Millar, Roman Republic, 170

-105 Hansen, The Athenian Democracy; compare Millar, Roman Republic, 166 -67; Polybius, Histories, VI, 13, Vol 3, 298 - 301 (حول مجلس الشيوخ والدبلوماسية).

-106 Polybius, Histories, VI, 57, 396 - 99 وخاصة (حين يحدث هذا سوف تستبدل الدولة اسمها بآخر له الوقع الأجس، أي الحرية والديمقراطية، إنما سوف تبدل من طبيعتها ليكون لها الأسوأ، أي حكم الغوغاء. ولكن ميلار يلح علينا، وبحجة قوية أن بوليبيوس كان يفكر في روما Roman Republic, 30, 35 -36.

-107 Polybius, Histories, VI, 57, 398 -99

-108 Polybius, Histories, VI, 10, 12 -14, 292 - 93

-109 Millar, Roman Republic, 55 - 58

-110 Coleman, History of Political Thought، 55 ثبت أنه كان ثمة طلب

قوي في ذروة الحضارة الإسلامية على الكثير من جوانب تفكير أرسطو. ولكن لم يكن في التنظيم السياسي في أي مجتمع إسلامي ما يفسح مناسبة تفرضها الضرورة لتناول بحثه. في أهمية السياسة: (Dimitri Gutas, Greek Thought, Arabic Culture: The Graeco Arabic Translation Movement in Baghdad and Early Abbasid Society (London: Routledge, 1998); Muhsin Mandi, Alfarabi and the Foundation of Islamic Political Philosophy (Chicago: University of Chicago Press, 2001); Muhsin Mandi, 'Avicenna', Encyclopedia Iranica, Vol 3 (London: Routledge, 1989), 66 -110; Richard Walzer, Greek into Arabic (Oxford: Bruno .'Cassirer, 1962), chapter 14, `Platonism in Islamic Philosophy

-111 Quentin Skinner, (The Italian City - Republics), in J. Dunn (ed), Hans Baron, The Crisis ;69-Democracy: The Unfinished Journey, 57 of the Early Italian Renaissance, revised ed (Princeton: Princeton University Press, 1966); Philip Jones, The Italian City State: From Signoria (Oxford: Clarendon Press, 1997). Commune to

-112 Millar, Roman Republic, 58 -59

-113 Millar, Roman Republic, 60 -61

-114 Millar, Roman Republic, 62 -63

-115 Andrew Bosch, Summari, index o epitome des admirables y nobilissims titols de honor de Cathalunya, Rossello I Cerdanya (1628), facsimile Barcelona 1974, cited by Xavier Gil, 'Republican Politics in Early Modern Spain: the Castilian and Catalano-Aragonese Traditions', in Martin Van Gelderen & Quentin Skinner (eds), Republicanism: A Shared European Heritage (Cambridge: .Cambridge University Press), Vol 1, 263- 88 at p 280

obeikandi.com

a ». Wyger R.E. Velema, «That a Republic is Better than -116 Monarchy

Anti-Monarchism in Early Modern Dutch Political Thought', in Skinner & Van Gelderen, Republicanism, Vol 1, 9 -25, esp 13 - 19; Martin Van Gelderen, 'Aristotelians, Monarchomachs: Sovereignty and respublica mixta in Dutch and German Political Thought, 1580 .-1650', Skinner & Van Gelderen, Republicanism, Vol 1, 195 -217

Vrye Politijke Stellingen en Consideration van Staat, 172 -73, -117 ed Wim Klever, Amsterdam 1974, cited by Martin Van Gelderen, `Aristotelians, Monarchomachs and Republics', Skinner & Van .Gelderen (eds), Republicanism, Vol 1, 195 -217, at 215 -16

Hans Erich Bodeker, ,Debating the respublica mixta: German and -118 Dutch Political Discourses around 1700', in Skinner & Van Gelderen (eds), Republicanism, Vol 1, 219 - 46, esp 222 - 28; Jonathan Scott, 'Classical Republicanism in Seventeenth - Century England and the Netherlands', in Skinner & Van Gelderen, Republicanism, Vol 1, 61 - 81 , esp 76 - 80; Warren Montag, Bodies, Masses, Power: Spinoza and his Contemporaries (London: Verso, 1999); Jonathan I. Israel, Radical Enlightenment: Philosophy and the Making of Modernity, 1650 - 1750 (Oxford: Oxford University Press, 2001); Hans Blom, Morality and Causality in Politics: the Rise of Materialism in Seventeenth- Century Dutch Political Thought (Utrecht: University of Utrecht Press, 1995

119- كان الأساس مناظرات Putney داخل الجيوش البرلمانية. A.S.P.

obeikandl.com

Woodhouse (ed), Puritanism and Liberty 2nd ed (London: J.M. Dent & Sons, 1950); David Wootton, 'The Levellers', in Dunn (ed), ,Democracy: The Unfinished Journey

120- Hobbes, Behemoth, or the Long Parliament, 2nd ed, E Toennies "(London: Frank Cass, 1969), 21

121- Hobbes, Behemoth, 26 - 44

122- Hobbes, Behemoth, 43; De Cive: the English Version, ed Howard (Warrender (Oxford: Clarendon Press, 1983

123- Cf Dunn, Western Political Theory in the Face of the Future, chapter 1

124- Blair Worden, Roundhead Reputations (London: Penguin, 2002 يعرض وُردن صورة حيوية حيث يبدو تولند في خضم المعركة 120-95، مبرزاً قبل كل شيء فورة الشباب وانتهازيته ودهاءه (p119) انظر كذلك: Sullivan, John Toland and the Deist Controversy (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982) and Chiara Giuntini, Panteismo e ideologia repubblicana: John Toland (1676 -1722) (Bologna: 11 Mulino, 1979); Blair Worden, `Republicanism and the Restoration 1660 -1683', in David Wootton (ed), Republicanism and Commercial Society 1649 -1776 (Stanford: Stanford University Press, 1994), .139 -93; and Israel, Radical Enlightenment

125- تلتقط الترجمة المعاصرة لكتاب Thomas Hobbes نكهة متانة أسلوب هوبز في الكتابة، وإن شابها شيء من عدم الدقة. وللاطلاع على رواية أكثر عناية بالتحليل وموثوقة من الناحية التاريخية، انظر Thomas Hobbes, On the

Citizen, ed Richard Tuck & tr Michael Silverthorne (Cambridge: Cambridge Univesity Press, 1998). ولمحورية التزام هوبز بالخطاب الكلاسيكي انظر Quentin Skinner, Reason and Rhetoric in Hobbes,s Philosophy (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

-126 Hobbes, Decive: the English rersion, x, ix, p136

-127 Benjamin Constant, Political Writings، ed Biancamaria Fontana 28–(Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 313

-128 Hobbes, De Cive: The English Version، chapter VII, 1, and 5 -7: pp 106 - 07, 109 - 10; Chapter XII, 8: pp 151 - 52 شدد ريتشارد تك على أهمية هذا الرأي في رؤية هوبز إلى السياسة منذ البداية: Richard Tuck, Philosophyand Government 1572 -1651 (Cambridge: Cambridge University Press, 1993, 310 -11).

-129 Hobbes, De Cive: The English Version, chapter VII, 1: pp 106 - 07

-130 C.V. Wedgwood, The Trial of Charles I (London: Fontana, 1964), 71

-131 The Correspondence of Thomas Hobbes, ed Noel Malcolm, 2 vols (Oxford: Clarendon Press, 1994) انظر خصوصاً ثمة صورة تستلفت النظر لكتابه وهو ينتشر بين الطبقة المثقفة في كتاب مالكوم:

Aspects of Hobbes (Oxford: Clarendon Press, 2002

الفصل 14. 545-457، إنما لم يصدر كتاب سيرة ينير مسيرته. أما السيرة المنتظرة فهي، نقول من جديد، تلك التي وضعها Noel Malcolm، وتعدها للطبع Clarendom Press.

openkandil.com

132- ثمة كتابان من كتب السير صدرا مؤخراً حول حياة اسبينوزا ويستلفتان الاهتمام، وهما السيرة التي وضعها

University). Steven Nadler, Spinoza A Life (Cambridge: Cambridge Press, 1999

Spinoza). Margaret Gullan-Whur, Within Reason: A Life of والآخر (London: Pimlico, 2000

والأشد طموحاً وتوسعاً في عرض تأثيره على الفكر والعاطفة الأوروبيين عموماً هو كتاب Israel الفذ:

Radical Enlightenment: Philosophy and the Making of Modernity (Oxford: Clarendon Press, 2000)

وهو أبداً مثير للاهتمام ولكنه ليس مقنعاً دائماً بصواب آرائه. قارن هذا، مثلاً، Aspects of وتأثير هوبز في الفصل الذي وضعه مالكوم في كتابه Hobbes

133- يورد كاتب سيرته جون اوبري قول هوبز في اسبينيوزا في كتابه Tractatus Theo logi co - Politicus «اسبر في أعماقه مقداراً فهو لا يجرؤ على الكتابة بوضوح شديد» انظر: John Aubrey, Brief Lives, ed Andrew Clark, 2 vols (Oxford: Clarendon Press, 1898), I, 357

134 - Nadler, Spinoza, 44

135 - Israel, Radical Enlightenment, 166

136 - Nadler, Spinoza, chapter 6, esp 127 -29

137- Nadler, Spinoza, 182 -83

138- Spinoza, Political Works, ed & tr A .G. Wernham (Oxford:

openkanal.com

(Clarendon Press, 1958) لتقويم مفيد للفكر السياسي لدى اسبينوزا، انظر على الخصوص، ومقدمة ورنهام؛ و،Malcolm Aspects of Hobbes, 40 - 52 وحول موضوع التأثير الهولندي على فكر اسبينوزا السياسي، انظر فضلاً عن كتاب:،Theo Verbeek Spinoza·s Theologico - Political Treatise Exploring The Will of God (Aldershot: Ashgate, 2003).

بحثه، The Intellectual Origins of Modern Democratic Republicanism, European Journal of Political Theory, 3 (2004), 7 - 36

Spinoza, Political Works (Tractatus), Chapter XI, 440 - 43 -139

Spinoza, Political Works (Tractatus), 316 -17 -140

Spinoza, Political Works (Tractatus Tbeologico - Politicus), -141 276 -78. Compare Hobbes, De Cive, VII, 1, 106 -7

Spinoza, Political Works (Tractatus Tbeologico-Politicus), 284 -142

Spinoza, Political Works (Tractatus Tbeologico-Politicus), 288 -143

Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus)، 376 -144

Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus), chapter X, 440: -145 ‘tertium et omnino absolutum imperium

ليس واضحاً ما هي القوة المقصودة بهذه الصيغة. فعند اسبينوزا كل سلطة هي بالضرورة مطلقة. وللملك الحق (ولا بد له من) الحكم في كل أمر حول كيف ينبغي للبشر أن يتصرفوا أو يحظر عليهم التصرف: Tractatus Politicus, IV 2, pp 300 - 01 وهو يبدو أحياناً أنه يريد القول أن الديمقراطية تختلف عن الملكية والأرستقراطية من حيث أنها لن تكون

مُحبِطة للمحكومين (أو أنها عاجزة عن الإحباط) انظر (Tractatus Politicus,VIII, 3, 4, 6 & 7, pp 370 -73): إذا كان هناك صحة للقول أن ثمة حكماً مطلقاً، فهو في الحقيقة بيد الجميع كلهم). أما في الواقع فالحكام الديمقراطيون قادرون شأنهم شأن سواهم من الارستقراطيين والملوك على إساءة تقدير مكمن مصالحهم أو أذواقهم في المستقبل) ولكن اسبينوزا لا يعرض في أي موضع أسباب إنكار هذا، وليس ثمة دليل على أنه آنس لديه أدنى الميل لإنكار هذا والحق أنه ليس هناك في الحكم الديمقراطي سوى Demos (الشعب) يحول دون الدولة وما تشاء. ولكن ليس ثمة ما يكفل أن يلتزم الشعب جانب المنطق أو صواب التقدير، ولا هو سيقدر بعد حين نتائج أفعاله؟ فهل لم ير اسبينوزا هذا؟ أم تراه أراد إنكار ذلك؟ إني لست أجد أننا نملك إجابات عن هذه التساؤلات.

Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus), 440, 442 -147

Atque bac ratione omnes manent ut antea in statu naturali aequales. -148
Spinoza, Political Writings (Tractatus Politicus), 135 - 36

Polybius, Histories, VI, 57, 398 -99. Nadler, Spinoza: A Life, -149
.chapters 10 & 11

Nadler, Spinoza: A Life, 306 -150

Spinoza, Political Works (Tractatus Theologico-Politicus), XX, -151
pp 240 - 243

وهكذا قدمت البرهان على أن:

1- من المستحيل حرمان البشر من حرية التعبير عما يعتقدون.

2- يمكن منح الجميع هذه الحرية دون التجاوز عن حق صاحب السيادة وسلطته؛ ويمكن لكل إنسان أن يحفظ حريته دون التجاوز عن ذلك الحق طالما أنه لا

يستخدمه كإجازة لفرض أي أمر على الدولة باعتباره قانوناً، أو الإتيان بأي أمر مناقض للقوانين المعتمدة من الجميع.

3- ليس هذا من الخطر على سلامة الدولة.

4- ولا هو يمثل خطراً على الدين.

5- غير مجدية القوانين المتعلقة بالأمور الفلسفية والتأمل، وأخيراً

6- هذه الحرية لا يمكن أن تمنح دونما تهديد لسلام المجتمع والدين وحق السلطان وحسب، بل ولا بد في الواقع من منحها إذا شئنا الحفاظ عليها».

152- قارن: Hobbes, De Cive, X, 8: p 135 لئن كان يمكن كتابة اسم الحرية بأحرف كبيرة وبأشكال مديدة على أبواب أي مدينة تخطر بالبال، فإنه لا يقصد بها مع ذلك حرية الرعايا، وإنما حرية المدن، كذلك لا يمكن حفر تلك الكلمة على [بوابة] المدينة التي يحكمها الشعب وتفضل سواها بالحق، ثم تلك المدينة التي تُحكم من ملك». والمدينة التي قصدها هوبز كانت لوكا؛ انظر: Hobbes, Leviathan, ed Richard Tuck (Cambridge:) University Press 1991). Cambridge

الفصل 21. 149: على أبراج مدينة لوكا نقشت بأحرف عظيمة في ذلك اليوم، كلمة LIBERTAS (الحرية)؛ ولكن ما من رجل مع ذلك يمكن أن يخلص عندئذٍ إلى أن ثمة رجلاً بعينه يتمتع بحرية معينة أو حصانة تقيه الخدمة في المصلحة العامة هناك أكثر مما هو الحال في القسطنطينية». وما زال هذا النقش محفوراً في موضعه هناك. ولكن قارن، مع ذلك، كتاب Quentin Skinner, Liberty before Liberalism

Cambridge: (Cambridge University Press, 1998).

لدراسة تقاليد الفهم السياسي الذي سعى هوبز للإطاحة به. ولدراسة التداخل الكبير بين آراء اسبينوزا ورأيه هذا، انظر Spinoza, Political Works (Tractatus Theo logico -Po liticus), XVI

الجملة قبل الختام في الصفحة 136 وكما يخلص اسبينوزا ذاته «لا حاجة لقول المزيد ...

153- Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus), VII, 5, p 338- 39

يصر اسبينوزا أشد الإصرار على أنه من الغباء الاستعداد للعيش كالعبيد في سبيل شن حرب أكثر مضاء. ولكنه لم يشأ الاعتراض على التهمة الشائعة ضد الديمقراطية وهي أن فضيلتها أشد فعالية في السلم مما عليه الحال في الحرب.

154- Algernon Sidney, Discourses on Government 2nd ed (Londonj- Darby, 1704)، 146

أفضل حكومة تلك التي تعد للحرب أحسن إعداد»

155- Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus),VII, 39- 338

ذلكم رأي كان من شأنه في حد ذاته أن يدهش أي أثيني.

156- Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus), chapter XI, 440 -41: `Reliqua desiderantur> والباقي مفقود

157- يذكر الباحث جرونوفييس من ليدن أن اسبينوزا رغب بمقابلة يوهان دي فيت لمناقشته في موضوع (ما ذكر عن) آرائه السلبية في كتاب اسبينوزا Tractatus TheologicoPoliticus وقد رد دي فيت بطريقة لا يشوبها التباس بأنه «لا يرغب أن يتجاوز عتبة مقره»

(W.N.A. Klever, A New Document on De Witt›s Attitude to Spinoza), Studia Spinoziana, 9 (1993), 88 - 379 ; Nadler, Spinoza, 256)

158- انظر على الخصوص Hansen, Athenian Democracy

71 - 2, 228 - 29, 226 - 68 (on ho boulomenos), 85 - 81

obeikandl.com

(on isonomia a and isegoria); Finley, Politics in the Ancient World; and cf Martin Ostwald, From Popular Sovereignty to Sovereignty of Law: Law, Sovereignty and Politics in Fifth Century Athens University of California Press, 1986) :(Berkeley, Calif

159- أحاط Quentin Skinner بدلالة هذا السياسية في Visions of Politics, Vol 2, 368 - 413. For its longer - term implications see especially Istvan Hont, 'The Permanent Crisis of a Divided Mankind', in J. Dunn (ed), Contemporary Crisis of the Nation State" (Oxford: Blackwell, 1994), .166 - 231

160- هذه العبارة العظيمة مقتطفة من كلمة الوداع (نوع فردي أكثر من خطب التأبين) للزعيم الكولونيل ريتشارد رمبولد بعد أن تحطمت الحركة على يد أوليفر كروموبل. وكان الكولونيل رمبولد قد ألقى الخطبة (بقدر ما سُمح له وفي وجه مقاومة شديدة من معتقليه، في ماركيت كروس بادنبره، في يونيو/ حزيران 685 قبيل إعدامه شنقاً وجره لتآمره على قتل الملك في مؤامرة Rye House على الملك تشارلز الثاني (The Dying Speeches of Several Excellent Persons who Suffered for their Zeal against Popery and (Arbitrary Government, L .(Oxford: Clarendon Press, 2001

من أجل مثال بارز من القرن السابع عشر (رأي ورد باللاتينية، وبقدر ما نعلم مستقلاً، ولم يكن موعده موضع ثقة تماماً) انظر الرفض الصارم الذي أورده وليم بيتي لنقد هوبز للديمقراطية، وكان هذا في شبابه من معارف هوبز المقربين والمعجبين به (Petty Frank Amati & Tony Aspromourgos, contra Hobbes: a previously untranslated manuscript), Journal of the History of Ideas, 46 (1985), 127 -32 وخاصة الصفحة 130: أي الاثنين محبباً أكثر للطبيعة البشرية نقل سلطتهم إلى الأبد إلى أيدي شخص

فرد (أي أولئك الذين يمسكون بالسلطة ليتخلون عنها) أم أنه من الأفضل خدمة الشخص عينه على أن يقتصر الأمر على إحلاله في المنصب تدريجياً ولمدة قصيرة؟ وعندي أن السلطة ينبغي أن يصوغها ويرسمها القوم بأنفسهم؛ وسوى ذلك يكون الملك تحت تأثير تقلب الأحوال كل يوم وتقلبات مزاجه وذلكم رأي يحمل على التفكير.

2- Gordon S. Wood, The American Revolution: A History (London: Weidenfeld & Nicolson, 2003).

3- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, tr & ed Harvey C. Mansfield & Delba Winthrop (Chicago: University of Chicago Press, 2002).

4- Sheldon Wolin, Tocqueville Between Two Worlds: The Making of a Political and Theoretical Life (Princeton: Princeton University Press, 2001).

5- Bernard Bailyn, The Ideological Origins of the American Revolution (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1967).

للبحث في اختلافات البنية السياسية والثقافية بين مستعمرة (ولاية) وأخرى، انظر للفائدة Richard Beeman, The Varieties of Political Experience in Eighteenth - Century America (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2003).

6- Bernard Bailyn, To Begin the World Anew (New York: Alfred Knopf, 2003), 106

7- Bailyn, To Begin the World Anew; Jack N. Rakove, James Madison

and the Founding of the American Republic 2nd ed (New York & London: Longman, 2002); Gordon S.Wood, The Creation of the Hill: University of North Carolina) American Republic (Chapel Press, 1969

8- Bailyn, To Begin the World Anew, 106

9- Bailyn, To Begin the World Anew, 107

10- Wood, Creation of the American Republic; Jackson Turner Main, The Anti federalists: Critics of the Constitution1781 - 1788

(Chicago: Quadrangle Books, 1964)

11- Jacob E. Cooke (ed), The Federalist (Alexander Hamilton, John Jay & James Madison) (Cleveland: Meridian Books, 1961) Introduction, xix–xxx

12- Rakove, James Madison, 11 إلى جانب دراسة راكوف الواضحة والحصيفة، وتحليله الثري لأصول الدستور الفكرية والسياسية، انظر خاصة Lance Banning, The Sacred Fire of Liberty:(James Madison and the Founding of the Federal

(Republic Ithaca: Cornell University Press, 1995) وكان ماديسون قد قام قبل شهر، في ابريل/ نيسان 1787 بتلخيص استنتاجاته في تشخيص ممتاز لـ «مساوئ النظام السياسي في الولايات المتحدة» (Papers of James Madison, ed Robert A. Rutland et al, Chicago: University of IX, 345 -58, esp 354 -57 ,(1975)) Chicago Press

13- Rakove, James Madison, 64- 5

14- Rakove, Madison, 61 -2

15- Rakove, Madison, 63

16- Cooke (ed), Federalist, 56. كان جيفرسون يومئذٍ سفيراً لدى باريس. بما يتصل برسالة جفرسون المؤرخة في 24 أكتوبر/ تشرين أول 1787. انظر. وكانت قد تأخرت شأن رسالتين أخريين سابقتين بسبب عدم توفر باخرة جيدة تسافر عبر الأطلسي ومخاوف كانت تطغى على كبير ضباط البحرية في أمريكا، جون بول جونز (صفحة 218–219). وحول علاقة الديمقراطية بالمأزق السياسي في أمريكا، انظر خصوصاً Papers of James Madison, ed Rutland, :213-212 University of Chicago Press, 1977, X, 205 - 220 يحسب أولئك الذين يرتضون ديمقراطية في حد بسيط أو محض جمهورية يطلقها وجود أغلبية وتعمل في نطاق ضيق أو يفترضون حالة هي محض خيال. ذلك أنهم يؤسسون المنطق وفقاً للفكرة القائلة أن الشعب يشكل المجتمع ولا يتمتع إلا بمساواة في الحقوق السياسية وحسب، بل إن لهم جميعهم مصالح ذاتها والمشاعر ذاتها من كل الوجوه أيضاً. ولكن لو كانت هذه هي الحال في الواقع لكان منطقهم باتاً جازماً.... ولكانت مصلحة الأكثرية هي بعينها مصلحة الأقلية أيضاً؛ وما كان القرار ليدور عندئذٍ إلا مجرد فكرة تتصل بصالح الكل، ولكان صوت الأكثرية أسلم معيار؛ ولكان هذا الصوت الأيسر والشؤون العامة تدار على أدق وجه. إلا أننا نعلم أنه ما من مجتمع كان أو يمكن أن يكون مؤلفاً من هكذا كتلة متجانسة من المواطنين. والحق أنه في الدولة البدائية تجري الأمور لبلوغ هذه الحالة؛ ولكن في هكذا دولة لا ضرورة لهكذا حكومة أو قد تحتاج إلى بعض مظاهرها. فالتمايزات في كافة المجتمعات المتمدنة متعددة ولا يمكن تفاديها. كذلك يتأتى تميز المِلكية من الحماية عينها التي تمنحها حكومة حرة لقدرات غير مكافئة أدت إلى حيازتها. ولسوف يكون هناك أغنياء وفقراء؛ ودائنون ومدينون؛ ومصلحة عقارية ومصلحة تجارية، وصناعية، «إلخ».

17- Federalist, 59

18- Federalist, 60

19- Federalist, 60 - 61

20- Federalist, 61

21- Federalist, 65

22- Federalist, 65

23- Federalist (Number 63), p 427

24- Federalist, 427

25- Federalist, p428

26- Federalist (Number 48), p 333

27- Federalist, 335 - 36: «لم يكن الطغيان الانتخابي الحكم الذي قاتلنا من أجله، وإنما هو حكم ينبغي ألا يتأسس على مبادئ حرة وحسب، بل وإنما ينبغي أن تتوزع فيه السلطات وتتوازن بين عدة هيئات حكومية بحيث لا يمكن لأية سلطة أن تتجاوز حدودها القانونية دون أن تتعرض للضغط والتقييد من جانب السلطات الأخرى .....»

28- Wood, The American Revolution, 62

29- Wood, American Revolution, 67

30- Wood, American Revolution, 66

31- Wood, American Revolution, 40 - 41

32- Madison to Edward Everett, 14 November 1831: Drew R. McCoy The Last of the Fathers: James Madison and the Republican Legacy (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), 133

obeikandl.com

33- 17- 116 ,McCoy, Last of the Fathers يقول ماديسون لتوماس ريتشي، في 18 ديسمبر/كانون أول 1825: «إن كل سلطة في أيد إنسانية يمكن أن يساء استخدامها. وفي الحكومات التي تقوم بمعزل عن الشعب، يمكن أن يضحّى بحقوق ومصالح الكل أمام آراء الحكم. وفي الجمهوريات حيث يتولى الشعب حكم نفسه وحيث الأغلبية، طبعاً، تحكم، ثمة خطر يحيط بالأقلية بسبب نشوء فرص تغري بالتضحية بحقوقها لمصلحة الأكثرية، حقيقية كانت هذه المصالح أم مفترضة. إذاً فليس ثمة شكل من الحكم يمكن أن يوفر مظلة واقية تحول دون استغلال السلطة. وبالآتي فإن التزكية باعتماد الصيغة الجمهورية تقوم على أن خطر الاستغلال فيها أقل من كل صيغة أخرى؛ والتوصية الأعلى رفعة تتمثل في الأخذ بالنظام الفيدرالي ـ الجمهوري، إذ فيما تنص على ضمانات أشد فعالية في مواجهة الخطر الخارجي، تتضمن كذلك ما يوفر قدراً أعظم من الأمن للأقلية في وجه تشكيل أكثريات مضطهدة تقوم على عجل». [James Madison, Letters & Other Writings, ed William C. Rives & Philip R. [Fendall, Philadelphia, 1865,111, 507

34- McCoy Last of the Fathers, 193 - 206: James Madison, Notes on Suffrage c 1821

35- Gordon S.Wood, The Radicalism of the American Revolution (New York: Vintage, 1993), 270

36- McCoy, Last of the Fathers, 195

37- Wood, Radicalism of the American Revolution, 295 -96

38- Wood, Radicalism of the American Revolution, 295- 96

39- Wood, Radicalism, 296

40- Simon Schama, Patriots and Liberators (London: Fontana, 1992);

Vol 1 (Oxford:) R.R. Palmer, The Age of the Democratic Revolution Oxford University Press, 1959

للاطلاع على تحليل دقيق لمسار الجمهورية الهولندية من الثورة الوطنية حتى نشوء وسقوط الجمهورية الباتافية انظر: Jonathan

Fall 1477 -) I. Israel, The Dutch Republic: Its Rise, Greatness and 1806 (Oxford: Oxford University Press 1995

الفصول 42، 44. ولمعالجة ضآلة حماس الهولنديين للديمقراطية كصيغة نظام في أوائل القرن، انظر:

Leonard Leeb, The Ideological Origins of the Batavian Revolution (The Hague: Nijhoff, 1973), 114, 132, 144 - 45 etc

-41 Schama, Patriots and Liberators, 80 - 135

-42 Schama, Patriots and Liberators, 94

-43 Schama, Patriots and Liberators, 81

-44 Schama, Patriots and Liberators, 94

-45 Schama, Patriots and Liberators, 127

-46 Schama, Patriots and Liberators, 94 - 95

-47 Schama, Patriots and Liberators, 95

-48 Schama, Patriots and Liberators, 2

-49 Palmer, Age of the Democratic Revolution, Vol 1, 17; and see further R.R. Palmer, Notes on the Use of the Word «Democracy» 1789 - 1799. Political Science Quarterly, LXVIII, 1953, 203 - 26

obeikandl.com

-50 Palmer, Age of the Democratic Revolution, I, 15

-51 Schama, Patriots and Liberators, 127

-52 Schama, Patriots and Liberators, 630 - 46

-53 Palmer, Democratic Revolution, I, 341

-54 Palmer, Democratic Revolution, I, 342

-55 Palmer, Democratic Revolution, 1، 345 - 46

-56 Palmer, Democratic Revolution, I, 346

-57 Palmer, Democratic Revolution, I, 347

-58 Palmer, Democratic Revolution, 1, 347- 57

-59 Palmer, Democratic Revolution, 1, 479 - 502

-60 Palmer, Democratic Revolution, I, 349

-61 Palmer, Democratic Revolution, I, 349 -50

-62 This is the summary of Suzanne Tassier, the leading Belgian historian of the revolt (Revue de l'Universite de Bruxelles,1934, 453, cited by Palmer, Age of the Democratic Revolution, I, 351)

-63 Palmer, Age of the Democratic Revolution, I, 351

-64 Suzanne Tassier, Les Democrates Belges de 1789: étude sur le Vonckisme et la Revolution brabanconne (Brussels: Mémoires de l·Academie royale de Belgique, classe des letters, 2nd ser, XXVIII), 190

-65 Arno J.Mayer, The Furies (Princeton: Princeton University Press, 2000), 323 -70

obeikandl.com

Palmer, Age of the Democratic Revolution, I, 335 - 56 -66

Janet Polasky, The Success of a Counter - Revolution in وانظر أيضاً Revolutionary Europe: the Brabant Revolution of 1789, Tijdscbrift fur Geschiednis, 102, 1989, 413 - 21; her Revolution in Brussels (Brussels: Académie Royale de Belgique, 1985). J. Craeybeckx, 'The Brabant Revolution: a conservative revolt in a backward country?', Acta Historiae Neerlandica, 4 (Leiden: E.J. Brill, 1970), 83 - 49، يعارض التشديد على تخلف بلجيكا نسبياً، اقتصادياً واجتماعياً.

Dialogue in) Frederic Volpi, Islam and Democracy: The Failure of -67 Algeria (London: Pluto Press, 2003

Richard Wrigley, The Politics of Appearances: Represwvtations of -68 (Oxford: Berg, 2002) Dress in Revolutionary France

René-Louis de Voyer de Paulmy, Marquis d'Argenson, -69 Considérations sur le gouvernment ancien et présent de la France, 2nd ed 1784 Amsterdam

Nannerl O. Keohane, Philosophy and the State in France (Princeton: -70 Princeton University Press, 1980), 376

Argenson, Considérations sur le gouvernement ancien et présent -71 de la France (Amsterdam: Marc Michel Rey, 1764). Keohane, Philosophy and the State, 377

Considérations 1784, iv–v -72 رأى الابن أنه من المناسب حشوه بكمية لا بأس بها من مواد يبدو أنها من عنده في هذه الطبعة الثانية (الرسمية).

Harvard) Franklin L. Ford, Sword and Robe (Cambridge, Mass -73 (University Press, 1953, chapter 12

openkanal.com

-74 Keohane, Philosophy and the State, 376

-75 Keohane, Philosophy and the State, 390

-76 Roger Tisserand (ed), Les Concurrents de J.J. Rousseau a I'Acadé'mie de Dijon (Paris, 1936), 130 -31

-77 -Considérations, 1784, chapter 7, 192 -297. The first edition, 215 is much sparser ,328

-78 Considérations, 1784, 195. Cf first edition, 303 - 4. Le Roi ne peut- il re'gner sur des Citoyens sans dominer sur des esclaves?' Can the without dominating slaves? King not reign over Citizens

-79 Considérations. 1784, 272. Cf 1764 ed, 305 -10 قارن دفاع مونتسيكو الكلاسيكي عن القوى الوسيطة باعتبارها وسائل تستخدمها إحدى القوى لإعاقة قوى أخرى، في كتابه روح الشرائع (1784) (خاصة الكتاب XL، الفصل 16)، ودفاع عن وظيفة فصل السلطات كمعوِّق، في Federalist. قارن: Bernard Manin, Checks, Balances and Boundaries: the Separation of Powers in the Constitutional Debate of 1787', Biancamaria Fontana (ed), The Invention of the Modern Republic (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), 27 - 62

-80 Considerations, 1784, 296 كانت صياغة آرجنسون Argenson الأصلية (طبعة 1764.314) أشد لباقة في تناول سلطة الملك ذاته، ولكن بوصفه مؤتمناً على ضرورة أن يكون الشعب مصدراً للمعلومات سواء للملك ولبعضهم بعضاً على المدى الحقيقي لمصالحهم.

-81 Michael Sonenscher, The Nation's Debt and the Birth of the Modern Republic', History of Political Thought, 18, 1997, 64 -103

325-267. حول الضغوط وراء هذا الموضوع انظر، خاصة John Brewer, & The Sinews of War: War، Money and the English State 1688 - 1783 (London Unwin Hyman, 1989)

82- Considérations, 1784, 199 ما من شيء من هذه التفاصيل يظهر في طبعة العام 1764.

83- Considérations, 1784, 199 هذه العبارة لا تظهر في طبعة العام 1764. تبرز التأثيرات في خطته المتعلقة بإنتاج ورخاء الريف في الطبعة الأصلية (1764، 95 - 274).

84 - Considérations, 1764, 7; the 1784 edition، 12 تزيد بالتشديد على المصلحة المشتركة في الحكومة الصالحة في المملكة.

85- Considérations, 1764, 7 -8; 1784, 15

86- Considérations, 1764, 8; 1784, 15 لا تلحظ الطبعة الأصلية (ص 12) أن سويسرا بلد ديمقراطية محضة، وإن كانت الطبقة الأرستقراطية تتمتع بقدر من التميز سوى أنها لا تتمتع بأي سلطة حكومية. وليس هناك نظرة مختصرة للحجم أو توزع الديمقراطية السويسرية أو طبيعتها بين كانتون وآخر في القرن الثامن عشر. ولتقويم كانتون معين انظر: Benjamin Barber, The Death of Communal Liberty: A History of Freedom in a Swiss Mountain Canton (Princeton: Princeton University Press, 1974)

وفي موضوع جنيف، وهي أبعد ما تكون عن البلد الديمقراطي، انظر الفصلين اللذين وضعهما: Franco Venturi, The End of the Old Regime in Europe: The First Crisis, tr R.B. Litchfield (Princeton: Princeton University Press, 1989), 340 - 50, and The End of the Old Regime in Europe: Republican Patriotism and the Empires of the East (Princeton:

Princeton University Press, 1991), 459- 96; Linda Kirk, 'Genevan Republicanism', David Wootton (ed), Republicanism, Liberty and Commercial Society 1649 - 1776 (Stanford: Stanford University Press, 1994), 309 - 270; and Helena أما افتراض آرجينسون أن سويسرة تقديم التجربة الأوروبية العصرية العملية الوحيدة المتصلة فما تزال قوية راسخة بعد مئة عام مما جعل جورج غروت مؤرخ الديمقراطية الأثينية العظيم في العصر الفيكتوري «يقوم برحلة إلى سويسرة ليرصد عن كثب أقرب نظير حديث للجمهوريات الإغريقية»، وليستخلص دروساً واعية من تجربتها في استيعاب الديمقراطية الأثينية في التطبيق ونشر استنتاجاته في Alexander Bain, The Intellectual Character and Writings of George Grote', The Minor Works of George Grote (London: John Murray, 1873), 102 - 03).

87- Franklin L. Ford, Sword and Robe الفصل الثاني عشر. شارل لوي دي سيكندا، بارون دي مونتسيكو الرئيس الوريث في مورتييه في برلمان بوردو، ومؤلف كتاب «روح الشرائع» (L'Esorit de Lois1748) مثال كلاسيكي.

88- Charles - Rene D'Argenson (ed)، Memolres du Marquis d'Argenson (Paris: P. Jannet, 1857 - 58), V, 129 ملاحظة قراءة حول Lettres historiques sur le Parlement . انظر أيضاً العرض المسهب في Considérations 1756، الصفحة 349 - 50 وما بعد، وقارن Considérations 1784، 272.

89- ربما ينبغي استثناء Tom Paine. Cf The Rights of Man Pt II (London: J.M. Dent, 1916), 176- 77 etc. بين المعجبين بالتجربة الأجانب

90- في موضوع سييه، انظر خصوصاً Political Writings, ed Michael Sonenscher (Indianopolis: Hackett, 2003); Murray Forsyth, Reason and Revolution: the Political Thought of the Abbe Sieyes (Leicester:

Leicester University Press, 1987); and Pasquale Pasquino, Sieyes Jacob,) et l'Invention de la Constitution en France (Paris: Odile 1998

91- D·Argenson, Considerations, 1764, 7; 1784, 15

92- يظل كتاب Georges Lefebvre·s pre-war The Coming of the French Revolution, tr R.R. Palmer (New York: Vintage, 1957) يقدم أفضل صورة مختصرة حية واقتصادية لتحرك فرنسا نحو الثروة الفرنسية، الذي نشر قبل الحرب [العالمية الثانية (Jacques Godechot, The Taking of the Bastille, July 14th 1789, tr Jean Stewart (London: Faber, 1970)). وكتاب Simon Schama>s swashbuckling, Citizens: A Chronicle of the French Revolution (New York: Alfred Knopf, 1989). الباهر وهناك معالجات حسنة الموازنة في كتابين لوليم دويل The Origins of the French Revolution (Oxford: Oxford University Press, 1980) and The Oxford History of the French Revolution (Oxford: Oxford University Press, 1995), and in Colin Jones, The Great Nation: France from Louis XV to Napoleon (London: Allen Lane Penguin Press, 2002), 395 -580.

93- في موضوع الكراسات Cahiers، أنظر التحليل الكلاسيكي الذي وضعته Beatrice Hyslop, Guide to the General Cahiers of 1789 (New York: Columbia University Press, 1936). George V Taylor, 'Revolutionary and Non-revolutionary Content in the Cahiers', French Historical Studies, 7, 1972,479 - 502.

94- لوحات غويا «نوائب الحرب» انظر Arno J. Mayer، The Furies) (Princeton: Princeton University Press, 2000

95- Edmund Burke, The Writings and Speeches, Vol VIII The French Revolution 1790 - 1794, ed L.J. Mitchell (Oxford: Clarendon Press, 1989)

96- بالرغم من حقيقة أنه كثيراً ما نُسب إليه الفضل بهذه المساهمة وحسب في استدراج الجنرال نابليون بونابرت الفتي إلى وسط السياسة الباريسية والتآمر وإياه في الإجهاز على الجمهورية الأولى. حول مسيرة سييه، انظر Jean - Denis Bredin, Sieyes: la Cle de la Revolution française (Paris: Éditions du Falloffs, 1988) وحول أفكاره Murray Forsyth, Reason and Revolution وهناك لقراء الإنكليزية أفضل نسخة لأعماله السياسية، يجدها القارئ في طبعة Michael Sonenscher وتضم هذه الطبعة كافة المنشورات الرئيسة المكتوبة في العام 1788 مع مدخل ميسَّر مفيد جداً. أما بشأن الأصول الفرنسية لهذه النشرات فانظر Marcel Dorigny (ed), Oeuvres de Sieyes (Paris: Editions d'Histoire Sociale، 1989), Vol 1

97- Forsyth, Reason and Revolution, 2

98- Vues sur les moyens d'exe'cution, 2 (Oeuvres, ed Dorigny, Vol 1) Political Writings, ed Sonenscher, 5

99- Plato, Republic, tr Paul Shorey (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1935), 558C, Vol 2, 290 - 91 "يقيم ضرباً من المساواة بلا تمييز بين الأنداد وغير الأنداد على حد سواء».

100- Adam Smith, Lectures on Jurisprudence ed R.L. Meek, D.D ,Raphael, & P.G. Stein

(Oxford: Clarendon Press, 1978), esp 311-30,401-4,433-36

John Dunn, Rethinking Modern Political Theory.

(Cambridge: Cambridge University Press, 1985), chapter 3

Vues, 127 (Oeuvres, ed Dorigny, Vol 1); Political Writings, 54 -101

Vues, 124 -29 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings 35 - 55. I -102 have modified the translation here, and elsewhere, to make it more literal

Vues, 112 -13 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 48 -103

Vues, 114 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 49 -104

Vues, 3; 1 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 4 -105

Vues, 3 - 4 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 5 -106

Essai sur les privileges, 1 -2 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, -107
69. كانت المقالة تتناول فكرة الامتياز، ولكنها شكلت كذلك هجوماً على نظام الامتياز ذي الخصوصية البالغة والذي حكم نظام المراتب في النظام الملكي البائد. ويحمل المقال المحور هنا في هذه الحالة المعنيين كليهما.

Essai, 2 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 70 -108

Essai, 1 - 5 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 69 -71 -109

Essai, 14 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 76 -110 يذكر سييه كشاهد شكوى ذوي النبالة التي تحمل الصدمة في طياتها منذ اجتماع مجلس شرائح الأمة Estates General في العام 1614من أنه كان ينبغي على «جميع [أصحاب الشريحة الثالثة تقريباً] وهم أعوان الشرائح الأولى» أن يتصفوا بالتهور حتى يصفوا أنفسهم بأنهم الأقارب الأفتى لأسيادهم Political Writings، 90

Essai, 53 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 74 -5 -111

obeikandl.com

Essai,18 -25 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 76 – 78 -112

Essai, 29 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 80 -113 وهذا يصدق، طبعاً، بذات القدر على الإرث في اقتصاد رأسمالي وظل عنصراً ينم عن ضعف إيديولوجي (أو على أقل الأحوال، عن استحالة).

Essai, 37 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 84 -114

Essai, 40 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 85 -115

Qu'est-ce que le tiers e'tat?, 1, 6, 9 (Oeuvres, Vol 1); What is -116 theThird Estate? (Political Writings, 94, 96, 98). See Karl Marx, Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Law: Introduction (Karl Marx & Frederick Engels, Collected Works, Vol .(3 (London: Lawrence & Wishart, 1975), 184 -85

George V Taylor, 'Non-capitalist Wealth and the Origins of the -117 French Revolution', American Historical Review, 62, 1967, 429 - 96; Colin Lucas, 'Nobles, Bourgeois and the Origins of the French Revolution', Past and Present, 60, 1973, 84 -126 ; Patrice Higonnet, Class, Ideology and the Rights of Nobles during the French Revolution (Oxford: Clarendon Press, 1981); Guy Chaussinand Nogaret, The French Nobility in the Eighteenth Century: From Feudalism to the Enlightenment, tr William Doyle Cambridge: لعرض قوي لحقائق الشريحة الأولى Cambridge University Press, 1985 في القرن الثامن عشر، انظر: John McManners, Church and Society in Eighteenth - Century France, 2 vols (Oxford: Oxford University .Press, 1998), summarizing a lifetime's research

Sieyes, Essai, 53 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 90 -118

obeikandi.com

-119 Sieyes, Tiers e'tat, 1 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 94

-120 Sieyes, Tiers e'tat, 1; Political Writings، 94

-121 Sieyes, Tiers e'tat, 2; Political Writings, 94

-122 Sieyes, Tiers &at, 2- 3 ; Political Writings, 95

-123 Sieyes, Tiers e'tat, 6; Political Writings, 96

-124 Sieyes, Tiers e'tat, 4; Political Writings, 95

-125 Sieyes, Tiers &at, 10; Political Writings, 98

-126 Sieyes, Tiers e'tat, 10; Political Writings, 99

-127 Sieyes, Tiers &at, 98; Political Writings, 147

-128 Sieyes, Tiers e'tat, 6 - 9 ; Political Writings, 97

-129 Sieyes, Tiers etat, 9; Political Writings, 98

-130 Sieyes, Tiers e'tat, 16; Political Writings, 102

-131 Sieyes, Tiers e'tat, 27; Political Writings, 107 مع الاعتقاد بحدوث حمام الدم، وقد قدر أن يستغرق خمسة وعشرين عاماً دونما شك، فإن هذه مقارنة ينبغي عدم الاستخفاف بها. (قارن: R.R. Palmer, Twelve who Ruled: The Year of Terror in the French Revolution (New York: Athenaeum, 1965), 218

-132 Sieyes, Tiers e'tat, 110; Political Writings, 158

-133 What is the Third Estate?, ed S.E. Finer (London: Pall Mall, 1963), 177 سقط هذا المقال من طبعة دوريني.

-134 Sieyes, Political Writings, 147n. لم يظهر هذا المقال في طبعة دوريني

135- Sieyes, Political Writings, 147n ترجمة فاينر للمقال Third Estate تتبض بالحياة.

136- Sieyes, Tiers e'tat, 51; again Finer's translation: Third Estate, 96

137- R.R. Palmer, Political Science Quarterly, 1953

138- A. Dufourcq, Le Regime Jacobin en Italia: etude sur la Republique romaine 1798 - 99 (Paris: Perrin, 1900), 30; Palmer, Political Science Quarterly، 1953, 221 الترجمة تزيد عن النص الأصلي.

139- Thomas Paine, The Rights of Man, 176 -77

140- Bredin, Sieyes, 525

141- M. Crook, in the French Revolution (Cambridge: Cambridge University Press), 11 في موضوع تطور الانتخابات أثناء الثورة، انظر، Crook: Patrice Gueniffey, Le Nombre et la Raison: la revolution françalse et les elections (Paris: Gallimard, 1993) بالإضافة إلى

142- Forsyth, 162- 65; E.- zsJ. Sieyes, Ecrits politiques, ed R. Zapperi (Paris: Archives Contemporaines, 1985),189 - 206 ; Crook, 30

143- Crook, Elections, 31

144- Crook, Elections, 33

145- Crook, Elections, 33

146- Crook, Elections, 34

147- Maximilian Robespierre, Discours et rapports a la Convention, (Paris: Union Generale des Editions, 1965), 213

openkanal.com

148- Robespierre, Discours, 214

149- Robespierre, Discours, 216

150- Robespierre, Discours, 218

151- Robespierre, Discours, 221

152- Robespierre, Discours, 222

153- Robespierre, Discours, 223

154- Robespierre, Discours, 227 للبحث في تحليل قوي واضح إنما مبهر كذلك لهذه الحكومة في العمل، انظر Palmer, Twelve who Ruled Robespierre, Discours, 155 - 236

هوامش الفصل الثالث

1- Cf John Dunn, The Cunning of Unreason (London: HarperCollins,) 2000

2- Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract, Bk 1, chapter 1: يولد الإنسان حراً؛ وهو أينما كان مولده مقيد بالأغلال. ويحسب أحدهم أنه سيد على الآخرين، ويظل [هذا] أكثر عبودية منهم. فكيف حدث هذا التحول؟ الحق أني لست أدري. وما الذي يجعل هذا مشروعاً؟ ذلكم سؤال أحسب أني قادر على الإجابة عنه. (The Social Contract and Discourses, tr. G.D.H. Cole (London: J.M. Dent), 5; Political Writings، ed C.E. Vaughan (Oxford: Blackwell, 1962).

obeikandi.com

3- Raymond Geuss, Public Goods, Private Goods (Princeton: Princeton University Press, 2003), chapter 3 Res Publica حول المسار التاريخي للتمييز بين القانون العام والخاص، انظر Peter Stein, Roman Law in European History (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 21 etc

4- Maximilien Robespierre, Discours et rapports a la Convention (Paris: Union Generale des Editions, 1965), 213

5- S. M.I. Finley, Democracy Ancient and Modern (London: Hogarth Press, 1985); Politics in the Ancient World (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); M.H. Hansen, The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes (Oxford: Blackwell, 1991)

6- George Rude, The Crowd in the French Revolution (Oxford: Clarendon Press, 1959); Albert Soboul, The Parisian Sans Culottes and the French Revolution ,94-1793) tr G. Lewis (Oxford: Clarendon Press، 1964

7- الكسندر هاملتون، رسالة إلى الحاكم موريس، 19 مايو/أيار 1777 (Papers of Alexander Hamilton, Vol 1, ed Harold C. Syrett & Jacob E. Cooke (New York: Columbia University Press, 1961), 255 عندما تتقلد هيئة جماعية من الشعب سلطات استشارية أو قضائية كلياً أو جزئياً فعليك أن تتوقع الخطأ والالتباس والاضطراب. ولكن في ديمقراطية تمثيلية حيث حق الانتخاب مكفول ومقنن، وممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقانونية مناطة بجماعة مختارة من الشعب حقاً وليس شكلياً يرجح بهم عندئذ أن يكونوا في الأغلب سعداء أسوياء وأكثر جلداً وديمومة. وهذا تقدير لابأس به كنبوءة.

8- Robespierre, Discours, 213

9- Sylvain Marechal, Manifesto of the Equals (Filippo Michele Buonarroti, Conspiration pour L'égalite, dite de Babeuf (Paris: Editions Sociales, 1957), Vol 2, 94 - 95:«إنما الثورة الفرنسية هي الوحيدة السابقة لثورة أخرى، أعظم كثيراً من تلك، وأشد جلالاً، والتي ستدوم».

10- Richard Cobb, The Police and the People: French Popular Protest 1789 - 1820 (Oxford: Clarendon Press, 1970), 3 - 81

11- Elizabeth Eisenstein, The First Professional Revolutionist: Filippo Michele Buonarroti (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, (1959

12- Jean Bruhat, 'La Revolution Française et la Formation de la Pensee de Marx', Annales Historiques de la Revolution Françfaire, 48, 1966, 125 - 70

13- Buonarroti, Conspiration, 26

14- Buonarroti, Conspiration, 25

15- Buonarroti, Conspiration, 26

16- Buonarroti, Conspiration, 26 -27

17- Buonarroti, Conspiration, 28

18- Buonarroti, Conspiration, 33

19- Buonarroti, Conspiration, 114

20- Buonarroti, Conspiration, 114n

obeikandl.com

21- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, tr & ed Harvey C. Mansfield & Delba Winthrop (Chicago: University of Chicago Press, 2000)

22- حول طول مدى الزمن، انظر: Alexander Keyssar، The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States (New York: Perseus Books, 2000) وحول تعقيد وتناقض عملية المصالحة السياسية المعقدة المتناقضة والطويلة والناقصة إلى درجة كبيرة ونتيجتها، انظر خصوصاً: Rogers Smith, Civic Ideals: Conflicting Visions of Citizenship in US History (New Haven: Yale University Press, 1997), and James H. Kettner, The Development of American Citizenship 1608 - 1870 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1978)

23- قارن Cf Bernard Williams, 'External and Internal Reasons', in his Moral Luck (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), 101 - 13

24- للاطلاع على عرض كلاسيكي حول هذا الموضوع، انظر: Adam Przeworski, Capitalism and Social Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1985)

25- Elizabeth Eisenstein, The First Professional Revolutionist

26- يطرح Cobb, The Police and the People حكماً ضعيفاً. حول مصير الديمقراطيين لاحقاً، انظر: Isser Woloch, The Jacobin Legacy: The Democratic Movement under the Directory (Princeton: Princeton University Press, 1970) خاصة الفصل 6 'The Democratic Persuasion'

27- David Hume, 'Of the First Principles of Government', Essays

Moral, Political and Literary, ed Eugene E Miller (Indianapolis: Liberty Press, 1985), 32: " لاشيء أدعى للعجب لأولئك الذين ينظرون إلى القضايا الإنسانية بعين فلسفية من اليسر الذي يتسم به حكم القلة القليلة للكثرة؛ ولا أدعى للعجب من التسليم ضمناً الذي يسلم به الكثرة الكثيرة مشاعرهم وأحاسيسهم لمشاعر وأحاسيس أولئك الحكام. وحين نتساءل بأي وسيلة تتحقق بها هذه الأعجوبة نجد أن كما القوة إلى جانب المحكوم دائماً، كذلك ليس لدى الحكام ما يستندون إليه سوى الرأي. وإذاً فعلى الرأي وحسب تقوم الحكومات؛ وهذه الحكمة تشمل أكثر الحكومات تسلطاً والعسكرية، كما أشدها تحرراً وشعبية». ويجد القارئ أفضل تصوير للاستنتاجات التي استخلصها هيوم في كتاب Duncan Forbes, Hume`s Philosophical Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1975) وهو ما يزال أفضل معين.

28- Franqois Furet, Interpreting the French Revolution, tr Elborg Forster Cambridge: Cambridge University Press, 1982 أفضل محاولة لرواية القصة متصلة مقتصرة على طائفة سياسية واحدة كانت صلتها (ولا عجب) بفرنسا ذاتها Pierre Rosanvallon, Le Sacra du citoyen: Histoire de la suffrage universal en France (Paris: Gallimard, 1992), Le Peuple introuvable: histoire de la representation de'mocratique en France (Paris: Gallimard, 1998); La Democratic inachevee: Histoire de la souverainte' du peuple en France (Paris: Gallimard, 2000); Le Mode'le Politique Français: la Societe civile contra le jacobinisme de 1789 a nos fours (Paris: Le Seuil, 2004). في موضوع سياق السياسة الحديثة، انظر John Dunn (ed), The Economic Limits to Modern Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1990) (وخاصة الفصل الذي وضعه Istvan Hont

29- Josiah Ober, Mass and Elite in Democratic Athens (Princeton: Princeton University Press, 1989); and Harvey Yunis, Taming Classical Athens (Ithaca: Cornell) Democracy: Models of Rhetoric in University Press, 1996

30- Thucydides, History of the Peloponnesian War, Bks I & II, tr Charles Forster Smith (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1928), II, lxv, 9, pp 376 - 77

31- Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy 3rd ed (London: George Allen & Unwin, 1950), 285

32- انظر، مثلاً: Ronald Dworkin, Sovereign Virtue (Cambridge : Mass.:) Harvard University Press, 2000

33- ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية البلد الذي لا يصدق عليه هذا القول؛ والعقبات التي تعترض طريق عملها ما تزال إرثاً تحدر إليها بفضل جهود ماديسون ورفاقه ليكفلوا ألا تصبح الولايات المتحدة ما كان في مفهومهم ديمقراطية (قارن: Manin, 'Checks, Balances and Boundaries', in Biancamaria Fontana (ed), The Invention of the Modern Republic .Cambridge: Cambridge University Press, 1994), 27 - 62

34- Jack Goody, The Domestication of the Savage Mind (Cambridge:) (Cambridge University Press, 1977

35- Cf Ronald Dworkin, Sovereign Virtue; John Rawls, A Theory of Justice (Oxford: Clarendon Press, 1972); Political Liberalism (New Press, 1993) York: Columbia University

36- G.A. Cohen, If You're an Egalitarian, How Come You're So Rich? Press, 2000) (Cambridge, Mass.: Harvard University

obeikandl.com

37- تمتعت فكرة المعايير الثابتة والموضوعية ببريق وهاج في مجرى الثورة. أما النظرة القائلة أنه يمكن استخلاص مقاييس الزمن والفراغ بل ويجب استخلاصها مباشرة من نسيج العالم ذاته وليس من خرافات، وهذا ما أدى إلى ظهور تقويم جديد واختراع النظام المتري، بين جملة أمور أخرى: قارن Denis Guedj, Le Metre du monde (Paris: Editions du Seuil, 2000); Measure of All Things (London: Abacus, 2004) Ken Alder, The

38- US Leader appeals to closest friend in the world', Financial' Times, 20 November 2003, p 4

39- Joseph de Maistre, Works, ed & tr Jack Lively (New York: Macmillan, 1964), 93 «يقال إن الشعب هو السيد؛ إنما سيادته على من؟ على نفسه، على ما يبدو. وإذاً فالشعب هو الرعية. فلا ريب أن في الأمر التباساً، إن لم يكن القول هنا خاطئاً، لأن من يأمرون ليسوا الشعب الذي يطيع».

40- C.V. Wedgwood, The Trial of Charles I (London: Fontana, 1964), 217

41- Wedgwood, Trial of Charles I, 71

42- Bruce Comings, North Korea: The Hermit Kingdom (London: Prospect, 2003)

43- Peter Holquist, Making War, Forging Revolution (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2002); Philip Short, Pol Pot: The History of a Nightmare (London: John Murray, 2004)

44- Plato, The Republic, 558C, tr Paul Shorey (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1935), Vol 2, 290 - 91

45- Benjamin Constant, Political Writings, ed Biancamaria Fontana (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 313 - 28

obeikandl.com

هوامش الفصل الرابع

1- يجد القارئ أفضل صورة عن حياة بابوف السياسية، والمؤامرة المضخمة التي منحها اسمه والدفاع الجرئ عن الأهداف التي كرس لها حياته ومعتقداته أمام المحكمة في الفاندوم، ومحاولته الانتحار ثم إعدامه الفوري، في R.B. Rose, Revolutionary Communist (London:) Gracchus Babeuf - The First Edwin Arnold, 1978 على أنه ليس هناك أي سبب وجيه للشك بالتزام بابوف بالديمقراطية في ظروف أقل تطرفاً على مدى حياته: 68، 160 - 61، 380. وقد قدم يوم 4 يوليو/تموز 1790 من سجن كونسييرجيري في العدد الثالث من صحيفته Journal de la Con federation ، تعبيراً كلاسيكياً لأشد الرؤى عنفاً لمعنى الديمقراطية: «إذا كان الشعب سيداً فحري به أن يمارس قدر ما يستطيع من الديمقراطية، ولانجاز ما عليكم أن تنجزوا بأنفسكم لكم أن تتوسلوا بالنيابة عن الشعب في أقل ما يمكن لكم أن تعملوا بهذه النيابة من المناسبات وعليكم أن تكونوا أنتم النواب عن أنفسكم». (P77). وهذا أيسر قولاً منه فعلاً. وحول المرحلة الأخيرة من حياته انظر الصفحات 325-26.

2- Neil Harding, Lenin›s Political Thought, 2 vols (London: Macmillan, 1977 & 1981)

3- قارن قول جيريمي بنتام الفصل في الحقوق الطبيعية في J. Bentham, Rights, Representation and Reform: Nonsense upon Stilts and Other Writings on the French Revolution, ed Philip Schofield, Catherine Pease - Watkin & Cyprian Blamires (Oxford: Clarendon .Press, 2002), 317- 434, esp 330 Fallacies, in

4- Dorothy Thompson, The Chartists: Popular Protest in the Industrial Revolution (Aldershot: Wildwood House, 1986) ; Gareth Stedman Jones, Rethinking Chartism, Languages of Class (Cambridge:

Cambridge University Press, 1983), 90 - 178; Mark Hovell, The Chartist Movement (Manchester: Manchester University Press, 1918); Logie Barrow & Ian Bullock, Democratic Ideas and the British Labour Movement 1880 - 1914 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996)

5- حول كافور انظر: Dennis Mack Smith, Italy: A Modern History (New Haven: Yale University Press, 1997), chapters 1 - 3; Denis Mack Smith, Cavour and Garibaldi: A Study in Political Conflict (Cambridge: Cambridge University Press, 1985); Anthony Cardozo, `Cavour and Piedmont', John A. Davis (ed), Italy in the Nineteenth Century (Oxford: Oxford University Press, 2000), 108 - 31. وحول بيسمارك: A.J.P. Taylor, Bismarck: The Man and the Statesman (London: Arrow Books, 1961); Fritz Stern, Gold and Iron: Bismarck, Bleichroder and the Building of the German Empire (London: George Allen & Unwin, 1977)

وحول دزرائيلي: A.J.P. Taylor, Bismarck: The Man and the Statesman (London: Arrow Books, 1961); Fritz Stern, Gold and Iron: Bismarck, Bleichroder and the Building of the German Empire (London: George Allen & Unwin, 1977)

6-أمضى برودون عقوداً في التفكير في هذا الموضوع والكتابة حوله، وهو عادة في حال من القلق والفزع. انظر الحوادث الرئيسة في: Pierre Joseph Proudhon, Idée Générale de la Révolution au xixe sie'cle, éd . Aime Berthod (Paris: Marcel Riviera, 1923), 210 -14 and ولعرض مفيد لفكره عموماً، انظر: e.g. p 211: je veux traiter directement, individuellement pour moi - me'me; le suffrage universal est a mes

yeux une vraie loterie' (a complete lottery); p 208 `Gouvernement democratique et Religion naturelle sont des contradictions, a moins qu'on ne pre fere y voir deux mystifications. Le peuple n'a pas plus voix consultative dans LÉ'tat qua dans LEglise: son role est d'obeir et de croire.' La Revolution Sociale demontre"e par le coup d'&at du deux decembre, ed Edouard

7- قارن: Michael Mandlebaum, The Ideas that Conquered the World: Peace, Democracy and Free Markets in the Twenty - first Century (Oxford: Public Affairs Press, 2002) Tony Smith, America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy (Princeton: Princeton University Press, 1995)؛ ويجد القارئ في John رواية (A. Thompson, Woodrow Wilson (London: Longman, 2002 مسهبة ومتوازنة. لاحظ صرامة ويلسون في عرضه أمام الكونغرس أهداف أمريكا في الحرب، يوم 2 ابريل/نيسان 1917: إننا لسوف نقاتل في سبيل تلك الأمور التي كنا نحملها قريباً من قلوبنا في سبيل الديمقراطية، من أجل حق أولئك الذين يخضعون للسلطة في أن يكون لهم صوت في حكوماتهم، ومن أجل حقوق وحريات الشعوب الصغيرة، ومن أجل قيام حكومة عالمية من ائتلاف شعوب حرة بما يكفل إحلال السلام والأمن للأمم كافة ويجعل العالم أخيراً حراً» (149-158). ولكن لاحظوا أيضاً التحفظ الحذر الذي صدر بعد عام (ملاحظات للمراسلين الأجانب، 8 أبريل/نيسان 1918): إني لست أناضل في سبيل الديمقراطية إلا للشعوب التي تتوق للديمقراطية. فإذا كانوا راغبين عنها فإن أمرها ليس من شأني» (169. 185). إن بعض الرؤساء أبطأ في التعلم من بعضهم الآخر: هذا إن تعلموا شيئاً على الإطلاق.

8- Paul Bracken, The Command and Control of Nuclear Forces) (New Haven: Yale University Press, 1982

9- John Erickson, The Road to Stalingrad & The Road to Berlin) (both London: Panther, 1985

10- Tony Judt, La Reconstruction du parti socialiste 1921- 1926 (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, A Study of the Origins :1914-1976); Socialism in Provence 1871 of the Modern French Left (Cambridge: Cambridge University Press, 1979); Marxism and the French Left: Studies in Labour and Politics i . n France 1830 - 1981 (Oxford: Clarendon Press, 1986); George Lichtheim, Marxism: An Historical and Critical Study (London: Routledge, 1961); Europe in the Twentieth Century (London: Weidenfeld & Nicolson, 1972) Annie Kriegel, Aux Origines du communisme français, 2 vols (Paris: Mouton, 1966); Richard Lowenthal, World Communism: The Disintegration of a Secular Faith (New York: Oxford University Press, 1964)

يكمن خلف هذا الشجار، من جملة أمور أخرى، مسألة موقف ماركس من موضوع الديمقراطية الشائكة، إن في النظرية وإن في التطبيق. وهذا يلخص غموض القصة التي يجدر بنا أن نستعيدها وهي التي يحيط بها حواجز من الدخان الكثيف المتراكم وقد أتى به ماينوف عن قرن من الصراع العالمي. للاطلاع على نماذج من المجادلات، انظر: Lichtheim and Furet, Shlomo Avineri, The Social and Political Thought of Karl Marx (Cambridge: Cambridge University Press, 1968); Oscar J. Hammen, The Red 48 - ers (New York: Charles Scribner, 1969); Alan Gilbert, Marx's Politics (Oxford: Martin Robertson, 1981); Richard N. Hunt, The Political Ideas of Marx and Engels, 2 vols (London: Macmillan, 1974); Hal Draper, Karl Marx's Theory of

Revolution, 2 vols in 4 (New York: Monthly Review Press, 1977 - 78); Leszek Kolakowski, Main Currents of Marxism, tr P.S. Falla (Oxford: Clarendon Press, 1978); Michael Levin, Marx, Engels and Liberal Democracy (Basingstoke: Macmillan, 1989) & The Spectre of Democracy: The Rise of Modern Democracy as Seen by its Critics (Macmillan: Basingstoke, 1992) and the Introduction by Gareth Stedman Jones to Karl Marx & Friedrich Engels, The Penguin Books, 2002) :Communist Manifesto (London

11- Francois Furet, The Future of an Illusion, tr Deborah Furet)م (Chicago: University of Chicago Press, 1999

12- قارن J. Dunn, The Politics of Socialism (Cambridge: Cambridge University Press, 1984); The Cunning of Unreason (London:) HarperCollins, 2000

13- George W Bush, Financial Times, 11 November 2003. Cf Woodrow .Wilson, note 7 above

14- Powers) Cf Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great (London: Fontana, 1989

15- Orlando figes Apeople's Tragedy The Russian revolution 1891 - 1924 (London pimlico 1997) chapter 6 esp 232 - 41Teodor shanin The awkward class political sociology of peasantry in aDeveloping society: Russia 1910 - 1925 (oxford: Clarendon press 1972) Geroid T Robinson ,Rural russia under the Old Regime (Berkeley Californin: University of California press, 1967)

openkandil.com

16- Louis Antoine de Saint - Just, Oeuvres Completes, ed Charles Vellay (Paris: Charpentier & Fasquelle, 1908), II, 238 Speech of 8 Vento'se An II (26 Feb 1794). تقرير إلى المؤتمر حول محتويات سجونها les malheureux sont les puissances de la terre; ils ont le droit de parle[y] en maitres aux gouvernements qui les negligent. [إن البؤساء (الفقراء) قوى الأرض؛ ولهم كل الحق في أن يخاطبوا كسادة الحكومة التي تهمل أمرهم].

17- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, ed & tr Harvey Mansfield & Delba Winthrop (Chicago: University of Chicago Press, 2000

18- Cf J. Dunn (ed), Contemporary Crisis of the Nation (Oxford: Blackwell, 1995

19- Cf Samuel Finer, The History of Government 3 vols (Oxford: Clarendon Press, 1997

20- J. Dunn, The Cunning of Unreason (London: HarperCollins, 2000

21- Mogens H. Hansen, The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes (Oxford: Blackwell, 1991

22- Benjamin Constant, Political Writings, ed Biancamaria Fontana, (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 313 - 28

23- Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy 3rd ed London: George Allen & Unwin, 1950

الفصول 20-23، وخاصة 23: «الاستنباط». للاطلاع على السيرة التي برزت منها هذه الأحكام، انظر:

openkandil.com

Richard Swedberg, Schumpeter: A Schumpeter, Capitalism, 285. And see p 247: 'the people never really rule but they can always be made to do so by definition.' Compare the force of two aphorisms gleaned from his private diary: aphorism 3: 'Democracy is government by lying' (Swedberg, 200); and aphorism 18: 'To lie — what distinguishes man from animals' (Swedberg, 201).

24- Schumpeter, Capitalism, 285 وانظر الصفحة 247: إن الشعب لا يحكم قط فعلاً وإنما يمكن حمله على ذلك تعريفاً. «قارن قوة حكمتين مقتطفتين من يومياته الخاصة: الحكمة 3: «الديمقراطية هي الحكم بالكذب» سويدبرج، 200)؛ والحكمة 18: «الكذب هو ما يميز الإنسان عن الحيوان» (سويدبرج، 201).

25- قارن Robert Putnam, Bowling Alone (New York: Simon & Schuster, 2001) للاطلاع على ما قد يكون بعض العواقب، انظر: Thomas Patterson, The Vanishing Voter (New York: Vintage, 2003) & Russell J Dalton, Democratic Challenges, Democratic Choice: The Erosion of Political Support in Advanced Industrial Societies Oxford: Oxford University Press, 2004 حول الظرف البيئي الذي يحدث فيه هذا النز المثير للاهتمام، انظر Harold L. Wilensky, Rich Democracies: Political Economy, Public Policy & Performance (Berkeley, California: University of California Press, 2002):

26- للاطلاع على مثال حي على وجه خاص، انظر Paul Ginsborg, Italy and its Discontents 1980 - 2001 (London: Penguin, 2001)

27- Georges Sorel, Re flexions on Violence, tr T.E. Hulme & J. Roth (New York: Collier Books, 1961), 222 يظل الفصل 7 كله، «The Ethics of the Producers» يشكل إدانة قوية.

28- Pierre Rosanvallon, Le Sacra du Citoyen: histoire du suffrage(م universal en France (Paris: Gallimard, 1992 قارن M.H. Hansen, The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes (Oxford:(م Blackwell, 1991

29- Ronald Dworkin, Sovereign Virtue (Cambridge Mass: Harvard) University Press, 2000

30- قارن Thomas Hobbes, The Elements of Law الفصلان 8, 9 (Hobbes, Human Nature and De Corpora Politico, ed J.C.A. Gaskin (Oxford: Oxford University Press, 1994), 48, 60-138 - 39). والرأي الاستراتيجي الذي يصدر عن هذه الرؤى Thomas Hobbes, Leviathan, ed Richard Tuck (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), chapter 11, p 70

31- قارن Adam Smith, The Theory of Moral Sentiments, ed D.D. Raphael & A.L. Macfie (Oxford: Clarendon Press, 1976)(ليس للعواطف الأخلاقية امتياز في عين نظام الأنوية أيام مجدها؛ أما سلطتها السببية أو ضغطها المعنوي فهو ببساطة دون عواطف عديدة أخرى.

32- Francis Hutcheson, An Essay on the Nature and Conduct of the Passions and Affections with Ilustrations on the Moral Sense 3rd ed (London: A. Ward etc, 1742). First ed 1728

لا يجنح مشخصو نظام الأنوية الأشد براعة إلى الاعتقاد بوجود حاسة أخلاقية. وهناك سبب للاعتقاد بأنهم على حق في ما ذهبوا إليه هنا. انظر: Bernard Williams, Ethics and the Limits of Philosophy (London: Fontana, Berkeley: University of California) 1985); Shame and Necessity (Press, 1993

obeikandl.com

Robert B. Westbrook, John Dewey and American Democracy -33 (Ithaca: Cornell University Press, 1991). Alan Ryan, John Dewey Liberalism (London & New York:) and the High Tide of American W.W. Norton, 1995

Cf Geoff Eley, Forging Democracy: The History of the Left in -34 University Press, 2002) Europe 1850 - 2000 (New York: Oxford

Tocqueville, Democracy in America -35

Hansen, The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes -36 Qui vent prendre la) ,(Oxford: Blackwell, 1991); Marcel Detienne parole? (Paris: Seuil, 2003

John Stuart Mill, Considerations on Representative Government -37 (London: J.M. Dent, 1910), 180

and) Paul Ginsborg, Silvio Berlusconi: Television, Power -38 Patrimony (London: Verso, 2004

Bernard Manin, The Principles of Representative Government -39 Press, 1997) (Cambridge: Cambridge University

David Butler & Austin Ranney (eds), Referendums: A Comparative -40 Study of Practice and Theory (Washington, DC: American Enterprise Institute, 1980) and Referendums around the World: The Growing of Direct Democracy (Basingstoke: Macmillan, 1994) Use

Economics,) Yannis Papadopoulos, Democratic Directe (Paris -41 1998

openkandil.com

42- Amy Gutmann & Denis Thompson, Why Deliberative Democracy? (Princeton: Princeton University Press, 2004); James S. Fishkin, Democracy and Deliberation (New Haven: Yale University Press,) 1991) هذه نماذج مختارة متوافرة من كتب عديدة جداً من الكتابات الأكاديمية.

43- Aristotle, Politics, tr H. Rackham (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1932), 1281b-1284a, pp 220 41esp III, vi,) 4 -10 & III, vii, 12

44- تظل هذه معايير مثيرة جداً للجدل؛ ويصعب أن نتبين كيف يمكن أن تتلخص من هذا الوضع.

45-محاولة تفكير شديدة التعقيد وتقتضي المثابرة العنيدة عرضت في أعمال يورجن هبرماس الضخمة. لبلوغ تقويم واضح ومتشكك إلى حد كبير لمدى تماسكها، انظر Raymond Geuss, The Idea of a Critical Theory (Cambridge: Cambridge University Press, 1980)

46- Thomas Hobbes, Elements of Law, chapter 8 (Human Nature,) 48 - 49

47- John Dower, Empire and Aftermath: Yoshida Shigeru and the Japanese Empire 1878 -1954 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979) & Embracing Defeat: Japan in the Aftermath of World War II (Harmondsworth: Penguin, 2000); Alan S. Milward, The Reconstruction of Western Europe 1945 -51 (London: Methuen, 1984

48- Sunil Khilnani, The Idea of India (London: Hamish Hamilton, 1997); Sarvepalli Gopal, Jawaharlal Nehru: A Biography 3 vols (London: Jonathan Cape, 1975 - 84); Granville Austin, The Indian

obeikandl.com

of a Nation (Oxford: Clarendon Press,) Constitution: Cornerstone 1966

John K Fairbank (ed), The Chinese World Order. Traditional -49 Mass: Harvard University) ,China's Foreign Relations (Cambridge Press, 1968

Adam Przeworski, Capitalism and :لمناقشة توضيحية متميزة، انظر -50 (Social Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1985 وللاطلاع على صورة حية لزعيم سياسي عظيم شديد الالتزام بهذا العالم والحزب باعتباره الشكل المركزي للفاعلية؛ انظر: Tony Judt, The Burden of Responsibility (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 29 .- 85 on Leon Blum

Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy -51

and) Paul Ginsborg, Silvio Berlusconi: Television, Power -52 Patrimony (London: Verso, 2004

J. Dunn, 'Situating Democratic Accountability', in Adam Przeworski, -53 Susan C. Stokes & Bernard Manin (eds), Democracy, Accountability and Representation (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 329 - 44

J. Dunn (ed), The Economic Limits to Modern Politics (Cambridge: -54 Cambridge University Press, 1990); Dunn, Cunning of Unreason

David Held, Global Covenant (Cambridge: Polity, 2004); -55 Polity, 1995) :Democracy and the Global Order (Cambridge

56- إنه يقتضي في النهاية إعادة تأسيس جنة عدن لتحتوي الجماعة البشرية

openkandil.com

العظيمة والطبيعية (John Locke, Two Treatises of Government, II, para 128, ed Mark Goldie (London: J.M. Dent, 1993), 179): «إنه وبقية البشرية جماعة واحدة .... هذه الجماعة العظيمة والطبيعية» مراعاة شكلية دقيقة مشتركة لقانون الطبيعة ذاتها. أو إذا تبين أن ذلك غير متاح لسبب من الأسباب، من أجل مراعاة شكلية وعفوية «للقوانين المعروفة والمعمول بها» ولا تثير قضايا مثيرة للنزاع في تأويلها ولا تثير خصومات عند تطبيقها. قارن J. Dunn, 'The Contemporary Political Significance of John Locke's Conception of Civil Society', Sunil Khilnani & Sudipta Kaviraj (eds), Civil Society: History and Possibilities (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 39- 57.

obeikandl.com